

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

متطلبات إرساء الاندماج المصرفي في الجزائر
بالإشارة إلى تجارب دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومالية

إشراف الدكتور:

بريش عبد القادر

إعداد الطالب:

قراش عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د عبد الكريم البشير جامعة الشلف..... رئيسا
د. عبد القادر بريش المدرسة العليا للتجارة الجزائر..... مقرا
أ.د بن علي بلعزوز جامعة الشلف..... عضوا
د. علي بطاهر جامعة الشلف..... عضوا
د. جمال الدين سحنون المركز الجامعي تيارة..... عضوا

السنة الجامعية 2012/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي:

إلى من كانا لي السند الدائم في سلك دروب الحياة والذي الكرمين.

إلى من علمتني المثابرة قبل الفطام، وربتني وسقتني من حنانها فهي سبب وجودي من بعد ربي، وعوني بعد كرب

و قبسي من بعد ظمتي، فعندما تكسوني الهموم أسبح في حنانها ليخفف من آلامي...أمي.

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم...أبي

إلى شقائق روحي.

إلى روح أخي عبد الرزاق.

إلى كل الأقارب وإلى عائلة عزوبي.

إلى كل أساتذتي

إلى كل أصدقائي

إلى زملاء العمل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بمسعد.

عمر قراش

كلمة شكر

بفضل الله و عونه تم انجاز هذا العمل الذي أساله أن يجعله خالصا
لوجهه الكريم.

يسعدني بعد حمد الله و شكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير
للأستاذ المشرف الدكتور عبد القادر بريس، والذي يعود له الفضل
في إعداد هذه المذكرة، فلم يبخل علي يوما بإرشاداته ونصائحه
وتشجيعه.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.
الشكر موصول إلى الزميل محمد حمو وأخوه علي على مساعدتهم
وتعاونهم معي.

إلى كل هؤلاء و إلى كل من لم يسعفني الحظ ذكر أسمائهم أتقدم
بالشكر الجزيل.

عمر قراش

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر
	إهداء
I	قائمة الجداول
II	قائمة الأشكال
أ-هـ	مقدمة.....
	الفصل الأول: التطورات المالية والمصرفية العالمية وأثرها على البنوك
02	تمهيد:.....
03	المبحث الأول: العولمة المالية والمصرفية.....
03	المطلب الأول: العولمة المالية.....
03	أولاً- مفهوم العولمة المالية.....
04	ثانياً- جذور العولمة المالية.....
05	ثالثاً- منافع ومخاطر العولمة المالية.....
07	المطلب الثاني : العولمة المصرفية.....
07	أولاً- مفهوم العولمة المصرفية.....
08	ثانياً- أسباب تبني (التوجه نحو) العولمة المصرفية.....
09	ثالثاً- أهداف العولمة المصرفية.....
10	المبحث الثاني : معايير لجنة بازل والاتجاه نحو تحرير العمل المصرفي
10	المطلب الأول : مقررات لجنة بازل.....
10	أولاً- التعريف باتفاقية لجنة بازل وأبعادها.....
12	ثانياً- معيار كفاية رأس المال.....
14	ثالثاً- تعديلات لجنة بازل.....
18	المطلب الثاني: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية.....
18	أولاً- خلفية تاريخية حول ظهور اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات "الجاتس".....
21	ثانياً- الأحكام والمبادئ الأساسية للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.....
23	ثالثاً - جداول الالتزامات والارتباطات في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس).....
24	المبحث الثالث: الأزمات المالية والمصرفية.....

24	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأزمات المالية.....
24	أولاً- مفهوم الأزمات المالية.....
25	ثانياً: أنواع الأزمات المالية.....
26	ثالثاً- أسباب الأزمات المالية.....
29	المطلب الثاني: أهم الأزمات المالية والمصرفية قبل 2008.....
29	أولاً- أزمة المالية والاقتصادية 1929.....
31	ثانياً- أزمة وول ستريت 1987.....
34	ثالثاً- أزمة المكسيك 1994.....
34	رابعاً- أزمة جنوب شرق آسيا.....
37	المطلب الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008.....
38	أولاً- بداية الأزمة.....
39	ثانياً- أسباب الأزمة.....
42	ثالثاً- الآثار المدمرة لأزمة النظام المالي العالمي.....
42	رابعاً- الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الأسواق المالية العربية.....
46	المبحث الرابع: اثر التطورات المالية والمصرفية العالمية على عمل البنوك.....
46	المطلب الأول: التحولات المصرفية في ظل العولمة.....
46	أولاً- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.....
46	ثانياً- تنوع وتوسيع محفظة الأوراق المالية.....
47	ثالثاً- الاندماج المصرفي.....
48	رابعاً- حوصصة البنوك.....
48	خامساً- الصيرفة الشاملة.....
49	سادساً- جريمة تبييض الأموال وارتباطها بمصارف الأفشور.....
49	سابعاً- تزايد حدوث الأزمات المصرفية.....
50	ثامناً- ضعف سيطرة السلطات النقدية على إدارة السياسة النقدية.....
50	المطلب الثاني: آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على الجهاز المصرفي.....
50	أولاً- الآثار الإيجابية.....
52	ثانياً- الآثار السلبية.....
53	المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية على المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين.....
53	أولاً- بنك ليمان براذرز.....

54 ثانيا- البنك البريطاني "نوردزن روك".
54 ثالثا - بنك الأعمال الأميركي "بير ستيرنز".
54 رابعا- البنك البريطاني "أليانس آند لايسستر".
56 خلاصة الفصل.
	الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للإندماج المصرفي
58 تمهيد:
59 المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي.
59 المطلب الأول: مفهوم الاندماج المصرفي وأنواعه.
59 أولا - تعريف الاندماج المصرفي وأبعاده.
61 ثانيا- أنواع الاندماج المصرفي.
64 المطلب الثاني: نظريات الاندماج المصرفي، دوافعه ومحدداته.
64 أولا- نظريات الاندماج المصرفي.
66 ثانيا- دوافع الاندماج المصرفي.
69 ثالثا- محددات الاندماج المصرفي.
70 المطلب الثالث: دور الاندماج المصرفي في دعم القدرة التنافسية.
70 أولا- دور الاندماج المصرفي في دعم القدرة التنافسية بين البنوك.
72 ثانيا- دور الاندماج المصرفي في زيادة القدرة التنافسية بين البنوك والمؤسسات المالية.
73 المبحث الثاني: آليات اتخاذ قرار الدمج
73 المطلب الأول: شروط وضوابط اتخاذ قرار الاندماج.
73 أولا- شروط اتخاذ قرار الاندماج المصرفي.
73 ثانيا- ضوابط اتخاذ قرار الاندماج المصرفي.
74 المطلب الثاني: مراحل تحقيق الاندماج المصرفي.
74 أولا- مرحلة تحضير لعملية الاندماج المصرفي.
74 ثانيا- مرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة عن عملية والاندماج.
74 ثالثا- مرحلة الإعلان عن العروض واتخاذ القرار النهائي للاندماج المصرفي.
75 المطلب الثالث: أهداف الاندماج المصرفي.
76 أولا- الدمج للاستكشاف(exploring).
77 ثانيا- هدف التموضع (positioning).
77 ثالثا- هدف إجراء الاختبارات التجريبية (testing).

77	رابعاً- هدف الاحتياج للأسواق العالمية وامتلاك مزايا تنافسية فيها.....
78	خامساً- هدف امتلاك القوة والنفوذ وأحكام السيطرة والتوجيه للآخرين.....
78	سادساً- هدف حماية المصالح وتحقيق النمو مع توفير فرص الإنذار المبكر عن أي تهديد محتمل.....
78	سابعاً- هدف التنوع والتوزيع للمخاطر والانتشار.....
79	المبحث الثالث: آثار الاندماج المصرفي ونتائجه.....
79	المطلب الأول: أثر الاندماج على مستوى أداء البنك.....
79	أولاً- مفهوم الكفاءة وقياسها.....
80	ثانياً- أثر الاندماج على كفاءة التكاليف في البنوك.....
82	ثالثاً- أثر الاندماج على كفاءة الأرباح في البنوك.....
83	رابعاً- أثر الاندماج على القيمة السوقية للأسهم.....
84	المطلب الثاني: أثر الاندماج على الصناعة المصرفية من حيث درجة المنافسة والتركز.....
86	المطلب الثالث: نتائج عمليات الاندماج المصرفي.....
86	أولاً- الاندماج المصرفي يؤدي إلى حدوث زيادة في السيولة وفي الودائع ودفاتر التوفير.....
87	ثانياً- نتائج عمليات الاندماج المصرفي على مستوى الانجاز وزيادة معدلات النمو الحقيقي.....
87	ثالثاً- نتائج عمليات الاندماج المصرفي على مستوى معدلات كفاية رأس المال.....
87	رابعاً- نتائج عمليات الاندماج المصرفي على مستوى زيادة العائد وخفض التكلفة.....
88	خامساً- نتائج عمليات الاندماج المصرفي على مستوى المكننة والتطور التكنولوجي.....
88	المبحث الرابع: عرض بعض التجارب العالمية الرائدة في مجال الاندماج المصرفي.....
88	المطلب الأول: تجارب الاندماج المصرفي في أمريكا.....
92	المطلب الثاني: تجربة الدمج المصرفي في أوروبا.....
95	المطلب الثالث: التجربة العربية في الدمج المصرفي.....
103	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثالث: دواعي ومتطلبات تجسيد الاندماج المصرفي في الجزائر وتحدياته
105	تمهيد.....
106	المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي والواقع العملي للبنوك الجزائرية (الإمكانيات والنقائص)....
106	المطلب الأول: التطور التاريخي للجهاز المصرفي الجزائري والإصلاحات الحديثة له.....
106	أولاً- تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض 10/90.....
109	ثانياً- تعديلات قانون النقد والقرض 10/90.....
114	المطلب الثاني: هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية في المرحلة الراهنة (2006-2010).....

114	أولاً- ستة بنوك عمومية كبرى.....
114	ثانيا- بنك مختلط عمومي وبنوك خاصة.....
115	ثالثا- خمسة مؤسسات مالية.....
115	رابعا- تعاونية للتأمينات.....
117	المطلب الثالث: خصائص ومميزات البنوك الجزائرية.....
117	أولاً- التركيز المصرفي.....
118	ثانيا- ضعف تغطية وانتشار وتوزيع شبكة البنوك.....
118	ثالثا- تجزئة النشاط المصرفي.....
118	رابعا- انتشار ظاهرة القروض المتعثرة.....
118	خامسا- ارتفاع نسبة الملكية العامة في الجهاز المصرفي.....
119	سادسا- صغر حجم المصارف.....
119	سابعا- ضعف استخدام التكنولوجيات المصرفية.....
120	المطلب الرابع: منهج الإصلاح في البنوك الجزائرية للتقليل من بعض النقائص والاختلالات.....
120	أولاً- متطلبات الإصلاح الناجح.....
121	ثانيا- شروط القيام بإصلاح البنوك.....
122	المبحث الثاني: أداء وتنافسية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2006- 2010).....
122	المطلب الأول: تقييم أداء المصارف في جذب الودائع.....
123	أولاً- هيكل الودائع في البنوك الجزائرية.....
124	ثانيا- الودائع المصرفية وتغيرات الناتج المحلي الخام.....
125	ثالثا- معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية.....
127	رابعا- نصيب الفرد من الودائع المصرفية ومقارنته بنصيبه من الناتج المحلي الخام الحقيقي.....
128	المطلب الثاني: النشاط الائتماني للبنوك الجزائرية.....
128	أولاً - هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010/2006).....
130	ثانيا- الائتمان المصرفي وتغيرات الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010/2006).....
132	ثالثا- أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني.....
133	المطلب الثالث: الوعي المصرفي، الكثافة المصرفية والمنافسة بين البنوك الجزائرية.....
133	أولاً- كفاءة المصارف والمؤسسات المصرفية في جذب المدخرات (الوعي المصرفي).....
134	ثانيا - انتشار المصارف.....
135	ثالثا- المنافسة والقدرة التنافسية لقطاع المصرفي الجزائري.....

137	المطلب الرابع: أنشطة مصرفية أخرى للبنوك الجزائرية.....
137	أولا- عمليات التأجير التمويلي.....
139	ثانيا- الاهتمام بالقرض العقاري.....
140	ثالثا- نشاط التأمين المصرفي في البنوك الجزائرية.....
141	رابعا- الانفتاح على الصيرفة الإسلامية.....
142	المبحث الثالث: معايير وتدابير الاندماج المصرفي في الجزائر.....
142	المطلب الأول: دوافع ومبررات الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية.....
142	أولا- موقع الجزائر من الاندماج المصرفي.....
143	ثانيا - دوافع البنوك الجزائرية إلى الاندماج.....
145	المطلب الثاني: شروط وظوابط ومتطلبات نجاح وتعزيز الاندماج المصرفي في الجزائر.....
145	أولا- الشروط الفنية الخاصة للاندماج البنوك.....
147	ثانيا- ضوابط نجاح الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية.....
148	ثالثا- متطلبات الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية.....
149	المطلب الثالث: إستراتيجيات تحضير البنوك الجزائرية للاندماج المصرفي.....
149	أولا- تبني مفهوم البنوك الشاملة (اتجاه البنوك الجزائرية نحو الشمولية).....
150	ثانيا- ضرورة إعادة رسملة البنوك.....
151	ثالثا- تطهير محافظ البنوك من القروض المتعثرة.....
152	رابعا- الاتجاه نحو خصوصية البنوك.....
155	المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات الاندماج المصرفي بالنسبة للبنوك الجزائرية وتحدياته.....
155	أولا- إيجابيات الاندماج المصرفي بالنسبة للبنوك الجزائرية.....
156	ثانيا- الآثار السلبية التي ستنتج عن اندماج البنوك الجزائرية.....
157	ثالثا- تحديات الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية.....
158	خلاصة الفصل.....
160	الخاتمة.....
	المراجع.

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
89	تطور عدد عمليات الاندماج المصرفي في الولايات المتحدة خلال الفترة (1940-1995)	(II-1)
91	أكبر عمليات الاندماج التي أعلنت في (و.م.أ) خلال النصف الأول من سنة 1998	(II-2)
92	النشاطات الاندماجية المحلية وعبر الحدود للاتحاد الأوربي للفترة (1985-1991)	(II-3)
93	عدد عمليات الاندماج و الاستحواذ وقيمتها المحلية وعبر الحدود للمصارف والمؤسسات المالية للاتحاد الأوربي للمدة (1991-2001)	(II-4)
95	حالات الاندماج المصرفي في الدول العربية إلى غاية 2007	(II-5)
123	هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2006-2010)	(III-1)
124	علاقة تطور حجم الودائع المصرفية مع تطور الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة 2010/2006	(III-2)
126	المرونة الداخلية للودائع خلال الفترة 2010/2006	(III-3)
127	نصيب الفرد من الودائع المصرفية ومقارنة بنصيبه من الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (2010/2006)	(III-4)
129	هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010/2006)	(III-5)
130	طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة (2010-2006)	(III-6)
131	علاقة تطور حجم الإئتمان المصرفي مع تطور الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (2010/2006)	(III-7)
132	أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني (القروض) خلال الفترة (2010-2006)	(III-8)
134	الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2010-2006).	(III-9)
138	تطور نشاط الائتمان الإيجاري في الجزائر خلال الفترة (2010-2006)	(III-10)

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
40	تطور صناعة المشتقات المالية خلال الفترة (1998-2007)	(I-1)
116	هيكل القطاع المصرفي الجزائري في نهاية سنة 2010	(III-1)

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من القرن الماضي تحولات جذرية أهمها الاتجاه نحو انفتاح الأسواق المحلية وتحرير حركة التجارة العالمية للسلع والخدمات، وكذا حركة رؤوس الأموال، والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وكل هذه التحولات صاحبها موجة من التحالفات والاندماجات بين منظمات الأعمال، وذلك نتيجة لتزايد حدة المناخ التنافسي لبيئة أعمال هذه المنظمات، وهو ما يستدعي من هذه الأخيرة البحث عن مسارات فعالة وكافية لمواجهة التحديات الإستراتيجية المتعلقة بضمان البقاء والاستمرارية والنمو.

هذا وشهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من المستجدات وعرفت الكثير من التطورات التي بدأت تظهر مع موجة التحرير المصرفي والعملة المالية وفرضت انفتاحا يتماشى واقتصاديات الدول المتقدمة وتستدعي ضمن أشياء أخرى بنوك ذات موارد مالية كبيرة وهنا بدأت تبرز اتجاهات جديدة لدى المصارف العالمية لمواكبة التطورات التكنولوجية وتيارات العملة المالية ومواجهة المنافسة القوية من خارج القطاع المصرفي وتمثلت أهم هذه الاتجاهات في تزايد عمليات الاندماج المصرفي، وذلك بهدف تكوين كيانات مصرفية عملاقة قادرة على المنافسة على المستوى الدولي وتستطيع الالتزام بمقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى التمكن من الاستثمار في تكنولوجيا الصناعة المصرفية، وقد بدأت عمليات الاندماج المصرفي في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدول الأوروبية وكذلك في الدول النامية مثل دول أمريكا اللاتينية وآسيا وفي بعض البلدان العربية كمصر والمملكة العربية السعودية والأردن.

هذا وتعتبر عملية الاندماج ما بين البنوك إحدى الوسائل لمواجهة المشكلات الداخلية المتعلقة بانخفاض الربحية وضعف القواعد الرأسمالية إلى جانب العوامل الخارجية المتمثلة في الضغوط التنافسية التي تعاني منها البنوك في ضوء المستجدات العالمية

أهمية الدراسة:

يكتسي هذا البحث أهميته في كونه يعالج موضوع أستدعى اهتمام الاقتصاديين وخبراء المصارف وهو اتجاه يساهم وبشكل فعال في تنمية الاقتصاد وتفعيل المنظومة المصرفية لأجل مسايرة التطورات العالمية وتعظيم القدرات التنافسية للاندماج في الاقتصاد العالمي، كما أن النظام المصرفي الجزائري حاليا ملزم بمسايرة التطورات العالمية للصناعة المصرفية، والقيام بالإصلاحات الكفيلة بالارتقاء بمستوى الأداء إلى مصاف الأنظمة المصرفية العالمية، لأن المنافسة القوية التي تفرض من طرف البنوك الأجنبية ستؤدي آجلا أو عاجلا إلى إقصائه من السوق المصرفية العالمية إن لم يتم بالإصلاحات اللازمة خاصة في ظل الاتفاقيات الدولية التي تعزز فتح المجال للمستثمرين الأجانب

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

استعراض مختلف التطورات والتحويلات المالية والمصرفية في ظل الاتجاه العولمي الذي أبحر عنه التوجه نحو الاندماج المصرفي

إلقاء الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالاندماج المصرفي

إبراز بعض التجارب الدولية في مجال الاندماج المصرفي والدروس المستفادة منها.

التعرض لأوجه قصور بعض المنظومات المصرفية في تأخرها لممارسة عملية الاندماج المصرفي.

إبراز واقع عمل البنوك الجزائرية ومدى استعدادها للاندماج فيما بينها أو مع بنوك أخرى.

الدراسات السابقة : هناك العديد من الدراسات التي تطرقت للاندماج المصرفي نذكرها فيما يلي :

الدراسة الأولى : دراسة علي بوعمامة سنة 2006، بعنوان : اندماج وخصخصة البنوك عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة البليدة، وركز الباحث على الامتيازات التي تتولد عن اندماج البنوك وخصخصتها، وتوصل الباحث إلى أن اندماج وخصخصة البنوك تؤدي إلى زيادة كفاءة وتنافسية البنوك.

الدراسة الثانية : دراسة قوال زواوية سنة 2010، بعنوان : الاندماج المصرفي في الجزائر، عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة تلمسان، تناولت الغاية من عمليات الاندماج وواقع البنوك الجزائرية منه، وتوصلت الباحثة إلى وجود رغبة لدى السلطات النقدية في الجزائر لإدخال قوانين وتشريعات تمهد للاندماج كما أن الخصخصة تساهم في نجاعة الاندماج.

الدراسة الثالثة : دراسة ضيف روفية سنة 2005، بعنوان : إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج، وهي رسالة ماجستير بجامعة قسنطينة، تناول الباحث مدى تحقيق النمو من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ وتوصل الباحث إلى أن الاندماج من أهم عوامل النمو المصرفي في العالم.

الدراسة الرابعة : دراسة مهيب محمد زائدة سنة 2006 بعنوان : دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة- وهي رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل بالجامعة الإسلامية بغزة، تناول الباحث دوافع ومحددات دمج البنوك الفلسطينية وتوصل إلى الحاجة الماسة للبنوك الفلسطينية للاندماج بسبب صغر حجمها في السوق الذي تسيطر عليه البنوك الأجنبية الوافدة.

الدراسة الخامسة : دراسة زياد أبو موسى سنة 2006، بعنوان : واقع وآفاق الاندماج المصرفي في البنوك التجارية الأردنية -دراسة حالة البنك الأهلي الأردني وبنك الأعمال- وهي أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر، تناول الباحث الطرق الممكنة للبنوك الأردنية لتقوية موقفها التنافسي أمام البنوك الأجنبية،

وتوصل الباحث إلى أن معظم الاندماجات التي تمت في الأردن لم تكن طوعية وأنها كانت مع فروع لبنوك أجنبية أو كانت بسبب تعثر بعض البنوك وفشلها.

الدراسة السادسة : دراسة صادق جعفر غياض الجيزاني سنة 2009، بعنوان: **الاندماج المصرفي في البلدان العربية دراسة في تقييم الأداء المصرفي** وهي رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية)، تناول الباحث دور الاندماج المصرفي في معالجة نقاط الضعف لدى البنوك العربية، وتوصل إلى أن الاندماج يعالج الكثير من نقاط الضعف كالتعثر المصرفي ويساعد على استيفاء معايير لجنة بازل بتقوية رساميل البنوك ويساعد على منافسة البنوك الأجنبية، كما أنه يزيد من كفاءة البنوك حيث سمح للبنوك اللبنانية من التوسع دولياً.

الدراسة السابعة : دراسة عبد الكريم جابر شنجار العيسوي سنة 2005، بعنوان: **(دراسة تحليلية لظاهري الاندماج والتملك الاقتصاديين مع التركيز على القطاع المصرفي، وهي أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية)**، تناولت الدراسة الخلفية التاريخية لنشوء وتطور ظاهرة الاندماج وتحديد اتفاقية بازل I و II التي حددت الحد الأدنى لرأس المال وتصنيف وتنوع المخاطر المصرفية، حيث توصل الباحث إلى أن العوامة المصرفية لم تعد خياراً أو بديلاً بل أصبحت إجبارياً في ظل الالتزام بمعايير لجنة بازل، هذا الأمر حتم على المصارف التكتل والاندماج فيما بينها لمواكبة تطورات العصر من ناحية ومن تنوع مصادر التمويل كتنوع الخدمات المصرفية من ناحية أخرى، كما أن الباحث أوصى بضرورة إجراء تغييرات هيكلية ومالية وإدارية للمصارف المرشحة للاندماج حتى لا يتم دمج المصارف الضعيفة أو التي تعاني من إختلالات جوهرية بالشكل الذي يضمن نجاح العمليات الاندماجية.

الدراسة الثامنة : دراسة خلود ربحان سنة 2006، بعنوان : **(الدمج المصرفي للمصارف العامة في فلسطين تقييم تجربة دمج بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية في البنك الإسلامي الفلسطيني، دراسة مقدمة في مؤتمر التنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين)**. تناول الباحث دور السلطة الرقابية الفلسطينية في تحفيز دمج البنك الإسلامي الفلسطيني 2005 كأول تجربة دمج في الجهاز المصرفي الفلسطيني. وتوصل للدور الكبير الذي لعبته في تلك العملية عن طريق تقديم حافز وهو السماح باتساع فروع في مناطق مختلفة للمصرف الدامج، وأوصت الدراسة بضرورة تنوع الخدمات المصرفية فضلاً عن وضع آليات واضحة ومفصلة لعملية الاندماج. وتتميز دراستنا عن باقي الدراسات بأنها تبحث عن المتطلبات اللازمة التي تضمن القيام بإندماج مصرفي ناجح سواء بين البنوك الجزائرية أو بين البنوك الجزائرية والأجنبية العاملة في الجزائر أو القيام بإندماجات عبر

الحدود مع بنوك عربية أو أجنبية ، وكذلك الاندماج بين البنوك وشركات التأمين من أجل التوجه نحو الصيرفة الشاملة وتقديم خدمة التأمين المصرفي ، كل هذا بالاستفادة من التجارب الدولية السابقة .

الإشكالية :

نظرا لأهمية الدراسة ولتحقيق أهدافها سنحاول الإجابة على سؤال رئيسي مفاده:

ما هي متطلبات إرساء الاندماج المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة وذلك بالاستفادة من تجارب عالمية؟

و يندرج تحت هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي أبرز وأهم التطورات والتحويلات في المجال المالي والمصرفي الدافعة لإعادة هيكلة المنظومة المصرفية بالاتجاه نحو التكتل والاندماج؟

2- ما المقصود بالاندماج المصرفي وما هي أبعاده في بعض الدول التي تبنت هذا الاتجاه؟

3- ما هي مبررات ومكاسب البنوك الجزائرية من خلال توجيهها نحو الاندماج؟

4- ما هي سبل إرساء عملية الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية حتى تتمكن من مواكبة التطورات العالمية في المجال المصرفي خاصة منها ما تعلق بجانب تدعيم قدراتها التنافسية واستيفاء متطلبات لجنة بازل؟

فرضيات الدراسة:

في إجابة أولية عن الأسئلة الفرعية السابقة نفترض ما يلي:

1- تزايدت أهمية الاندماج المصرفي بسبب عدة متغيرات أهمها اتفاقية الجاتس واتفاقية بازل وكذلك الأزمات المالية.

2- الاندماج المصرفي هو نوع من التكتل والتكامل في ما بين المصارف، وهو إرادي ولا إرادي.

3- بحث البنوك عن مكانة ضمن البيئة المصرفية العالمية ومواجهتها للمنافسة المصرفية مبرر لاتجاهها نحو الاندماج المصرفي.

4- من مزايا الاندماج المصرفي هو تقوية رأسمال البنوك المندمجة.

5- لإرساء عمليات الاندماج المصرفي يجب الاتجاه نحو الشمولية وخصوصة البنوك.

المنهج المتبع:

بهدف الإلمام بكافة عناصر البحث اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي إذ استعملنا المنهج الوصفي لإبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالاندماج المصرفي من مفهوم، أنواعه، دوافعه، شروطه، مراحلها، آثاره، وتجارب بعض

الدول في الاندماج المصرفي، أما المنهج التحليلي فنحاول من خلاله فهم وضعية المصارف والتطورات التي مرت بها، بالإضافة إلى تدعيم البحث بمعطيات إحصائية.

حدود الدراسة:

ترتكز دراستنا في هذا البحث على متطلبات إرساء الإندماج المصرفي في الجزائر بالاستفادة من التجارب الدولية لذا سنقوم بدراسة وتحليل هيكل وأداء واختلالات الجهاز المصرفي الجزائري في المرحلة الراهنة بالتركيز على السنوات الأخيرة أي الفترة من (2006-2010) .

أقسام الدراسة:

في محاولة منا الإجابة عن إشكالية البحث ارتأينا تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول : الأول نتطرق فيه إلى التطورات المالية والمصرفية العالمية وأثرها على البنوك، أما الفصل الثاني فسنخصصه للإطار النظري والمفاهيمي للانندماج المصرفي، أما الفصل الثالث والأخير فسنتناول فيه دواعي ومتطلبات تجسيد الاندماج المصرفي في الجزائر.

الفصل الأول: التطورات المالية والمصرفية العالمية وأثرها على البنوك

تمهيد:

لقد شهد عقدا الثمانينات والتسعينات عدة تحولات على الصعيد المصرفي، إذ تميزا بظهور العوامة المالية والمصرفية التي جاءت نتيجة لتطورات جذرية، حيث ازدادت الحاجة إلى توفير الموارد المالية وإدارة الاحتياطات النقدية وعوامة العمليات المصرفية، كل هذا أدى إلى تحولات عميقة في نشاطات البنوك في ظل هذه العوامة.

وتميز النشاط المصرفي في العصر الحالي ب بروز معايير دولية أنشأها بنك التسويات الدولية، و اقراها على المصارف الدولية عن طريق تطبيق تدريجي لتلك المعايير، ولقد أدى تطور السوق المصرفي والمعاملات والتحرير المتزايد لأسواق رأس المال إلى ظهور مخاطر جديدة، دفعت بنك التسويات الدولية إلى إحداث تعديلات على مقرراتها حسب تطور النشاط المصرفي.

ومع ازدياد درجة التحرير المالي وارتفاع حدة المنافسة المصرفية بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية المحلية الأجنبية بعد تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، أخذت البنوك في توسيع نشاطاتها لتمس كل الميادين، بالإضافة إلى تقوية مركزها التنافسي، ونمو بعض مظاهر النشاط المصرفي الذي أفرزته العوامة المالية، كالبنوك متعددة الجنسيات وبنوك الافشور والبنوك الشاملة، ناهيك عن الأزمات المالية والمصرفية التي عصفت بأقوى البنوك العالمية ومنها أزمة الرهن العقاري التي أثرت على النشاط المصرفي.

المبحث الأول: العولمة المالية والمصرفية

انتشرت في حقبة التسعينات من القرن الماضي استخدام مصطلح العولمة Globalisation، والذي يعبر في جوهره على تلاشي أثر الحدود الجغرافية والسياسية أمام حرية حركة التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا.

المطلب الأول: العولمة المالية

أولاً- مفهوم العولمة المالية:

إن مفهوم العولمة المالية لا ينفصل أبدا عن تطورها التاريخي، فالاتجاهات المختلفة التي اتبعتها العولمة المالية من مرحلة لأخرى تعطي كل منها تصورا معينا للعولمة المالية، ولكن يمكن إدراج بعض التعاريف:

1- العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما يؤدي إلى التكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال¹.

2- العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر².

3- العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية³.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف العولمة المالية على أنها النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المالية الذي يخرق كل أشكال الحواجز الجغرافية والقيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر.

¹ - كمال رزق، عبد الحليم فضيلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، المنظم بجامعة الشلف خلال الفترة 15 ديسمبر 2004، مجمع النصوص العلمية للملتقى، ص 376.

² - Dominique Plihon , **Les enjeux de la globalisation financière**, Casbah , Alger, 1997.p68

³ - Martin P. et Hélène R., **Globalization and emerging markets**, CPRE DP 3378, London, 2002.p:3.

تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير والانفتاح المالي قد أدت إلى التكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، ومن أهم معالمها¹:

- إزالة القيود على حركات رؤوس الأموال في الدول المتقدمة الرأسمالية، وكذا عدد من الدول النامية، مثل: دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

- تفاقم المضاربات المالية بالعملات القابلة للتحويل وبالاستثمارات غير المباشرة، وبوسائل الدين الأخرى المقومة بعملات قابلة للتحويل.

- إن تحرير حساب رأس المال هو جوهر عولمة الأسواق المالية، ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال²، مثل: الديون، أسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر... الخ. وترتبط عولمة الأسواق المالية بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي.

ثانياً- جذور العولمة المالية:

لقد ساعد على انتشار ظاهرة العولمة عدة عوامل من أهمها³:

- 1- تحرير القطاع المالي والمصرفي وهذا عن طريق إلغاء الرقابة على سعر الصرف، وهذا ما جرى في بريطانيا منذ سنة 1979، وفي اليابان بين سنوات 1980 و1985، وفرنسا ابتداءً من سنة 1990. كما أزيلت القيود على حركة رؤوس الأموال، وتم توسيع مدى تحرك أسعار الفائدة بإزالة السقف المفروضة عليها، وخفضت نسب الاحتياطي القانوني (الإجباري)، وكذا تحرير استخدام وتداول الأدوات المالية المتعددة والمقومة بالعملات الأجنبية.
- 2- ساعد إنشاء السوق المشتركة الأوروبية على تحرير المؤسسات المصرفية والمالية، وتحرير الخدمات وكذلك تحركات رؤوس الأموال.

¹ - أسامة أمين الخولي، العرب والعولمة، سلسلة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 1998، صص 416-417.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 34.

³ - ينظر في ذلك:

- هبة محمود الطنطاوي الباز، التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة عين شمس القاهرة، 2003، ص 9.

- Philippe D'ARVISENET, Jean pierre PETIT, *économie internationale, la place des banques*, édition, France, 1999, pp 95-97.

- 3- التغييرات التكنولوجية، خاصة مجال الإعلام الآلي والاتصالات، والتي ساهمت في تخفيض تكاليف العمليات المصرفية وتحسين تقديم الخدمات، وكذا تطوير وتسريع تداول المعلومات .
- 4- توسع الادخار المحلي عن طريق المستثمرين الأساسيين، مثل مؤسسات التأمين .
- 5- تطور سوق السندات الأوربية الدولية:

حيث تعتبر هذه السوق من أكثر أسواق رأس المال تحررا وسهولة الوصول إليها من أجل الحصول على قروض طويلة الأجل من جانب المقترضين الدوليين.

وكنتيجة لما سبق ذكره، فقد بلغ متوسط الصادرات العالمية في السلع والخدمات ما قيمته 2.3 مليار دولار سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين 1983 و1992، وازداد بأكثر من 03 أضعاف فبلغ 7.6 مليار دولار سنة 2001، وقد حفزت هذه التغييرات في الطلب على التمويل عبر الحدود عززت بخلق مجمع دولي متحرك من رأس المال والسيولة، استنادا إلى التحرر والانفتاح المالي .

وقد كانت عولمة الوساطة المالية جزءا من الاستجابة للطلب على آليات الوساطة في التدفقات عبر الحدود، وجزءا من الاستجابة إلى التخفيض وإزالة الحواجز أمام التجارة والخدمات المالية، والقواعد المحررة التي تحكم دخول المؤسسات مالية الأجنبية إلى أسواق رأس المال المحلية، وقد بلغ إجمالي تدفقات رأس المال في العالم في عام 2000 ما قيمته 7.5 تريليون دولار، أي بمقدار زيادة قدرت 04 أضعاف عن سنة 1990.

ثالثا- منافع ومخاطر العولمة المالية:

إن للعولمة المالية عدة منافع، ولكن بالمقابل كان للعولمة المالية مخاطر متعددة، نذكرها في ما يلي:

1- منافع العولمة:

تمثلت المنافع أساسا في توجيه الأموال إلى أكثر استخداماتها الإنتاجية، يساعد كلا من البلدان النامية والمتقدمة على السواء في تحقيق مستويات معيشية عليا، بالإضافة إلى منافع أخرى متمثلة في¹:

- يؤدي التنوع في موارد التمويل إلى تقليل خطر أزمات الائتمان، فإذا ما عانت المصارف من صعوبات، يتجه المقترضون نحو الحصول على أموال بإصدار أو صكوك تأمين في أسواق الأوراق المالية المحلية أو الدولية.

¹ - ينظر في ذلك:

- هايزو هويج & س. كال واجيد، الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002، ص ص 13-14.

- جيرالد هاوسلر، عولمة التمويل، مجلة التمويل والتنمية، العدد الصادر في مارس 2002، ص12.

- يستطيع المقترضون والمستثمرون الذين تتاح لهم فرص أكبر للاختيار الحصول على شروط أفضل لتمويلهم، وفي وسع الشركات تمويل الاستثمارات المادية على نحو أرخص وان تنوع بسهولة، وتحدد دوليا الحجم حسب اختياراتها، وهذا يشجع الاستثمار والادخار، مما يحسن الرفاه الاقتصادي .

- تستطيع المصارف والشركات ذات الجدارة الائتمانية في البلدان الأسواق الناشئة، أن تخفض ما تحصل عليه من قروض، بعد إن كانت قادرة على الحصول على قدر أكبر من رأس المال من مجموعة متنوعة ومتنافسة من الموردين.

2- مخاطر العولمة:

خلقت العولمة المالية عدة مخاطر، خاصة على الدول التي تعاني اقتصادياتها من الهشاشة والسائرة في طريق النمو، ولعل من أهم المخاطر ما يلي¹:

أ- **المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال**: لقد قدر انسياب رؤوس الأموال سنة 1997 إلى الدول النامية بحوالي 280 مليار دولار، كان أغلبها من جهات خاصة، بحيث شكلت الاستثمارات في الحافظة المالية (1/3) أي ثلث هذا الانسياب، والباقي مقسم بين استثمارات مباشرة وقروض. وخطر التقلبات الفجائية لرأس المال يمس الاستثمار في المحافظ المالية، كون التقلبات فيه تحكمه عوامل قصيرة الأجل، والسعي الدائم نحو الأرباح السريعة، كما يتأثر أيضا بالتوقعات والمعلومات التي تتوافر لدى المتعاملين، وتكمن هذه الخطورة في آثارها السلبية على الاقتصاد، بحيث في حالة الدخول بكميات كبيرة فغالبا ما يحدث:

- ارتفاع أسعار العملة الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، وبالتالي ينجر عنه عجز في الميزان التجاري:

- ارتفاع أسعار الأصول، وخاصة الأراضي والعقارات والأصول المالية.

- ارتفاع معدلات التضخم.

- زيادة الاستهلاك المحلي.

أما في حالة الخروج بكميات كبيرة، فيحدث ما يلي:

- انخفاض سعر صرف العملة.

- تدهور أسعار الأصول العقارية والمالية.

¹ - كمال ديب، النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 61-62.

- هبوط الأسعار، وكذا تدهور معدلات الربح.
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات.
- فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي.
- استنزاف الاحتياطيات الأجنبية للبلد، خاصة ما إذا حاول البنك المركزي الحفاظ على سعر صرف العملة المحلية في مستوى غير مستواها .
- ب- **مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة:** لقد خلق نظام تعويم أسعار الصرف بعد انهيار نظام "بريتون وودز" الجو الملائم للمضاربة في الأسواق المالية، بحيث أنه كان تحويل مبلغ مالي من بلد إلى بلد آخر لا يتم إلا بعد الحصول على موافقة من السلطات النقدية لذلك البلد .
- ج- **مخاطر تعرض المصارف للأزمات:** حيث تتعرض الدول النامية ذات المصارف الضعيفة أو سيئة التنظيم بوجه خاص للأزمات بالإضافة لسوء التسيير واتخاذ القرارات.
- د- **مخاطر هروب الأموال الوطنية:** تساهم البلدان النامية بنسبة 14.4% من جملة حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عام 1997، أي ما يعادل 61 مليار دولار أمريكي، وهناك بلدان نامية تعاني من هروب رؤوس الأموال الوطنية بنسبة بلغت 100% كحالة فنزويلا في أوائل الثمانينات.

المطلب الثاني : العولمة المصرفية

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة، والنشاط المصرفي بصفة خاصة، كونها اتخذت أبعاداً ومضامين جعلت المصارف تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقه، وأدت إلى انتقالها لمواقف وتصورات واسعة ممتدة من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب، وتدعيم الثقة بجوانبها الحاضرة في الوعي الحاضر.

أولاً- مفهوم العولمة المصرفية:

يمكن تعريف العولمة المصرفية على أنها¹: "حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالمصرف من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، وتدججه نشاطياً في السوق والاقتصاد العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة، وبما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو المزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية، وخوفاً من خضوعه للتراجع أو التهميش أو الابتلاع."

¹- محسن أحمد الخضيري، مفهوم العولمة المصرفية، مجلة إتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 222، المجلد 19، حزيران 1999، ص

ويتجلى لنا من خلال التعريف السابق أن العولمة المصرفية لا تعني أبداً التخلي عن ما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية، ولكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة وكبيرة والانتقال بمحيط النشاط إلى أرجاء الكون الفسيح والاندماج في الاقتصاد والسوق العالمي، مع الاحتفاظ بالمركز الوطني بأكثر فعالية وقدرة وأكثر نشاطاً لضمان الامتداد والتوسع المصرفي، ولضمان كذلك الاتساق الحيوي للأنشطة المصرفية التي يمارسها المصرف .

ثانياً- أسباب تبني (التوجه نحو) العولمة المصرفية:

يرجع اتجاه البنوك نحو العولمة إلى الرغبة الكبيرة في التوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية والتي تستند إلى العديد من الأسباب أهمها¹:

- 1- مشاركة البنوك في تشجيع وتطوير سوق رأس المال، عن طريق إقبال المدخرين للتعامل والتملك في أسهم وسندات الشركات المختلفة، وذلك في إطار إنشاء شركات السماسرة وإدارة المحافظ المالية وضمان وتغطية الاكتتاب والخصم من جانب أو التعاون مع صناديق وشركات التأمين الوطنية لإنشاء وتكوين صناديق الاستثمار تتعامل في أسواق رأس المال من جانب آخر، وكذلك قيام بعض خبراء المصارف بحملات ترويج ودراسة وتحليل للسوق المالي لتسهيل عمليات البيع والشراء للأوراق المالية.
- 2- حركة رؤوس الأموال الدولية الكبيرة وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان لآخر على اتساع دول العالم وامتداد أسواقه الدولية، واستحالة تجاهل هذه الموارد والتغاضي عن فرص الاستفادة منها وتحويلها من مجرد أموال وافدة إلى أموال مستقرة موظفة توظيفاً فعالاً وجيداً.
- 3- تضخم وتنامي الشركات عابرة القارات متعددة الجنسيات مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة، وكذا من حيث حجم الأموال المتدفقة منها وإليها وعليه فإنها تحتاج إلى مصرف كوني وحيد قادر على رعاية مصالحها، ويتيح لها خدمات المصرفية حيث ترغب وحيث تود أن تكون.
- 4- اتجاه المصارف إلى تطور إطارها المؤسسي مما يدعم التحول نحو نشاطات مصرفية شاملة، حيث دخلت هذه المصارف بقوة إلى ميادين عمل جديدة: كالتمويل التاجيري، صيرفة الأعمال، أنشطة أسواق رأس المال والتأمين المصرفي.... الخ، سواء عبر تأسيس شركات تابعة أو متفرعة أو خلق دوائر جديدة في المصرف لممارسة هذه الأعمال والأنشطة غير التقليدية.

¹ - عزت عبد الحليم، أسباب العولمة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 236، المجلد 20، أوت 2000، ص 6.

ثالثاً- أهداف العولمة المصرفية:

إن بين الأهداف التي تحققها العولمة المصرفية للمصارف ما يلي¹:

- 1- أن يصبح المصرف أكثر قدرة على إرضاء العملاء وإشباع رغباتهم .
 - 2- أن يصبح المصرف أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته.
 - 3- أن يصبح المصرف أكثر اقتصادية في تحقيق أكبر عائد من الإيرادات مقابل التقليل من المخاطر.
- وإذا كانت هذه الأهداف الثلاثة هي في حقيقتها أهداف عامة لكل المصارف فإنها تكتسب وضعاً خاصاً في عملية العولمة، وضعا تفرضه طبيعة النطاق ومجال الحركة واعتبارات التواجد والاستمرار.
- إن هذه الأهداف التي تسعى إليها العولمة المصرفية تخفي وراءها رغبة عارمة للمصارف في التوسع، النمو، الانتشار والهيمنة العالمية، وكذا اكتساب مزايا تنافسية تؤهل المصرف للتفوق على الآخرين².
- كما أن العولمة المصرفية يتيح للمصرف قدرة هائلة للتكامل والاعتمادية المتبادلة بينه وبين المصارف الأخرى، وفي نفس الوقت فإن انتشار المجموعات المصرفية المتكاملة تتيح أيضاً قدرة على امتصاص الضغوط ومعالجة الموافق الحرجة. بل وعدم الوقوع تحت ضغط الأزمات، وعليه فقدرة المصرف على الانتشار الجغرافي وتنويع مجالات النشاط وتوزيع المخاطر يكسب نوع من القوة في ظل التكاملية والاعتمادية المصرفية المتبادلة بين وحدات المصرف المتعولمة والمنتشرة على جميع مناطق العالم وباختلاف مراكزه وأسواقه.

¹ - محسن أحمد الحضيري، مفهوم العولمة المصرفية، مرجع سابق، ص 175.

² - نايف علي عبير، مجلة المستقبل العربي، صادر عن مركز دراسات الوطن العربي، بيروت، 1997، ص 30.

المبحث الثاني : معايير لجنة بازل والاتجاه نحو تحرير العمل المصرفي

لقد واجه العالم أزمات حادة هزت كيان المصارف، وأحدثت انهيارات للأنظمة المالية، وكذا موجة من الإفلاسات. ومع زيادة درجة التحرير المالي وارتفاع حجم التعامل وحدة المنافسة المصرفية وتوسيع المصارف لنشاطاتها في كل الميادين، كل هذا دفع الدول الصناعية إلى التفكير في وضع معايير واتفاقيات دولية قصد تنظيم وحسن تسيير المصارف، ومواجهة الأزمات المصرفية.

المطلب الأول : مقررات لجنة بازل

أصبحت المصارف عرضة للعديد من المخاطر من جراء الظروف المحيطة به، وهذه المخاطر قد تكون ناجمة عن نشاطه أو طريقة تسييره وإدارته، أو من عوامل خارجية تتعلق بالبيئة التي يعمل فيها المصرف. وللتقليل من هذه المخاطر كان لا بد من إيجاد معايير للتخفيف من حدتها، فكانت هناك اتفاقية لجنة بازل.

أولاً- التعريف باتفاقية لجنة بازل وأبعادها

1- التعريف بلجنة بازل:

تكونت لجنة بازل، وهي لجنة للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، من ممثلين دول الصناعية العشرة، وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وذلك في نهاية سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية الكائن مقره بمدينة بازل السويسرية، حيث تهدف إلى¹:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال المصارف.
 - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف.
 - تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة.
- وقد عقد محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول إحدى عشر اجتماعهم في 1987/04/07 في بازل، للنظر في التقرير الأول الذي رفعته اللجنة لهم، والذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال ومعاييرها، وذلك للمصارف التي تمارس الأعمال الدولية، وفي 1987/12/10 أقر المحافظون التقرير المذكور، وتم نشره وتوجيهه وتوزيعه على الدول الأعضاء في المجموعة وغيرها لكي تدرسه المصارف والاتحادات المصرفية، وذلك خلال مدة ستة أشهر. وقد أنجزت

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 81.

اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد لها من آراء وتوصيات، وقدمته في جويلية 1988 حيث أقر من قبل مجلس المحافظين باسم اتفاق بازل¹.

2- اتفاقية بازل 1988 وأبعادها المختلفة:

لقد تأثرت اتفاقية بازل بالمجال المصرفي الأمريكي والأوروبي، وبناء على ذلك أقرت أنه يتعين على كافة المصارف الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 08% لحد أدنى مع نهاية 1992.

أ- أهداف اتفاقية لجنة بازل: وضعت هذه الاتفاقية أهدافا تتعلق بالسوق المصرفي العالمي، وتتمثل في²:

- المساهمة في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية. حيث أن المصارف الأمريكية تورطت في ديون لدول أمريكا اللاتينية، مما اضطرها إلى اتخاذ إجراءات عديدة مثل: إسقاط الديون وتسنيدها أي توريقها وتحويلها إلى أوراق مالية وغيرها.

- وضع المصارف الدولية في أوضاع تناسبية متكافئة، وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية المحلية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، حيث أن تلك الفروق تعتبر المصدر الرئيسي للمنافسة غير العادية بين المصارف.

- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب.

- العمل على إيجاد آليات التكيف والتأقلم مع المتغيرات المصرفية العالمية مثل: العولمة المالية والتحرير المالي.

ب- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1988: انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب لعل من أهمها:

- التركيز على مخاطر القروض: حيث فرضت على المصارف رأس مال أدنى مقدر بـ 8% والمعبر عنه بنسبة الملاءة أو نسبة كوك³.

- خطر القروض⁴: هو خطر الخسائر الناجمة عن عجز المدين على التعهد بتسديد الديون سواء كانت قروض بنكية بحد ذاتها، أو أدوات سندية أو مستحقات تجارية.... الخ، التي استلقتها.

¹ طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 123.

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 82-83.

³ -Armand DESERVIGNAY, **le risque de crédit, nouveaux enjeux bancaires**, édition dunod, Paris, 2001, p176.

⁴ - للوشي محمد، الأخطار المصرفية، القروض البنكية، تقييم خطورتها والتحكم فيها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 23-25.

ولقد ازدادت أهمية خطر القرض، نظرا للتوسع الكبير في سوق القرض، ويعتبر من أهم الأخطار التي تقع فيها المؤسسات المصرفية، كما تؤكد الإفلاسات العديدة المرتبطة بالسياسات الائتمانية العشوائية. كما يمكن أن يكون مصدر الخطر المدين نفسه، أو يكون مرتبطا بقطاع نشاط المستفيد من القروض، أو يكون ناجما عن أزمة سياسية أو اقتصادية يظهر تأثيرها على البلد.

- الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها.

- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين، من حيث أوزان المخاطر الائتمانية¹: مجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي، مجموعة الدول الأخرى للعالم وينظر إليها على أنها ذات مخاطر ائتمانية أعلى.

- وضع اللجنة لأوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول، في هذه الحالة يختلف الوزن المرجح أو ترجيحي باختلاف الأصل من جهة. وكذا باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا أقرت اللجنة 05 أوزان وهي: صفر، 10%، 20%، 50%، 100% .

ثانيا- معيار كفاية رأس المال:

أولت لجنة بازل اهتماما كبيرا لمعيار كفاية رأس المال أو ما يسمى بالملاءة المصرفية .

1- مفهوم الملاءة المصرفية :

يستخدم المصرفيون عدة اصطلاحات للتعبير عن الملاءة المصرفية، حيث يعبر عنها البعض في شكل "كفاية رأس المال". ويرى البعض الأخر على أنها "ملاءة رأس المال المصرفي لأصوله الخطرة"²، ويسميتها البعض بملاءة رأس المال المصرف.

وتعرف ب: الاحتفاظ بقدر من رأس المال في البنك لإشاعة الثقة بين البنك وبين الآخرين فيما يتعلق بأداء وتوزيع الخدمات المصرفية، ويجب أن يكون هذا القدر هو أقل كمية ممكنة من رأس المال حتى يتمكن من استثمار الجزء الباقي في عمليات جني الأرباح للبنك³.

كما تعرف الملاءة المصرفية على أنها: كمية الأموال التي تساهم في تمويل الأصول والتي تقاس بقسمة الأصول على حق الملكية، حيث يركز هذا الأخير في تعريفه على الدور التمويلي وليس على مواجهة المخاطر⁴.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 84.

* OECD : organization of economic cooperation of development .

² - الدسوقي حامد أبو زيد، إدارة البنوك، الجزء الثاني، جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص 284.

³ - المرجع نفسه، ص 284

⁴ - المرجع نفسه ، ص 285.

2- مكونات رأس المال:

يتكون رأس المال من قسمين :

أ- رأس المال الأساسي **CORE CAPITAL**: والمتكون من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات والأرباح والذي يرمز له بـ (Tier1) أو ما يسمى بالدرجة الأولى، هذا يجب أن يمثل القسم من رأس المال 04% من المخاطر المرجحة¹.

كما يستبعد من رأس المال الأساسي ما يلي²:

● الشهرة.

● الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة، وذلك لتجنب ازدواج حساب رأس المال من قبل وحدات المجموعة.

● الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف.

ب- رأس المال المساند: ويتكون من الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة تقييم الأصول والمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة بالإضافة إلى القروض المساندة وأدوات رأسمالية أخرى، والتي نوجزها في مايلي:

- الاحتياطيات غير المعلنة : يقصد بها الاحتياطيات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر، بشرط أن تكون مقبولة من طرف السلطة الرقابية، والمتمثلة في البنك المركزي.

- احتياطيات إعادة تقييم الأصول: يمكن التعرف عليها من إعادة تقييم المباني والاستثمارات والأوراق المالية بقيمتها الحالية أو الجارية بدلا من قيمتها الدفترية، وتشترط لجنة بازل أن تكون إعادة التقييم مبنية على أسس معقولة، وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% لتجنب مخاطر تذبذب الأسعار في السوق.

- المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة: حيث لا تواجه هذه المخصصات هبوطا محدودا في قيمة أصول بذاتها، مثلا: مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة.

- القروض المساندة³: أتاحت لجنة بازل هذا النوع من القروض الذي يطرح في صورة سندات ذات أجل محدد لكي تكون ضمن رأس المال المساند، ويشترط في القروض المساندة أن لا يزيد أجلها عن 05 سنوات

¹ -Armand DESERVIGNAY, op-cit, p176.

² - طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص 132.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ص 86-88.

ويخصص 20% من قيمتها كل سنة، وهذا الحسم أو التخفيض من أجل تخفيض الاعتماد على هذه القروض.

- أدوات رأسمالية أخرى: وتجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء المساهمين وتسمى بالمشاركة في تحمل الخسائر.

هناك عدة قيود مفروضة على عناصر رأس المال المساند¹ نذكرها في ما يلي:

- يجب ألا يزيد مجموع عناصر رأس المال المساند عن 100% من مجموع رأس المال الأساسي.
- يكون الحد الأعلى والأقصى للدين المساند 50% من مجموع رأس المال الأساسي .
- يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة مخاطر عامة غير محددة مقدر بـ: 1.25% من مجموع الأصول الخطرة.

ثالثاً- تعديلات لجنة بازل

إن تطور العمليات والخدمات المصرفية. أظهر بعض النقائص في مقررات لجنة بازل 1988. ووسع من دائرة المخاطرة لذا بات لازماً على اللجنة أخذ التدابير للتقليل من الأزمات المصرفية.

1- تعديلات سنة 1995:

وضعت لجنة بازل أولى اقتراحاتها بشأن مخاطر السوق سنة 1993، وبعد عدة انتقادات من طرف المؤسسات النقدية ومع تزايد المضاربة العشوائية على أسواق المشتقات المالية، قامت اللجنة بنشر وثيقتها الاستشارية الثانية في أبريل سنة 1995، وتنص على التطوير السريع لوسائل التسيير الداخلي والتحديث الذي يعطي فرصة للبنوك لتوظيف أنماطها الداخلية لمتابعة أخطار السوق، مع إضافة الشريحة الثالثة لرأس المال (Tier3)، ومن أهم التعديلات ما يلي:

أ- **تغطية مخاطر السوق:** تتعلق مخاطر السوق بظروف ودرجات عدم التأكد عند حساب العوائد والمكاسب المتأتية من تغييرات السوق المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف والتغييرات في السيولة وكذا تقلبات العوائد عند التعامل في المشتقات المالية.

- تغطية المخاطر الائتمانية لكافة عناصر الأصول والالتزامات العرضية والمراكز الآجلة بغرض الاستثمار طويل الأجل .

- تغطية مخاطر أسعار الفائدة في السوق الناجمة من تقلبات أسعار عناصر الأصول والالتزامات العرضية نتيجة لتحركات وتغيرات أسعار الفائدة .

¹ - الدسوقي حامد أبو زيد، مرجع سابق، ص 272.

- خطر سعر الفائدة¹: هو خطر مرتبط مباشرة بتحويل آجال الخصوم المصرفية، أي عندما يقوم المصرف بتحويل ديون قصيرة الأجل إلى حقوق طويلة الأجل، فإنه يعرض نفسه إلى تدهور هامش عوائده في حالة ارتفاع أسعار الفائدة.

- تغطية مخاطر أسعار الصرف في كافة مراكز العملات المفتوحة حاضرة أو آجلة، وكذلك المعادن النفيسة والسلع، حيث أن حيث أن امتلاك مستحقات وديون بالعملة الصعبة قد يوقع المصرف في خطر سعر الصرف ناجم عن تغير في أسعار العملات التي سلمت بها هذه المستحقات أو الديون في مقابل العملة الوطنية².

ب- إضافة الشريحة الثالثة لرأس المال (Tier 3): أشارت لجنة بازل إلى إضافة الشريحة الثالثة لرأس المال والمتمثلة في القروض المساندة لأجل سنتين، بالإضافة الشريحة الأولى والمتمثلة في رأس المال الأساسي والثانية رأس المال المساند (Tier2)، وقد جاءت إضافة الشريحة الثالثة لمواجهة المخاطر السوقية. كما أن هذه الشريحة تخضع لعدد من الشروط، وهي³:

- أن تمثل 250% من رأس المال الأساسي والمخصص لدعم المخاطر السوقية.

- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية بالإضافة إلى مخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر السلع.

- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إلا إذا كان الدفع، أي

أن رأس مال المصرف الإجمالي سوف يقل عن الحد الأدنى من متطلباته الرأسمالية.

- يقبل استبدال عناصر رأس المال المساند بالشريحة الثالثة عند حد 250%.

ج- قياس القيمة المقدرة للمخاطر: افترضت لجنة بازل استخدام بعض المؤشرات الكمية والنوعية لقياس المخاطر، ولعل من أهمها:

أ- المقاييس الكمية: هذه المقاييس تتضمن⁴:

- حساب VAR (القيمة المقدرة للمخاطر) يوميا، وبمعدل ثقة يعادل على الأقل 99%.

- متابعة تقلبات الأسعار لفترة تصل إلى سنة واحدة على الأقل.

- بين VAR لليوم السابق، ومتوسط VAR لـ 60 يوم المقترحة السابقة، يجب أن يعطي رأس المال الـ VAR الأعلى.

- تحديد فترة الاحتفاظ بالمركز مفتوحا لمدة 10 أيام.

¹ - للوشي محمد ، مرجع سابق، ص 33 .

² - المرجع نفسه، ص 38 .

³ - طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص 166.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 101.

ب- المقاييس النوعية وتتضمن ما يلي¹:

- وجود وحدة مستقلة لرقابة مخاطر المصرف، وترفع تقارير دورية لمجلس الإدارة.
- إجراء مقارنة بين التقديرات المحتملة والناجمة من حساب VAR، ومقدار الخسائر الفعلية.
- مشاركة الإدارة في عملية رقابة المخاطر .
- تكامل الطرق المتبعة مع عملية إدارة المخاطر يوميا.
- أن يتناسب نظام قياس المخاطر مع حدود التعرض المسموح بها.
- إعداد برامج روتينية ملحقة بنظم المخاطر.
- توافر سياسات ونظم وإجراءات مكتوبة لمتابعة إدارة المخاطر.
- مراجعة مستقلة لتنظيم إدارة المخاطر على أساس دوري مرة في السنة على الأقل بمعرفة وحدة المراجعة الداخلية للبنك.

2- تعديلات سنة 1999:

قامت بعض المؤسسات المصرفية الأمريكية بتطوير أساليب جديدة وحديثة، وذلك باستخدام تقنيات كمية ومعدلات رياضية غاية في التعقيد قصد حساب كفاية رأس المال مقابل المخاطر المختلفة التي تتعرض لها. ومن بين هذه المؤسسات "مورغان جروب".

وفي جوان 1999، قامت لجنة بازل بنشر اقتراحات جديدة وأولية لقياس الملاءة المصرفية تحل محل اتفاقية عام 1988، مع الأخذ بعين الاعتبار معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف بشكل أكثر دقة وشمولية². ولقد نصت الوثيقة الاستشارية المقدمة من طرف اللجنة 03 أعمدة تدعم بعضها البعض، وتتمثل في³:

أ- **الحساب المحسن لكفاية رأس المال**: أولت لجنة بازل اهتماما واسعا لهذا العمود، بهدف إدخال تحسين أكبر على النظام الحالي لتقوم المخاطرة، وأن تربط فئاتها بدقة أكبر من المخاطر الاقتصادية التي تواجهها المصارف، لكن تحقيق هذا الهدف يواجه صعوبة أكثر مما كان متوقعا.

وقد تعرضت المنهجية الأولية التي اقترحتها اللجنة والمتمثلة في الاستفادة النظامية من التصنيفات التي تحددها وكالات الائتمان إلى قدر كبير من النقد، وتركز الجانب الأكبر من النقاش حول دقة تصنيفات الائتمان على أنها وسائل هزيلة للتنبؤ بعدم السداد، حيث فشلت وكالات التصنيف في التنبؤ بأزمات

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 102.

² - تطور مفهوم الملاءة المصرفية، مجلة الاقتصاد و الأعمال، جوان 2001، عدد خاص، ص 87.

³ - سيم كاراكاداج و مايكل تايلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد الرابع، ديسمبر 2000، ص ص

النقد الآسيوية قبل حدوثها، كما أن عمليات التصنيف يمكن أن تزيد من عمليات تدفق رأس المال إلى الداخل أو الخارج.

وبالرغم من ذلك، أوضح تقرير صندوق النقد الدولي عن "أسواق رأس المال الدولية" لسنة 1999، أن أسباب عدم توقع وكالات التصنيف للأزمة الآسيوية يرجع إلى أنها كانت مفاجئة لها.

ب- مراجعة إشرافية عالية المستوى: يهدف الإشراف إلى التدخل السريع في حالة عجز مستوى رأس المال المعمول به عن التغطية الكافية للمخاطر¹، وهذا ما أكدته لجنة بازل على أن الإشراف ليس مجرد مسألة الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة، لكنه يتضمن أيضا تقديرات نوعية حول كفاءة إدارة المصرف، وقوة أنظمتها ورقابته وسلامة إستراتيجياته العملية وعائداته المحتملة.

ج- الاستخدام المتزايد لانضباط السوق: قد يأخذ الاستخدام المتزايد لانضباط السوق شكل اعتماد المشرفين على معلومات السوق بدرجة كبيرة، ولكنه قد يؤدي في نهاية الأمر إلى استخدام السوق كبديل جزئي لإشراف القطاع الرسمي.

وهناك اقتراح بضرورة مطالبة المصارف بإصدار بيانات دورية عن القروض الثانوية، وهذا بهدف إيجاد طبقة من المستثمرين تتفق دوافعهم مع تلك الخاصة بالمشرفين على المصارف ووكالات حماية الودائع، والقائمين بمراقبة وتحليل وتنفيذ الانضباط على المصارف.

3- تعديلات سنة 2001:

قدمت لجنة بازل مقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد المقترح لمعدل الفائدة المصرفية وذلك في جانفي عام 2001، سمحت هذه المقترحات للبنوك الدولية الكبرى بتخصيص رأس مال أقل اتجاه عناصر ميزانيتها، نظرا لتمتعها بأنظمة متطورة ودقيقة لإدارة وقياس المخاطر، وتهدف الاتفاقية الجديدة للملاءة المصرفية إلى تقديم أسلوب أكثر مرونة وحساسية لمعامل المخاطرة . وتتضمن هذه الاتفاقية 03 ركائز من بينها²:

أ- المتطلبات الدنيا لرأس المال: حافظت هذه الاتفاقية على بنود رأس المال والاحتياطيات التي تدخل في حساب بسط النسبة مع إبقاء الحد الأدنى لمعدل الملاءة البالغ 08%، إلا أنها في المقام وسعت نطاق التطبيق ليطلق جميع المجموعات المصرفية بما في ذلك الشركات القابضة.

¹ -Armand DESERVIGNAY, op-cit , p180.

² - هيكلية الاتفاقية الجديدة للملاءة المصرفية، مجلة الاقتصاد والأعمال، جانفي 2002، عدد 259.

ب- منهج الرقابة: يهدف إلى التأكد من أن كل مصرف يتبع مناهج داخلية سليمة في تحديد مخاطر للوصول إلى تقرير رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر. كما أصرت لجنة بازل على المزيد من الحوار التفصيلي بين المصارف والسلطات الرقابية بالنسبة لكيفية تطبيق الاتفاقية الجديدة.

ج- سلوك السوق: تهدف إلى تعزيز سلوك السوق عن طريق المزيد من الإفصاح الإضائي من قبل المصارف مع جعله شرطا أساسيا من شروط السماح للمصارف باستخدام الوسائل الذاتية لقياس الملاءة المصرفية، حيث يتعلق الإفصاح بطريقة حساب الملاءة وأساليب تقييم المخاطر على أن يكون الإفصاح سنوي أو نصف سنوي.

المطلب الثاني: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية.

لقد كان من أسباب دخول الخدمات المالية في إطار جولة الأورغواي (1986-1993) رغبة أمريكا وأوروبا في تحقيق مكاسب اقتصادية من وراء ذلك نظرا لأنها تمثل جزءا كبيرا من التجارة العالمية، ونموها الكبير في الدول الصناعية، والنظر إلى الكثير من الدول النامية الآن باعتبارها أسواق مالية كبيرة ومتوقعة.

أولا- خلفية تاريخية حول ظهور اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات "الجاتس":

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما ترتب عنها من تدمير لاقتصاديات الكثير من دول العالم، ومعاناة هذه الدول من النقص الشديد في احتياجاتها من السلع والخدمات الأمر الذي جعلها تفرض بعض القيود الجمركية والرسوم بهدف تمويل الخزانة (الخزينة)، ومن هنا بدأت عملية وضع القيود على التجارة الدولية، وظهرت الحاجة إلى وجود تنظيمات دولية تعمل على تنسيق العلاقات الاقتصادية الدولية والتي كان منها الهيئتين العالميتين: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير في جويلية 1944، ليكونا دعامتين لهيكل النظام الاقتصادي والمالي الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1946 تفاوضت أكثر من 50 دولة حول مشروع ميثاق منظمة التجارة العالمية لوضع نظم التجارة العالمية والخدمات الدولية والاستثمارات، وأسفرت مفاوضات 23 دولة عن التوصل إلى توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) في 1947/11/30، والتي بدأ تنفيذها في 1948/01/01¹.

¹ - صلاح الدين حسن السيسى، الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص162.

وتعتبر فكرة (الجات) من أبرز الأفكار التي لقيت تطوراً مع الزمن، حيث أصابت الكثير من التقدم والتطور، وتمثل ذلك في الجولات الثمانية من المفاوضات التي انعقدت منذ إنشاء الجات حتى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995¹.

1- مفاوضات جنيف الأولى 1947: شاركت فيها 23 دولة وهي الجولة الأساسية التي انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية واقتصر نطاق عملها على تبادل التنازلات الجمركية.

2- مفاوضات أنسي 1949: وتعتبر أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الاتفاقية وشاركت فيها 13 دولة وأقرت المزيد من التنازلات الجمركية.

3- مفاوضات توركاوي في الفترة (1950-1956): شاركت فيها 37 دولة والتي تميزت بانتشار المزيد من الوعي والرغبة في تحرير التجارة الدولية.

4- مفاوضات جنيف الثانية (1955-1956): شاركت فيها 26 دولة فقط.

5- مفاوضات دبلون في الفترة (1959-1962): شاركت فيها 26 دولة واقتصرت هي الأخرى على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول المشاركة.

6- مفاوضات كيندي (1963-1967)²: ضمت هذه الجولة 50 دولة تمثل 75% من حجم التجارة العالمية وانتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية بما يعادل 50% في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بداية الجولة عام 1963.

7- مفاوضات طوكيو 1973: والتي كانت أولى الجولات التي شاركت فيها مجموعة الدول العربية، وأسفرت عن مجموعة من التنازلات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء على كل السلع الصناعية والسلع الزراعية.

8- مفاوضات الأورغواي (1972-1993): وهي آخر الجولات وأطولها، حيث بدأت في سبتمبر 1972 وانتهت في 10/12/1993، بإقرار اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

وفي أبريل 1994 تم عقد الاجتماع الوزاري في مدينة مراكش بالمغرب بمشاركة 124 دولة أعضاء بالجات بالإضافة إلى عدد من الدول التي تقدمت بطلب الانضمام كمراقب، وذلك بهدف الموافقة على الاتفاقية التي سبق إقرارها في 10/12/1993، ليبدأ العمل بمنظمة التجارة العالمية اعتباراً من الفاتح جانفي 1995، لتحل محل الجات وتكون لها قوة أكبر في تسير التجارة الدولية³.

¹ - سامي أحمد مراد، تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات "الجاتس"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2007، ص 15-19.

² - سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 71.

³ - سامي أحمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

هذا ولم تكن الجات تتضمن قواعد تتعلق بالتجارة في الخدمات مثل المصارف والتأمين والنقل والسياحة، بل كانت السمة المميزة لجميع الجولات التي عقدت فيما بعد هي التركيز على تحرير السلع¹، وفي الجولة الثامنة من مفاوضات الاورغواي تم التوصل إلى توقيع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بموافقة 70 دولة عضو، وكان ذلك في ديسمبر 1997، حيث سمحت هذه الاتفاقية بفتح القطاعات المالية للمشاركة والمنافسة الأجنبية، وبدأ سريان هذه الاتفاقية بداية من عام 1999².

وكان من بين أهداف جولة الأوروغواي ما يلي³:

- 1- تخفيض التعريفات الجمركية بصورة كبيرة، بما في ذلك التعريفات على المنتجات ذات القيمة المضافة.
- 2- إعادة التجارة في السلع التي كانت خرجت من الإطار المتعدد الأطراف.
- 3- فرض الانضباط على جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.
- 4- وضع إطار عام للتجارة في الخدمات.

وكان الهدف من توقيع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وفقا لما جاء في ديباجة الاتفاقية اعترافا صريحا بتزايد أهمية التجارة الدولية في الخدمات وعلو مكانتها في إنماء الاقتصاد العالمي، ثم حددت الأهداف المبتغاة من وراء إبرام هذه الاتفاقية والمتمثلة فيما يلي⁴:

- 1- توسع تجارة الخدمات في ظروف من الشفافية، والتحرير التدريجي آملا في تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين، خاصة المنتمين للبلدان النامية منهم.
- 2- تدعيم مصالح الأعضاء في نظام (الجاتس) على أساس من الفائدة المتبادلة.
- 3- إقامة توازن شامل بين الحقوق والالتزامات الناشئة عن تجارة الخدمات ومراعاة أهداف السياسات الوطنية.
- 4- زيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات وتوسيع صادراتها منها بتعزيز قدراتها في مجال الخدمات المالية ورفع كفاءتها وتنافسيتها.

¹ - صلاح الدين حسين السيسى، مرجع سبق ذكره، ص 164.

² - محمد صفوت قافل، البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، 2002، ص 447.

³ - محمد زكريا عبد الواحد، تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري في ظل اتفاقية الجات، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص 13.

⁴ - محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، ص 724.

ثانيا- الأحكام والمبادئ الأساسية للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

قامت اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على عدد من المبادئ والتي يجب أن تراعى عند تطبيق الاتفاقية وهي على النحو التالي¹:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

هذا المبدأ نصت عليه المادة الثانية من القسم الثاني من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، ويقصد به عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وأن أي ميزة تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لعضو آخر ولدولة أخرى غير عضو فيما يتعلق بتجارة الخدمات ينبغي أن تمنح في ذات الوقت دون شرط أو قيد إلى كافة الأعضاء في الاتفاقية، وبالتالي فإن أي ميزة تتصل بتجارة الخدمات تمنح لأي طرف تمتد تلقائيا إلى الطرف الآخر، ومن ثم تجرى مراجعة الاستثناءات الممنوحة بعد مرور خمسة سنوات على بدأ سريان الاتفاقية وتوجد مجموعة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية طلبت الاستثناء من تطبيق هذا المبدأ.

2- مبدأ الشفافية:

طبقا لهذا المبدأ فإن الدول الأعضاء في الاتفاقية تكون ملتزمة بالإعلان عن جميع القوانين واللوائح السارية المتعلقة بتجارة الخدمات، كما يجب إخطار مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة العالمية للتجارة بأية قوانين أو قرارات جديدة أو تعديلات في القوانين السارية، حيث أشارت الاتفاقية في مادتها الثانية بأنه يجوز لأي عضو تعديل التزاماته أو سحبها كاملة بعد مضي ثلاث سنوات من تقديمها على أن يبلغ مجلس تجارة الخدمات بهذا التعديل قبل سريانه بثلاث أشهر، وعليه تعويض أعباء المتضررين، بل وأعطيت الدولة العضو الحق في تعديل جداول التزاماتها بوضع قيود على أنشطة الخدمات التي تواجه صعوبات على إثرها في ميزان مدفوعاتها، حين تتصف هذه القيود بعدم التمييز وتكون منسجمة ونصوص اتفاقية صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى ذلك تلتزم الدول الأعضاء بإنشاء مراكز للمعلومات لباقي الدول الأعضاء، في حين تكفل نصوص الاتفاقية الحق في عدم الإعلان عن المعلومات السرية التي قد يؤدي الإفصاح عنها إلى عرقلة تطبيق القوانين أو تتعارض مع المصلحة العامة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، تحديث آلية الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد 21، العدد الثاني، 2003، ص ص 9-13.

3- مبدأ التحرير التدريجي:

أشير إلى هذا المبدأ في ديباجة الاتفاقية، ويعتبر التحرير التدريجي في تجارة الخدمات لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين حيث تنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الاتفاقية والمعونة بـ " التفاوض حول الالتزامات المحددة " عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمسة سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية آثار معاكسة على تجارة الخدمات التي تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازنة لجميع المشاركين في تلك المفاوضات.

4- مبدأ زيادة مشاركة البلدان النامية:

هذا المبدأ يمكن ملاحظته من خلال المادة الثالثة والرابعة من الاتفاقية، حيث تشير إلى ضرورة قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة أو مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة بتلك الدول والتي تتعلق بالأمر التالية¹.

- تعزيز قدرات خدماتها المحلية وكفاءتها التنافسية وإتاحة الفرص أمامها للحصول على التكنولوجيا وفق أسس تجارية.

- تحسين إمكانية وصولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

- تحرير الوصول إلى الأسواق في القطاعات الخدمية وطرق التوريد ذات الأهمية التصديرية لها.

وتعطي أولوية خاصة في تنفيذ الفقرتين الأولى والثانية إلى الأعضاء من البلدان الأقل نمواً، ويولي اعتباراً خاصاً للضعوبة الشديدة التي تواجهها البلدان الأقل نمواً في قبول الالتزامات المحددة التي يتم التوصل إليها نظراً لوضعها الاقتصادي المتردي ولاحتياجاتها التنموية والتجارية والمالية.

5- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة:

تم الاتفاق على هذا المبدأ بهدف إزالة الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين أو بعض محكمي الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يحد من منافسة الأجانب في تلك الأسواق.

وقد تعاملت المادتين 9-10 من هذه الاتفاقية مع هذه الممارسات وأعطت الصلاحيات لمجلس الخدمات بناءً على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات على أن يطلب من العضو الممارس لتلك الاحتكارات معلومات محددة تخص هذه العمليات.

¹ - العفوري عبد الواحد، العولمة والجات، التحديات والفرص، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص86.

6- مبدأ التغطية والشمولية¹:

تغطي اتفاقية (الجاتس) جميع أشكال تجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية والمصرفية، حيث تنص المادة الأولى من الاتفاقية أنها تشمل جميع الخدمات وفي مختلف القطاعات، باستثناء بعض الخدمات.

ويترتب على التزام الدول المنظمة للجاتس بهذه المبادئ مايلي²:

- إمكانية التنبؤ بالسياسات المحلية للدولة العضو، حيث تضعف تلك الالتزامات من قوة جماعة المصالح التي تسعى للحفاظ على مكاسب معينة، ولكن في ظل التزامات الدولة لا يتحقق لها ما تريد.
- هذه الالتزامات تساعد في تشكيل وتحديد الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة.
- يمكن للمستثمرين والأجانب أخذ هذه الالتزامات كمؤشر لمعرفة مدى استقرار السياسة المحلية واحتمالات تغييرها في المستقبل، مما يساعد على حفز الاستثمارات وجذب الأجنبية منها.

ثالثا- جداول الالتزامات والارتباطات في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس)³:

تنشئ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات نوعين من الالتزامات والارتباطات للدول الأعضاء، ينطوي النوع الأول على التزامات عامة وهي التي تتضمن أحكام ومبادئ الاتفاقية والضوابط التي تصنعها والتي يتساوى فيها عند الالتزام بها كافة الدول الأعضاء دون استثناء، أما النوع الثاني فهو عبارة عن التزامات محددة وتتضمن العروض المقدمة من كل عضو والتي يلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة ومحددة يوضح من خلالها مدى التحرير ومعايير وأنماط توريد الخدمات فيما بين الدول.

هذه الالتزامات تكون في جداول مرفقة ببرتوكول انضمام الدولة العضو، ويحدد في هذه الجداول القطاعات التي ستقبل الدولة فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية فيها، بالإضافة إلى شروط دخول مورد الخدمة الأجنبي إلى السوق الوطنية بشتى الطرق، وتشمل جداول الالتزامات أيضا ضوابط المعاملة الوطنية، حيث يمكن منح الموردين الأجانب معاملة مماثلة لمعاملة المواطنين.

¹ - بريش عبد القادر، التحرير التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص108.

² - محمد صفوت قابل، البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، مرجع سبق ذكره، ص446.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، تحديث آلية الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، مرجع سبق ذكره، ص15-16.

المبحث الثالث: الأزمات المالية والمصرفية

لقد كان للأزمات المالية وقع وأثر كبيرين على اقتصاديات البلدان، إذ أنها غالباً ما سببت تدهوراً حاداً في الأسواق المالية نظراً لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية مما نتج عنه تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم، وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعملة، وما ينتج عنه من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية والدولية ككل.

وإذا كانت السياسة هي تكثيف للاقتصاد، فإن الاضطراب العام الذي يعرفه النظام الرأسمالي تعبيراً عما يجري في أسواق المال العالمية سيوفر بالضرورة مناخاً جديداً لمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة على الصعيد العالمي، فمنذ تفجر الأزمة المالية في سبتمبر 2008 والعالم بأسره يراقب التداعيات الخطيرة للانهيار المالي الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أصاب العديد من المؤسسات المالية في الولايات المتحدة وانتقلت آثاره - بدرجات متفاوتة - إلى بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان والصين، إلى جانب تراجع البورصات والأسهم في العديد من البلدان العربية والعالمية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأزمات المالية.

أولاً- مفهوم الأزمات المالية:

يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف¹. وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرفقها توسيع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤدياً إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

كما تشمل الأزمات المالية نوعين من الأزمات، هما أزمة سعر الصرف والأزمات المصرفية، وتعرف الأولى بأنها فقدان قدر كبير من الاحتياطات الدولية للدولة عندما تتغير قيمة عملة الدولة بالتخفيض، أما أزمات البنوك أو الأزمات المصرفية فيمكن تعريفها بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة عسر مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلاً من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي، وقال البعض الأخر أن الدولة التي تكون فيها أزمة مصرفية هي التي تكون الالتزامات الموجودة في مؤسساتها المالية

¹ - فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 1999، ص 207 .

والتي تكون الجزء الأكبر من النظام المصرفي ترتفع قيمة الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقاته¹.

ثانياً: أنواع الأزمات المالية:

هناك عدة أنواع للأزمات المالية نذكر منها:

1- الأزمات المصرفية:

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فإنه لن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذ ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة السيولة لدى البنك².

وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية. وعندما يحدث العكس، أي تتوفر الودائع لدى البنوك التي ترفض القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان أو credit crunch. وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثلما حدث في بريطانيا لبنك overnd and gurney، وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار بنك الولايات المتحدة عام 1931 وبنك Bear Stearns.

2- أزمات العملة أو أسعار الصرف:

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض العملة نتيجة عملية المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيهه بما حدث في تايلندا وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997. و على الرغم من أن قرار التقويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قرار انطواعياً من السلطة النقدية، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأسمال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجية. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاعات غير المالية، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش بل قد تصل إلى درجة الكساد.

¹ - عبد النبي إسماعيل الطوحي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات النقدية والمالية، مؤتمر اقتصاد الأعمال في ظل عالم متغير، عمان، 2003، ص: 2.

² - Patric T . Downes, David Martson and Inci Otker , " Mapping Financial Sector Vulnerability in non-Crisis Country" IMF Discussion Paper 1999, P,P : 34-56.

3-أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة لما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة Bubble حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادية، على نحو ارتفاع غير مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل - كالأسهم على سبيل المثال - هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار سعر الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور لدى المستثمرين ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى¹.

ثالثاً- أسباب الأزمات المالية:

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي:

1- العولمة المالية:

سببت العولمة المالية سلسلة من الأزمات الاقتصادية والمالية المدمرة عصفت بالعديد من الأسواق المالية، فالعولمة المالية لم تحقق الفائدة المرجوة بزيادة تقاسم المخاطر الدولية بل العكس أصبحت عامل سلبي على بعض الاقتصاديات، كما تشير بعض الدراسات الحديثة التي أجريت سنة 1997 على إحدى الدول، أنه خلال الفترة 1980-1994 وجدت علاقة وطيدة بين تبني إجراءات العولمة المالية والأزمة في الجهاز المصرفي لتلك الدولة، وقد أوضحت الأزمة التي اندلعت في جنوب شرق آسيا 1997 ذلك².

2- التحرير المالي :

إن التحرير المتسارع غير الحذر للسوق المالي قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية، فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة فإن البنوك المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقدير أسعار الفائدة، وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاء أسلوب التحرر المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية.

¹ - عبد الله شحاتة، الأزمات المالية، مقال أطلع عليه على الموقع الإلكتروني: <http://www.pidegypt.org/arabic/azma.doc>، أطلع عليه بتاريخ: 2009/10/20.

² - ينظر في ذلك:

- إيمان كوزي، العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التنمية والتمويل، العدد الأول، المجلد 41، مارس 2007، ص 19.
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك مرجع سابق، ص 45.

ومن الأزمات المالية التي ساهم التحرير المالي غير الحذر في حدوثها، نذكر الأزمات المالية التي حدثت في كل من البرازيل والتشيلي واندونيسيا والمكسيك وفرنزويلا وبعض الدول الاسكندنافية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أظهرت الدراسات أنه من بين عينة من 25 أزمة مالية كانت 18 منها قد حدثت في غضون السنوات الخمسة الأولى من عملية التحرر المالي والتي نتج عنها ارتفاع أسعار الفائدة المحلية الحقيقية وارتفاع في قيمة المضاعف المالي وهي جميعها علامات دالة على حدوث الأزمة المالية.

3- تدخل الدولة في تخصيص الائتمان:

من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول النامية كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات الاقتصادية أو أقاليم جغرافية بعينها في إطار خطة لتنمية تلك الأقاليم والقطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية. وفي الدول العربية، لا يزال القطاع المصرفي في كثير منها ملكا للدولة بما يتبع ذلك من مشاكل من حيث انخفاض الإنتاجية وقلّة الكفاءة والحافز على الإبداع وفي أحيان كثيرة يعاني القطاع المصرفي من احتكار الحكومة لنشاطاته. بالإضافة إلى منحها القروض والائتمان دون الأخذ بعين الاعتبار سلامة المشروع الاستثماري أو القدرة المالية للمقترض¹.

4- تزايد التزامات البنوك مع عدم تناسق آجال الاستحقاق:

إن المؤشرات العمق المالي للاقتصاديات المتقدمة والناضجة هي ارتفاع نسبة الناتج المحلي الإجمالي، ولكن ليست كل الزيادات حميدة، كتزايد التزامات البنك مقارنة بحجمه بالنسبة للاقتصاد القومي وأرصدة الاحتياطيات الدولية، واختلاف تكوين هيكل أصول البنك عن هيكل التزاماته من حيث السيولة ومواعيد الاستحقاق. بالإضافة إلى كون رأسمال البنك وأرصدة الديون المشكوك في تحصيلها غير كاف لمواجهة تقلبات أصوله².

5- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي:

تعاني معظم الدول التي تعرضت للأزمات المالية من الضعف في النظم والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية، كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال البنك.

¹ - ناجي التوني، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد التاسع والعشرون، ماي 2004، ص ص 6-7.

² - محمد أحمد عبد العظيم الشيمي، دور السياسات المصرفية في إدارة الأزمات، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2006، ص 41.

وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت للأزمات مالية أنه في أكثر من 28 دولة منها كان نقص الرقابة المصرفية الفعالة سببا مباشرا في حدوث الأزمة بها، حيث يؤدي نقص الرقابة إلى التقييم غير دقيق وغير كاف للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية، كما حدث في الأزمة الكورية.

6- تشوه نظام الحوافز:

إن ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرتهم كما حدث مثلا في كوريا وكولومبيا والأرجنتين وسنغافورة وهونج كونج. ومن ناحية أخرى فقد دلت التجارب العالمية أيضا على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبراتهم كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية وأن عملية تعديل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها، وذلك لوجود نفس الفريق الإداري في مواقع اتخاذ القرارات بحيث لا يوجد تغيير حقيقي في الإدارة وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان، ودلت التجارب على أن الإدارات العليا نجحت في أن تخفي الديون المعدومة للمصرف لعدة سنوات وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى، وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على المؤشرات السابقة لحدوث الأزمات المالية من أجل الاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها.

7- سياسات سعر الصرف المتبعة:

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل هذا النظام كان على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف والملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدثت أزمة العملة مثل حالة المكسيك والأرجنتين، وقد تتمخض عن الأزمة المالية ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي¹.

¹ - ناجي التوني، مرجع سابق، ص 8.

المطلب الثاني: أهم الأزمات المالية والمصرفية قبل 2008.

عرف الاقتصاد الدولي خلال القرن العشرين عدة أزمات مالية واقتصادية، ابتداء من الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929-1933، حيث ارتبطت أسباب هذه الأزمة بالظروف العالمية السائدة حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى وبالفكر الكلاسيكي السائد آنذاك، كما تعرضت بورصة نيويورك سنة 1987 إلى الانهيار وحققت خسارة قدرها 500 مليار دولار ثم المكسيك سنة 1994¹، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية عن القيام بمهامها الأساسية، والذي انعكس على قيمة العملة وفي أسعار الأسهم، وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة، وما نتج عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.

أولا- أزمة المالية والاقتصادية 1929:

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار في العلاقات النقدية والمالية الدولية، واستفاد المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي والاقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض المسهلة آنذاك وذلك نتيجة للإصلاحات النقدية والمالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر 1929.

1- مظاهر الأزمة المالية والاقتصادية 1929:

هذا الرخاء، أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية والأجهزة، فزاد ذلك من حدة الديون.

وكانت الآراء الاقتصادية واعتمادا على الفكر الكلاسيكي، تدعم فكرة أن قوى العرض والطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن والقضاء على الكساد القائم، خاصة عند اتخاذ البنك الفدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي، الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية وانخفاض البطالة مؤقتا، كما اتجه سوق الأوراق المالية إلى صعود لا نهاية له.

ونتيجة للأوضاع المذكورة، انصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية، وارتفعت أسعار الأوراق المالية، وأدت هذه السلوكيات إلى ارتفاع أسعار أسهم أرباب الشركات، وأصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، وزاد عدد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد، مضاربين، شركات سمسرة، وأسر أمريكية.

¹ - دوة محمد، الأزمات المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص 3.

وقد استمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة، حتى الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة، وقد زادت أيضا في تقديم القروض الأجنبية بقصد المزيد من ربط الاقتصاديات لدى الأقطار الأوربية برأس المال الأمريكي، وهكذا ارتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالاستثمارات الإضافية في مختلف القطاعات من 4000 مليون \$ سنة 1923 إلى 10000 مليون \$ سنة 1929. وكانت الأمور تبدو وكأن الرخاء هو السائد وأن السياسة النقدية والمالية تجري في الطريق الصحيح، وقبل انتهاء السنة، كانت الأسواق المالية الأمريكية قد غمرتها الأزمة، وهبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حادا، وأخذت أسعار السلع في السوق العالمية تنح إلى الهبوط السريع، وفي سنة 1930 تبين حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة وليس مجرد ركود طفيف، واستمرت الدوائر الأمريكية الحاكمة في إصدار المزيد من السندات لتمويل الأشغال العامة للمحافظة على الاستخدام والقوة الشرائية، وفي نفس السنة، ارتفعت البطالة إلى 8% بعدما كانت 0,9% عام 1929، واستمرت بالارتفاع في السنوات الموالية إلى غاية 25,1% سنة 1933¹.

2- خصائص الأزمة المالية والاقتصادية 1929: تميزت هذه الفترة بمجموعة خصائص تمثلت في²:

- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.
- استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا.
- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلا، انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33%، كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض مرتين، وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، خاصة الصغار منهم.
- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى 2,6% في الفترة (1930-1933) مقابل 5,2% سنة 1929.
- في بداية الأزمة، كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الأزمة، انخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.

¹ ستاد نيجنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي : أصلها وتطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1979، ص ص 104 - 106.

² مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 100 - 101.

3- آثار الأزمة المالية والاقتصادية 1929 على الدول الصناعية¹:

أحدثت الأزمة انهيارات كبيرة في الأسعار لدى الدول الصناعية، حيث انتقلت أسعار الجملة في ألمانيا من 137% سنة 1929 إلى 93% سنة 1933. أما في فرنسا، فقد انتقلت السعار من 137% سنة 1929 إلى 94% سنة 1933، وكذا في اليابان من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933، هذا الانخفاض، له انعكاسات مباشرة على انخفاض الأرباح وتراكم رأس المال، وعلى النشاط الاقتصادي ككل، يتبع ذلك ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ففي انكلترا، انخفضت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني سنة 1929، إلى 75,8 مليون جنيه إسترليني سنة 1932، وكذا بالنسبة لألمانيا، كانت الأرباح 315 مليون مارك عام 1929 لتتخفف إلى 72 مليون مارك عام 1932.

وهذه المعطيات تعطي فكرة عن الميل إلى الانخفاض القوي لمدا خيل الطبقة الرأسمالية، وكل هذا له انعكاسات مباشرة ليس فقط على نشاطات رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد، ولكن كذلك على تصدير رأس المال الذي انخفض من 1325 مليون \$ عام 1928 إلى 1,6 مليون \$ عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما في انكلترا، فقد كان 219 مليون جنيه إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنة 1933.

وإضافة إلى هذا فانه بين سنتي 1929 و 1933، انخفضت أسعار المنتجات بـ 45,7%، وبصفة عامة، فقد شهدت هذه البلدان الصناعية الأساسية الستة (وم أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، انكلترا، وإيطاليا) انخفاضا في دخلها الوطني يقدر بالنصف، كما عرفت التجارة الخارجية انكماشاً بـ 40% مقارنة بسنة 1929، وبـ 74% مقارنة بحجمها العادي.

ثانيا- أزمة وول ستريت 1987:

1- ظروف حدوث أزمة وول ستريت 1987:

إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987، والمتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية، فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، وتوقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى انخفاضات متتالية ومتسارعة، مما دفع بحملة الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية خاصة وأن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع ولا يوجد مشترين.

¹ محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة أمين شفير، الجزائر، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995، ص ص 73 - 74.

و قد أدى تفاقم الأزمة، في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظرا لأن جزءا هاما من الأوراق المالية محرر بالدولار، و لجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض وتسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

وكان للجوء الحكومة الألمانية إلى فرض ضريبة بنسبة 10% على الادخارات والاستثمارات تأثيرا سلبا على أسعار الأوراق المالية هناك نتيجة انخفاض عوائدها، بينما يعود ارتفاع أسعار الأوراق المالية في وم أ في بداية 1986 إلى زيادة إرباح الشركات الأمريكية ودخول الاقتصاد الأمريكي في نمو اقتصادي متسارع أفضل مما كان متوقعا.

ثم أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضا ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك¹.

2- أسباب حدوث أزمة وول ستريت 1987:

لقد اختلفت الآراء حول تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث أزمة أكتوبر 1987، فنجد في هذه الحالة أسباب تتعلق بكفاءة السوق وأسباب أخرى، وسوف نتطرق لهذه الأسباب فيما يلي:

أ- أسباب تتعلق بكفاءة السوق: هناك ثلاث تفسيرات، وهي²:

- الإنهيار هو انعكاس لردود الأفعال المبالغ فيها، حيث تتابعت موجات المضاربة للشراء اللاعقلاني المبالغ فيه في أوساط المتعاملين في البورصة، وانتقال المدخرين من الإستثمارات الحقيقية إلى الاستثمارات المالية.
- الإنهيار عبارة عن تصحيح الأوضاع السابقة، أي تصحيح ارتفاع أسعار الأسهم إلى قيم تفوق بكثير قيمتها، لتعود إلى المستويات التي ينبغي ان تكون عليها.
- انتشار المعلومات التي تدل على أزمة واشككة الوقوع بسبب استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

¹ - مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، مرجع سابق، ص 191.

² - منير ابراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 1997، ص ص 602-603.

ب- أسباب أخرى: من بينها¹:

- استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، وفي هذا الصدد فكرت حكومة "ريقان"، بتخفيض العجز بـ 23 مليار \$، وذلك بتخفيض النفقات وزيادة الضرائب، وبعد فشل الوعود بإصلاح الأوضاع، أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومة.

- رفع أسعار الفائدة، بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، لذلك اضطر البنك الفدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل بيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة، وقد أقدمت كل من اليابان والدول الأوروبية إلى ذلك لمنع خروج رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم وهبوط أسعارها .

- تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، وذلك منذ سنة 1985، بنسب جد عالية، وقد لعبت تصريحات وزير الخزينة الأمريكي دورا هاما في إقبال قوي على بيع الأسهم، حيث أقر أنه يفضل انخفاض أسعار صرف الدولار على رفع أسعار الفائدة، مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى التخلص من الأسهم التي بحوزتهم مقابل السندات والودائع ذات العائد الثابت.

- اعتماد الأسواق المالية على أجهزة الكمبيوتر، حيث تبرمج هذه الأجهزة على أساس أوامر الشراء والبيع، كما تحتوي على برامج تعطي مؤشر إنذار مبكر بمجرد هبوط الأسعار إلى حد معين، فيقوم الكمبيوتر بإصدار أوامر بالبيع، كما أن التغيرات في أسعار العملات، والأسهم، زادت من عرض الأسهم وانخفاض الطلب عليها مما أحدث فوضى أدت إلى المزيد من الانهيار.

3- نتائج الأزمة:

استنادا إلى المؤشرات السابق ذكرها، توقع العديد من الاقتصاديين وقوع أزمة تفوق في حدتها أزمة 1929، وفي يوم 17 أكتوبر 1987، بلغت أسعار الأوراق المالية أدنى مستوى لها، حيث فقد مؤشر "داو جونز" 502 نقطة مخلفا خسارة تقدر بـ 500 مليار \$، خاصة وأن بورصات القيم المنقولة كانت تستعمل النظام الآلي لإصدار أوامر البيع والشراء، وبعد أسبوع من ذلك أمر الرئيس "ريغن" بتشكيل لجنة لمراقبة هذا النظام، في حالة ما إذا كان التغير في مؤشر "داو جونز" يفوق 50 نقطة.

ولقد أدى إلى سرعة انتشار هذه الأزمة مجموعة من الأسباب أهمها:

- الروابط الوثيقة بين الأسواق المالية.

¹ - الصافي وليد أحمد، سوق الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، 1997، ص ص 134 - 135.

- التعامل عن طريق أحدث الوسائل والأساليب الإلكترونية مما سهل انتقال الأزمة وبسرعة من سوق إلى أسواق أخرى.
- التطور الهائل في نشاط هذه الأسواق .

ثالثا- أزمة المكسيك 1994:

لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمار مثالية للأجانب، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، والذي نجم عن الإصلاحات الإقتصادية الشاملة بالبلد، تمثلت أهم هذه الإصلاحات في خصوصية المؤسسات، ورفع القيود على التجارة الخارجية، إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية.

ولقد أفضى هذا الوضع إلى تهاطل رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة، مما أدى إلى خلق عجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، ونظرا لاستقرار العملة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة أخرى، توسع الائتمان المصرفي مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي، حينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية، ونتيجة لهذه المؤشرات، اضطرت الحكومة إلى الرفع المتزايد لأسعار الفائدة من أجل دعم العملة، لكن وبمجرد تعويم العملة انخفضت قيمة البيزو، وتباطأ التوسع الائتماني نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة. هذه الأوضاع أدت إلى انفجار أزمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك، زاد من حدتها عبء ديون ضخمة تطلبت إعادة هيكلة استعجالية كعنصر أساسي لحل الأزمة.

رابعا- أزمة جنوب شرق آسيا:

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمر الآسيوية) انهيارا كبيرا منذ يوم الاثنين 1997/10/2 والذي أطلق عليه بيوم الاثنين المجنون حيث ابتدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فانخفض مؤشر (Hang Seng) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة والسرعة نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (7% - 8% كمتوسط)، وتنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية.

1- أسباب الأزمة:

وفقا لمؤشرات اقتصادية كلية، فقد ظهرت علامات مبكرة للأزمة والتي ساعدت في انفجارها الإختلالات التالية في الاقتصاد التايلندي:

- الإنخفاض الحاد في قيمة العملة الوطنية التايلندية الـ(Bhat) بعد فترة طويلة من الإعتماد على نظام سعر الصرف الثابت، وهذا ما حفز على الإقتراض الخارجي وعرض قطاع الأعمال والمال إلى المخاطر.

- فشل السلطات العامة في تقليل الضغوط التضخمية الجامحة والمتجسدة بحالات العجز الخارجي الواسع واضطراب أسواق المال.

- ضعف الإشراف والرقابة الحكومية وبالتالي تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة، ومدى مقدرتها على إجراء الإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.

إضافة إلى ما سبق، فقد ساهمت التطورات الخارجية في تفاقم الأزمة، وأهمها:

- التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى تايلندا وبقية دول المنطقة، في منتصف التسعينيات، بسبب انخفاض أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية في تلك الفترة.

- أدى الإنخفاض في قيمة الدولار الأمريكي إلى منافسة العملات الآسيوية التي ترتبط به بشكل أو بآخر، ثم إلى تضاعف درجة منافسة الدول الآسيوية في الأسواق العالمية.

كما أن الدول التي تعرضت للأزمة، كانت تعاني من اختلالات اقتصادية داخلية، وذلك ما ساهم في تفشّي الأزمة، ومن تلك الاختلالات¹:

- الاعتماد المفرط على التصدير لتحقيق النمو.

- الاعتماد الكبير على التدفقات المالية من الخارج، سواء في شكل قروض أو استثمار أجنبي مباشر، إلى جانب الإقتراض الخارجي غير المغطى من قبل القطاع الخاص المحلي.

- الإنخفاض الحاد في قيمة العملات المحلية.

- ضعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية نتيجة لضعف الثقة بالأنظمة السياسية القائمة أساسا.

- نقص الشفافية، ويقصد بها عدم كفاية ودقة البيانات والمعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات العامة والخاصة، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للإحتياطات الدولية للبلدان

المعنية من النقد الأجنبي، مما تسبب في فقدان كبير للثقة، وهروب رأس المال للخارج.

¹ - دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل والتنمية، FMI، المجلد 36، العدد الثالث، جوان 1999، ص29.

2- انعكاسات الأزمة الآسيوية على الأسواق الأخرى:

منذ أن وقع أول هجوم على الـ(BAHT) التايلندي في جويلية 1997، انخفضت أسعار العملات والأصول في كل آسيا نتيجة هروب رؤوس الأموال من أسواق هذه البلدان. مما كان له تأثير مدمر وواسع المدى على اقتصاديات العديد من دول المنطقة وحتى البعيدة منها. وكانت كل من دول كمبوديا، جمهورية اللاوس... من بين الدول الأكثر تضررا من انتشار عدوى هذه الأزمة¹:

ففي هاتين الأخيرتين تباطأت قوة دفع الإصلاحات بصورة كبيرة وبالتالي لم يتم علاج نقاط الضعف الأساسية في اقتصادياتهما، حيث فقدت الإصلاحات الهيكلية في كمبوديا القوة الدافعة مع ازدياد التوترات السياسية خلال النصف الأول من عام 1997. وتباطأت إلى حد كبير في النصف الثاني من نفس العام، بسبب تفاقم نقاط الضعف في تعبئة الإيراد وإدارة الإنفاق العام، فبدأت الدول المانحة (المقرضة) توقف مدفوعاتها بسبب عدم الاستقرار السياسي، وأخذت ثقة المستثمر الخاص تضعف، كما كانت إصلاحات جمهورية لاوس مثبطة منذ 1997 وتفاقم ضعف الإدارة الاقتصادية نتيجة بطء بناء توافق الرأي في عملية اتخاذ القرار، مما صعب من مهمة تصدي سلطات البلاد بسرعة للتدهور الاقتصادي الذي انتاب الإقتصاد المحلي، وفي أعقاب هذه الأزمة انخفضت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نحو جمهورية لاوس بنسبة 91%، وتعرضت كمبوديا لانخفاض يقدر بنسبة 45% بسبب هذه الصدمة، إضافة إلى الاضطراب السياسي المحلي الذي بلغ ذروته بالإطاحة برئيس الوزراء الأول الأمير "نوردوم راناريد" في جويلية 1997، والذي كان له تأثير كبير على الأداء الاقتصادي لكمبوديا. وإضافة إلى هذه التحولات والانهيارات بدأت عملي البلدين تفقدان قيمتهما، حيث هبطت في بداية الأمر قيمة الريال الكمبودي بسرعة أقل من سرعة تغير العملات الآسيوية الأخرى نتيجة للدولرة المكثفة للاقتصاد الكمبودي.

غير أن عملة الـ(كيب) في جمهورية اللاوس تأثرت بصورة خاصة بتقلبات أسعار الصرف التي هزت المنطقة نظرا لارتباطها الوثيق جدا بالـ(باهت) التايلندي، وفيما بين جويلية 1997 وجوان 1998 فقد الـ(كيب) ما يصل إلى 70% من قيمته أمام الدولار، وبدأ التضخم في الارتفاع، وبدرجة أكبر في اللاوس مقارنة بكمبوديا، وكان الأثر الاجتماعي كبيرا، وفي كلا البلدين، أطلق تزايد ضعف الثقة في الاقتصاد الكلي وأيضا في العملتين العنان لتدفق الأموال إلى خارج النظام المصرفي.

3- آثار الأزمة:

أ- آثار الأزمة على الدول المعنية بها: أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد من الأضرار على اقتصادياتها وعلى مناخها السياسي والاجتماعي، ولعل من أهمها:

- تضاءل الثقة بالأنظمة الاقتصادية - خاصة المالية منها - والسياسية القائمة.

- الانسحاب المفاجيء لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة وخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير.
- إن هذه التحويلات الرأسمالية للخارج ستؤدي إلى خفض في الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب وتفاقم في المديونية للخارج.
- ب- آثار الأزمة على الصعيد العالمي:** يمكن القول أن آثار الأزمة المذكورة على الصعيد العالمي يحتمل أن تأخذ البعدين التاليين معاً:
- أدت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، وانخفاض في أسعار الأسهم وخاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى هبوط عام في الأسعار وإلى حدوث بطالة قد تبحر إلى ثورات اجتماعية.
- إن هذا الإنخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة، سينجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أثمانها، وإذا ما استمر هذا الحال سيعود الانتعاش الإقتصادي ثانية لدول المنطقة على المدى الطويل.
- ويرجع سبب الاهتمام بدراسة تلك الأزمات ومحاولة إيجاد مؤشرات تتسم بالقدرة التنبؤية لها قبل وقوعها إلى تكرار تلك الأزمات وفي فترات متقاربة من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى الخسائر والتكلفة العالية لتلك الأزمات المتمثلة في الخسائر من الناتج المحلي الإجمالي، وقد قدر البنك الدولي الخسائر الناجمة من تلك الأزمات بحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي تفاوتت من دولة لأخرى وتجاوزت 25% في بعض الحالات (الأرجنتين، شيلي، كوت ديفوار).

المطلب الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008.

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي انفجرت نهاية سنة 2008 الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، والتي تعتبر كامتداد لأزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء المساكن والعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك. وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاد أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ولم تفلح مئات المليارات التي ضخحت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ظلت تعمل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية انفجرت في سبتمبر 2008.

أولاً- بداية الأزمة:

لمعرفة بداية الأزمة نتطرق إلى الصورة المحيطة بالقروض العقارية:

يهدف كل فرد إلى امتلاك عقار يسكن فيه ويتدبر أمر معيشتة فيه، والسياسة المتاحة أمامه تكمن من شراء العقار تقسيطاً. وتكون الإجراءات المتبعة عادة هي¹:

1- الحصول على قرض بفائدة.

2- ثم شراء عقار بأموال القرض.

لكن شروط عقد القرض عادة ما تنص على أن:

- أسعار الفائدة متغيرة أي ليست ثابتة ومرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي.

- إذا تأخر المدين عن سداد أي دفعة تضاعفت أسعار الفائدة.

- كما أن المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى تذهب كلها لسداد الفوائد، مما يعني أن المدفوعات لا تذهب إلى ملكية جزء من العقار إلا بعد مرور ثلاثة سنوات.

فبفرض ارتفاع أسعار العقارات، فإن الخيارات المتاحة تكون كالتالي:

- إما أن يبيع مالك العقار عقاره لتحقيق أرباح مجزية.

- أو أن يحاول الحصول على قرض مقابل رهن جزء من العقار الذي ارتفعت قيمته.

والنتيجة: توافر السيولة التي عادة ما توجه نحو الإنفاق كما يلي:

1- التوسع في الإنفاق في مختلف المجالات.

2- الحصول على قرض لشراء أصول جديدة مثلاً شراء سيارة بالتقسيط.

ويتلخص سلوك الأفراد المدين بالآتي:

1 - الحصول على قرض بفائدة، مما يعني التزام المقترض بسداد قسط للبنك المقرض.

2 - شراء أصل كعقار مثلاً.

3 - يقوم المدين في غالب الأحيان (بيع) تسيل أو توريق (الأصل الذي يملكه أو يرهنه للحصول على مزيد من السيولة.

4 - وعند رهن الأصل يكون الفرد قد حصل على قرض جديد مقابل رهنه للأصل الذي قدمه، مما يعني التزامه بسداد قسط إضافي للبنك المقرض.

5 - ثم يتوجه لمزيد من الإنفاق كإجراء آخر كسيارة مثلاً.

¹ - سامر مظهر قنطجحي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سورية، 2008 ص 28.

فإذا افترضنا أن البنك المركزي رفع سعر الفائدة، فبحسب شروط عقد القرض، فإن البنك المقرض يرفع القسط المترتب على المقرض، مما يؤدي إلى زيادة الالتزام بزيادة الأقساط المسددة. ويتكرر رفع سعر الفائدة من البنك المقرض على المقرض كلما تكرر رفع سعر الفائدة من البنك المركزي مما يؤدي لزيادة الالتزام بزيادة الأقساط المسددة مرة تلو الأخرى.

فإذا افترضنا أن أساس القسط المسدد هو 700 دولار وبعد الزيادات أصبح 1200 دولار، فإن المقرض قد يتأخر بسداد أقساطه لانخفاض تدفقاته النقدية مما يعني احتمال توقفه عن السداد. ما يترتب على ذلك زيادة الفوائد بسبب التأخير فينتقل من الإعسار إلى العجز ثم الإفلاس.

أما سلوك المؤسسات المالية فيكون على التوازي مع سلوك الفرد المقرض ويتلخص بالآتي:

- 1 - يبيع البنك القرض كسندات للمستثمرين ليضعف إيراداته، حيث يستفيد من فوائد القرض التي يسدها المقرض، وبعد بيعه السندات يحقق دخلاً إضافياً بالعمولات والرسوم.
- 2 - يستفيد المستثمرون من فوائد السندات التي اشتروها.
- 3 - يرهن المستثمرون سنداتهم.
- 4 - ولإضافة مزيد من الطمأنينة يقومون بالتأمين عليها لدى شركات تأمين ضماً لدينهم.
- 5 - ثم سرعان ما يقوم المستثمرون برهن سنداتهم ليحصلوا على قرض جديد وسيولة جديدة.
- 6 - بالعودة إلى النتيجة المحتملة لسلوك الأفراد، وهي إفلاسهم واضطرارهم لبيع عقاراتهم دعماً للسندات، فإن زيادة عرض العقارات المعدة للبيع غالباً ما يؤدي لانخفاض أسواقها واحتمال دخولها مرحلة الكساد.
- 7 - إثر ذلك تفقد السندات قيمتها.

ثانياً- أسباب الأزمة:

إن الأزمة المالية المعاصرة هي أزمة مالية بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل إلى حد كبير عما يحدث في الاقتصاد العيني، ويمكن تحديد تلك الأسباب كما يلي:

1- شيوع ظاهرة الأموال الرخيصة:

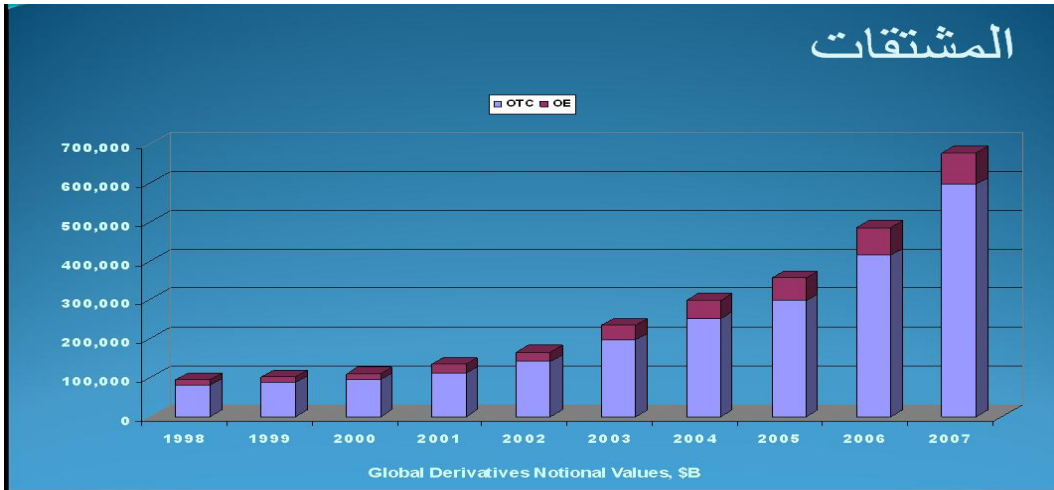
أن الأزمة المالية بدأت نتيجة توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة (انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى 1% في عام 2003م مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة، هذه الفقاعة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع.

2- الرهون العقارية الأقل جودة subprime:

وهذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، حينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار، ونتيجة لسهولة الحصول على قرض، الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض¹.

3- الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية Securitization:

وهو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة حيث تم اختراع جديد اسمه المشتقات المالية وهو اختراع يمكن من خلاله توليد موجات متتالية من الأصول بناء على أصل واحد، وأنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد².

الشكل (I-1) تطور صناعة المشتقات المالية خلال الفترة (1998-2007)

المصدر: سامي بن ابراهيم السويلم، الأزمة المالية رؤية إسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، 25-26 نوفمبر 2005، جامعة الشلف.

¹ - زابري بلقاسم، الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، 25-26 نوفمبر 2005، جامعة شلف، ص 9، 7.

² - سامي بن ابراهيم السويلم، الأزمة المالية رؤية إسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، 25-26 نوفمبر 2005، جامعة الشلف.

4- توسع البنوك في استخدام المشتقات المالية:

البنوك لم تكتف بالتوسع في القروض الأقل جودة بل استخدمت (المشتقات المالية) لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض، وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه (المحفظة من الرهونات العقارية) لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمن هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمن هذه العقارات بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمن هذه الرهون العقارية، وهكذا فإن العقار يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى التركيز في الإقراض في قطاع واحد إلى زيادة المخاطر.

5- نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة:

حيث لا تخضع البنوك الاستثمارية للمنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية.

6- ترابط الاقتصاديات:

فقد كانت دورات الزيادة والهبوط في أسعار العقار مقصورة في السابق على الدول التي تمر بها من قبل، لكن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار من دول أخرى على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكية، ما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع . وذلك ما جعل انهيار القطاع العقاري الأمريكي وأزمة القروض العقارية السيئة تنتشر حول العالم وتقود إلى انكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد تطلب تدخل البنوك المركزية، بضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي، وذلك لشراء أصول فاسدة من البنوك، كما تضمنته خطة الإنقاذ الأمريكية على سبيل المثال ورفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات، كما ورد في خطة الإنقاذ الأمريكية بحيث تضمن ودائع الأفراد من 100 ألف إلى 250 ألف دولار لمنع أي خوف على الودائع البنكية. وحيث إنه تم توزيع الاقتراض الأمريكي على العالم عبر محافظ سندات الديون لدى البنوك الكبرى ومؤسسات التمويل، فإن ذلك ربما يخفف من أثر صدمة أزمة القطاع المالي على الاقتصاد العالمي.

7- أزمة الثقة:

لقد تكاثفت الأسباب السابقة على تهديد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو الثقة، فبالرغم من أن العناصر السابقة كافية لإحداث الأزمة، فإن الأمر يصبح خطيرا إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي والذي يقوم على ثقة الأفراد، ويزداد تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول.

ثالثا- الآثار المدمرة لأزمة النظام المالي العالمي:

نتج عن أزمة الرهن العقاري العديد من الاختلالات في المنظومة المالية والمصرفية ومن الآثار السيئة ما يلي¹:

- 1- الذعر والخوف والقلق والتخبط الذي أصاب الناس جميعا.
- 2- إفلاس بعض البنوك والمصارف والمؤسسات المالية بسبب نقص السيولة وزيادة مسحوبات المودعين واضطرار بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من البقية الباقية حتى لا يحدث انهيارًا تاما للحياة الاقتصادية وتقع الدولة في دائرة الإفلاس.
- 3- إفلاس بعض الشركات أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية، كما بدأت بعض البنوك بتنفيذ الرهونات والضمانات التي معها وهذا سبب خللا في التدفقات النقدية لها.
- 4- فقد الوظائف وارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها، وهذا ألقى المزيد من الأعباء على ميزانيات الدول وأوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة.
- 5- قيام بعض الدول إلى فرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانيتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات للشركات والبنوك المقبلة على الإفلاس أو لدعم الودائع أو نحو ذلك.
- 6- فقدان المقترضون لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض، إذ فقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم العقارية وأصبحوا في عداد المرشدين واللاجئين والمهجرين والفقراء والمساكين.

رابعا- الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الأسواق المالية العربية²:

قبل التطرق لآثار الأزمة تجدر الإشارة إلى بعض عوامل التراجع والهبوط والهزيمة، التي ما زالت مهيمنة على أوضاعنا العربية، والمؤشرات على ذلك كثيرة، نذكر منها:

- استفحال مظاهر التبعية بكل أشكالها السياسية والتجارية والمالية والثقافية والنفسية.

¹ - حسن حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، من على الموقع الإلكتروني: www.darlmashora.com/download.ashx?docid=505K، أطلع عليه بتاريخ: 2010/05/12، ص 7.

² - غازي الصوراني على الموقع <http://www.pflp.ps/savenews.php?id=1278&type=Aklam> أطلع عليه في: 2008/10/17

- لجوء العديد من الحكومات والأفراد والشركات إلى إيداع فائض ما توفر لديهم من أموال النفط، في المصارف الأوروبية والأمريكية، ويتم التداول الآن بأرقام خيالية من الأموال العربية في الخارج، على شكل إيداعات أو استثمارات أو سندات خزانة أو أسهم، وتحاط الأرقام الحقيقية بسرية تامة، خاصة الحسابات في المصارف، إلا أن الأرقام تشير إلى وجود (283 ألف حساب مصري) لعرب غير مقيمين في الولايات المتحدة وحدها. وتقول بعض الأرقام "أن مجمل التوظيفات والودائع السعودية التابعة للحكومة ومؤسسات خاصة وأفراد، يقارب في الولايات المتحدة وحدها 500 مليار دولار يقابلها 250 مليار دولار لدول التعاون الخليجي".

- السمة الغالبة للنظام العربي الراهن، وهي الارتكان للنظام الرأسمالي في شكله المعولم، أو استمرار عملية التكيف السليبي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والعلمي... الخ، وما يعنيه من تعمق التبعية بكل أنواعها (التجارية والمالية والنقدية والسياسية والثقافية والنفسية).

أما تداعيات الأزمة المالية على الأسواق المالية العربية والتي تمتلك أسواقاً مالية أكثر انفتاحاً على الأسواق الدولية، فقد تتأثر بهذه الأزمة باعتبار أن عوائد النفط فيها يشكل المصدر الأساسي لها، ونظراً لانخفاض أسعار البترول إلى مادون الخمسين دولار للبرميل فمن المؤكد أن فوائضها المالية ستتراجع بما ينعكس على مشاريع التنمية فيها بحجم الاستثمارات العربية الكبيرة في الأسواق المالية الأمريكية.

أن آثار الأزمة المالية على الدول العربية يرتبط بمدى علاقة سوق الأوراق المالية بالسوق العالمية، فالمصارف في هذه الدول لها أسهم في السوق المالية ومؤسسات تشارك في البورصة في أعمال بيع وشراء سندات هذه القروض وبالتالي ستترك آثارها على السوق المالية العربية.

هذه التبعية كان نتيجتها أننا بتنا نتأثر بأي صدمات اقتصادية تحدث على الصعيد العالمي عموماً والأزمة المالية الراهنة على وجه الخصوص، إذ أن العديد من المؤشرات تؤكد وجود مخاطر عديدة من المتوقع أن تلم باقتصاديات الدول العربية وبخاصة الخليجية منها، وذلك على عدة أصعدة. فستمنى الاستثمارات العربية في الخارج بخسائر ضخمة تقدر بنحو 1.4 تريليون دولار، بعضها في شركات الرهن العقاري، وبعضها بالبنوك التي أعلن عن إفلاسها وتم بيعها لبنوك أخرى، وسوف تكون الخسائر العربية في إطار ملكيتها لأسهم أو وجود حصص ملكية مباشرة في هذه البنوك، ويزيد من احتمالية وجود خسائر عربية من جراء هذه الأزمة التوجه الخليجي بامتلاك حصص كبيرة في مؤسسات مالية وبنوك من أجل تنوع الاستثمارات بعيداً عن النفط والغاز، فضلاً عن خسائر الاستثمارات العربية المباشرة في قطاع العقارات في أمريكا والغرب.

وهناك أيضا مخاطر على مستقبل الصناديق السيادية، والتي تمتلكها بعض بلدان الخليج، والتي تقدر استثماراتها بنحو 750 مليار دولار، حيث منيت هذه الصناديق بخسائر كبيرة خلال العام 2007، كذلك من المتوقع أن يشهد قطاع العقارات في المنطقة العربية نوعا من الركود خلال المرحلة المقبلة تأثرا بالأزمة العالمية .

وستظل البورصات العربية التي تسمح للأجانب بالتعامل في حالة تذبذب واتجاهات نحو الانخفاض نظرا لرغبة الأجانب في تسهيل محافظتهم المالية من أجل تدعيم مراكزهم المالية في الدول الأم، وهو ما أكده واقع أداء الأسواق العربية على مدار شهر أوت وسبتمبر وأول أكتوبر 2008.

وبالرغم من بعض الإجراءات الوقائية التي بدأت في تطبيقها أو التفكير فيها بعض الدول العربية، نذكر منها تونس التي اتخذت (كما يقول محافظ البنك المركزي التونسي توفيق بكار) سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لتفادي تداعيات الأزمة المالية العالمية سواء على مستوى التصرف في الاحتياطي من العملة الصعبة للبلاد أو على مستوى القوانين المنظمة للقروض السكن، وعبر عن اعتقاده بأن هذه الأزمة ستؤدي إلى اعتماد تشريعات أكثر صرامة في هذه المجالات كما ستفرض على السلطات النقدية إعادة توجيه البنوك نحو تمويل قطاعات الاقتصاد الحقيقي على غرار الأنشطة والاقتصاد في الطاقة والتكنولوجيات الحديثة إلى غير ذلك وهي أنشطة لا تقبل البنوك على تمويلها حاليا .

بالنسبة للدول العربية الأخرى، فقد تباينت تداعيات الأزمة الاقتصادية الأمريكية على أسواقها المالية ما بين قوية ومتوسطة، وإن كانت معظم البنوك المركزية العربية خاصة الخليجية منها، تتكتم على حجم الخسائر التي لحقت بها جراء تلك الأزمة.

أما في مصر فقد أكد بعض المسؤولين فيها حدوث "تأثيرات طفيفة" على السوق المحلية، أهمها تراجع مؤشر البورصة المصرية يوم 8 أكتوبر بنسبة 11.8%، لكن مخاطر الأزمة ستظل في حدود ضيقة بالنسبة للمؤسسات والبنوك المصرية نظراً لأنها لا تستثمر فوائضها المالية لدى بنوك الاستثمار الأمريكية أو الأوروبية، وبالتالي فإن الأموال المصرفية آمنة، لكن هذا الوضع الداخلي لا يمنع تأثيرات الأزمة ونتائجها الضارة على الاقتصاد المصري إذا ما أدت إلى تراجع أو توقف المعونات المالية الغربية .

أما الأردن : فلم يشهد اقتصاده حتى الآن أية تداعيات سلبية على قطاعاته الاقتصادية، باستثناء بعض الانخفاضات في بورصة عمان.

في المدى القريب ستبقى بورصة عمان وكل البورصات العربية المكان الذي تتقلب فيه تداعيات الأزمة بفضل العامل النفسي الذي يسيطر على السوق من جانب، وتزايد أعمال المضاربة من جانب آخر، إلا

أن ما يحدث قد يتسبب في زيادة تشدد البنوك في عمليات الإقراض وتقديم التسهيلات الأمر الذي قد يؤثر سلباً.

أما في قطر فقد تراجع مؤشر بورصة الدوحة بنسبة 3.8% يوم 8 أكتوبر في أكبر تراجع لها منذ سنوات عديدة.

وفي الإمارات تراجع البورصة في دبي لتصل إلى 6.9%، وفي أبو ظبي فإن قطاعي البنوك والعقارات سيكونان الأكثر تضرراً من الأزمة المالية العالمية إذا ما استمر تفاقمها، لأن الأزمة المالية لم تجرد أية مشاريع تنفذها أبو ظبي في أي مجال من المجالات حتى منتصف أكتوبر 2008، علماً بأن كلفة المشاريع الحالية التي تقوم بتنفيذها أبو ظبي تزيد عن 1.2 تريليون درهم (328 مليار دولار)، وفي كل الأحوال فإن الوفرة المالية الكبيرة لأبو ظبي (كما هو حال السعودية والخليج) الناتجة عن تزايد وضخامة ناتجها المحلي ستجعل تأثير الأزمة المالية عليها محدوداً، وهناك أنباء تصدرت الصحف اليومية عن قرب اندماج بنكي أبو ظبي الوطني وأبو ظبي التجاري، وهما أكبر بنوك الإمارة لمواجهة تداعيات الأزمة، علماً بأن الحكومة تملك نسبة تزيد عن 60% من البنكين .

أما فيما يخص السعودية فقد افتتحت سوق المال السعودية (البورصة الأكبر في العالم العربي) مداولاتها الأربعاء 8 أكتوبر بتراجع تجاوز 5.7 بالمائة للمرة الأولى منذ أكثر من 52 شهراً، لكن "السعودية" لن تتأثر كثيراً بتداعيات هذه الأزمة، لأن موجودات مؤسسة النقد السعودي (البنك المركزي) تجاوزت حسب المصادر الصحفية مستوى 1.6 تريليون ريال (ما يعادل 433 مليار دولار) لأول مرة على الإطلاق خلال شهر أوت 2008 .

أما في سوريا، فهي حسب العديد من آراء الخبراء الاقتصاديين فيها لن تتعرض - بنفس الوتيرة - لآثار هذه الأزمات نظراً لضعف علاقة مؤسساتها الاقتصادية وبنوكها بالمؤسسات المالية الأمريكية .

المبحث الرابع: اثر التطورات المالية والمصرفية العالمية على عمل البنوك.

لقد كان للتطورات التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية العالمية العديد من الآثار على البنوك والأسواق المالية، وهذه الآثار أدت إلى إعادة هيكلة البيئة المصرفية بزوال بعض البنوك وتعاضم حجم بنوك أخرى، كما أثرت على الصناعة المصرفية، وهذه الآثار منها ما هو سلبي و منها ما هو إيجابي وسنتطرق في هذا المبحث لآثر هذه المتغيرات كل واحد على حدا.

المطلب الأول: التحولات المصرفية في ظل العولمة

للعولمة المالية والمصرفية تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي، سواء كان التأثير إيجابيا أو سلبيا، وعلى إدارة الجهاز المصرفي تعظيم الإيجابيات والتقليل الآثار السلبية، وعليه يمكن الإشارة إلى عدد من هذه الآثار وهي:

أولا- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

حدث تغيير كبير في مجال أعمال البنوك وتوسعت دائرة أعمالها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، وأخذت تتجه نحو أداء خدمات مالية لم تكن تقوم بها من قبل، حيث تنوعت مصادر الأموال أي موارد المصارف، وتنوعت مجالات استخدامها وتوظيفها. فلم يعد المصدر الرئيسي لأرباح المصارف يتحقق من الائتمان المصرفي، بل من الأصول المدرة للدخل في عمليات إدارة الأصول والعمليات خارج الميزانية. ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم، وزاد النصيب النسبي للخصوم القابلة للمتاجرة إلى إجمالي خصوم المصرف في الأنشطة الأخرى غير الإقراضية مما أدى إلى انخفاض نصيب القروض وارتفاع النصيب النسبي للأصول الأخرى وبخاصة إصدار السندات¹.

ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية قد امتد بشكل غير مباشر إلى دخول مؤسسات مالية غير مصرفية، مثل: شركات التأمين وصناديق المعاشات كمنافس قوي للمصارف التجارية في مجال الخدمات التمويلية.

ثانيا- تنويع وتوسيع محفظة الأوراق المالية²:

يشمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل، وإصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي وعلى مستوى الإستخدامات والتوظيفات

¹-عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 38.

²-عبد المنعم محمد الطيب محمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004، ص: 6.

المصرفية، ومن ثم الاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة وكذا إنشاء الشركات القابضة والتوريق أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والإقدام على مجالات استثمار جديدة وإقحامها، مثل: الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة .

ومن ناحية أخرى وصل اتجاه التنويع إلى أقصاه في ظل العولمة، عندما أضافت المصارف إلى أنشطتها المشتقات المالية، حيث أخذت تتعامل مع العقود المستقبلية وحقوق الشراء الاختيارية. بالإضافة عقود المبادلات وهي عدة أنواع مثل: مبادلة الخيار ومبادلة معدلات العائد... الخ. وتحقق المشتقات المالية عدة مزايا أهمها التحكم والسيطرة على المخاطرة وتحسين معدلات الاقتراض والإقراض، وتحسين السيولة يغذي تزايد تأثير المصارف باتجاه تنويع الأنشطة المصرفية موجة التحرر من القيود التي تتسم بها العولمة المالية.

ثالثا- الاندماج المصرفي:

يعد الاندماج المصرفي من أهم الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي. إذ وصلت عمليات الاندماج المصرفي عام 1997 إلى 1.6 تريليون دولار عام 1998 إلى 2 تريليون دولار¹. ويعرف الاندماج المصرفي بأنه إتحاد أكثر من مصرف في مصرف واحد أو ذوبان كيانين مصرفين أو أكثر في كيان واحد، وينطوي على عملية مالية تؤدي إلى الاستحواذ على مصرف وأكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، أو يتخلى البنك المندمج عادة عن ترخيصه وتضاف أصول وخصوم المصرف المندمج إلى أصول وخصوم المصرف الدامج².

إن الغاية من الدمج تحقيق أرباح صافية وزيادة نسبتها وارتفاع قيمة الأسهم، وبالتالي تكوين مجموعات مصرفية تقدم سلسلة من الخدمات المصرفية المتكاملة. ودوافع الاندماج المصرفي كثيرة من أهمها³:

- الاستفادة من وفرات الحجم ومن المزايا الضريبية .
- دمج وتوحيد الموارد المكتملة وزيادة ربح أسواق المنتجات.
- تقديم تمويل منخفض التكلفة وزيادة ربح أسواق المنتجات.
- تحسين الربحية بالإضافة إلى القدرة على المنافسة المصرفية العالمية .

وقد أصبحت عمليات الدمج من المتغيرات العالمية الجديدة التي اكتسبت أهمية كبرى في ظل الاتجاه نحو عولمة المصارف وتزايد حجم وأهمية الكيانات المصرفية، بحيث تكون قادرة على المنافسة العالمية.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص: 42.

² - نفس المرجع أعلاه، ص: 42.

³ - عبد اللطيف مصيطفى & سليمان بلعور، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004، ص 259 .

وينصح في كل الأحوال إجراء الدراسة الواعية والمتأنية لأن هناك حدود وتكاليف لعملية الاندماج

رابعاً- خصوصية البنوك:

تعتبر الخصوصية أحد نواتج العولمة وقد حدث الاتجاه نحو الخصوصية أي خصوصية المصارف بالتحديد بعد زوال دوافع الملكية العامة للمصارف في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات السوق -وهي مرتبطة بظاهرة الخصوصية بشكل عام- كظاهرة اقتصادية عالمية .

وتعبر الخصوصية عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص، أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقاءها مملوكة للدولة. وتعتبر الخصوصية إحدى الدعائم الأساسية للانتقال إلى اقتصاد السوق سعياً إلى تقليص حجم الدولة، وعملاً على ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة المؤسسات¹. وتتلخص أهم دوافع خصوصية المصارف في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل التغيرات العالمية المصرفية والتكيف مع ما جاءت به الاتفاقيات الدولية، وخاصة ما جاءت به اتفاقية تحرر تجارة الخدمات. ويضاف أيضاً تحقيق الكفاءة والوصول إلى تطبيق مفهوم المصارف الشاملة ومواجهة المنافسة وتقليل معدلات المخاطر، لذلك فإن الخصوصية تعد أحد البدائل الضرورية للبدء في التطوير وزيادة القدرات التنافسية للجهاز المصرفي .

خامساً- الصيرفة الشاملة:

دخلت البنوك في صراع تنافسي حاد مع بعض المؤسسات المالية وغير المصرفية. دفع بالمصارف بانتهاج إستراتيجيات مصرفية وغير المصرفية من أجل حصد أكبر عدد ممكن من الحصص السوق، وبهذا ظهر ما يعرف بالمصارف الشاملة، وبالتالي أصبحت إستراتيجية الشمولية ضرورية من أجل تقديم خدمات جيدة للزبائن على مستوى المحلي والعالمي.

ويعرف المصرف الشامل بذلك المصرف الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الإقتصادية في الداخل أو الخارج. وكذا يقدم الإئتمان لكافة الأعوان، وتقديم توليفة كبيرة من الخدمات المصرفية. وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد لذا تمارس المصارف الشاملة أنشطة مصرفية تقليدية وأخرى غير تقليدية².

إن المصارف الشاملة إحدى مظاهر العولمة المالية والمصرفية وتكامل الأسواق، وأيضاً كتلة التحويلات المالية، والتكنولوجيا المالية، وتوفر كل المعلومات المتداولة في الدول، وتتيح كل العمليات في كل مكان، لذا وصفت

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:237.

² -محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الإئتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000، ص 43.

بأنها وجه جديد للمالية العالمية، مالية شاملة، شبكة مكثفة لعمليات البيع والشراء، أو القرض والاقتراض للتغطية والمضاربة¹.

وعلى هذا الأساس تقوم إستراتيجية المصارف الشاملة على التنوع بهدف إستقرار حركة الودائع وإنخفاض مخاطر الإستثمار، والتنوع يعني ألا يحد المصارف نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي تباشر أنشطة بينها ارتباط قوى .

سادسا- جريمة تبيض الأموال وارتباطها بمصارف الأفشور:

ترتبط جريمة الأموال ارتباطا وثيقا بمصارف الأفشور، حيث يكون مصدر هذه الأموال غير مشروع سواء في تجارة المخدرات، الأسلحة، الرقيق، بيع الأطفال، أعمال الدعارة أو أي مصدر غير شرعي، حيث تودع هذه الأموال في المصارف ثم تستثمر في مشاريع مختلفة لتظهر نظيفة .

وتواصل ظاهرة غسيل الأموال نموها بشكل متزايد مما يهدد الإستقرار الإقتصادي

ويكمن حجم المشكلة في ضخامة الأموال التي يتم غسلها وتبيضها كل عام التي تدفق عبر النظام المالي العالمي، حيث يقدر حجم الأموال التي يتم غسلها سنويا من خلال مصارف العالم بنمو 3 تريليون دولار أي ما يعادل 5% من إجمالي الناتج العالمي.

وقد يكون المصرف طرفا أصليا مشاركا في عمليات غسيل الأموال وتقديم التسهيلات العالمية، قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة لأخرى.

حيث ترحب المصارف بالأموال القادمة إليها رغبة في جذب الودائع بصرف النظر عن تحري المشروعية (مشروعية هذه الأموال) مادامت تحقق أرباحا طائلة.

سابعا- تزايد حدوث الأزمات المصرفية :

يمكن إدراج الأزمات المصرفية على أنها أحد الآثار السلبية للعولمة المالية. حيث خلال الفترة 1980-1996 حدثت أزمات في الجهاز المصرفي في ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي².

حيث تصاعدت أزمات المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشمال أوروبا وجنوب شرق آسيا وغيرها، وكان لتلك الأزمات كان تأثيرا كبيرا على مجمل الاقتصاديات الوطنية. بل وامتد تأثيرها السلبي على الجهاز المصرفي في بلدان أخرى خارجية غير التي حدثت فيها هذه الأزمات، فمثلا³:

¹-Jaques spindler, **contrôle des activités bancaire et risques financières**, édition economica, paris, 1998 , p 22.

²- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 45.

³- سامية نزالي، التأهيل المصرفي للخصوصية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 2005، ص08.

- سجلت الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة بين 1980-1996، إفلاس 1617 مصرف، وهو ما يعادل 09% من القطاع المصرفي، وإفلاس نحو 1300 مؤسسة للادخار والقرض، وهو ما يعادل 27% من مجموع هذه المؤسسات.

- أما في إسبانيا فقد مست الأزمات المصرفية 52 مصرفا من بين 110 مصرف متواجد في أنحاء البلاد، وهي مصارف صغيرة ومتوسطة تجمع حوالي 20% من مجموع الودائع، كما وصلت التكاليف الخاصة بهذه المصارف 5.6% من الناتج المحلي الخام لعام 1985.

- كما أوضحت الأزمة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في صيف 1997 مدى تأثير العولمة المالية على الجهاز المصرفي من خلال تحرير حساب رأس المال، والتمادي في عملية الاقتراض الخارجي، وكذا إعطاء قروض دون دراسة وضوابط وعرف مصرفي والانفتاح دون ضوابط على الأسواق المالية العالمية، مما أدى إلى حدوث أزمة الجهاز المصرفي في هذه الدول.

ثامنا- ضعف سيطرة السلطات النقدية على إدارة السياسة النقدية :

إن من الآثار الهامة للعولمة المالية على الجهاز المصرفي هو إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية، ومما يدل على ذلك أزمات التي أصابت الجهاز المصرفي دول جنوب شرق آسيا وعجز البنوك المركزية عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول من التدهور والانخفاض هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا تستطيع المصارف المركزية فعل الكثير تجاه المضاربين العالميين.

المطلب الثاني: آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على الجهاز المصرفي

من المحتمل أن تؤدي عمليات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في نطاق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات إلى مجموعة من الآثار الإيجابية وكذلك السلبية على القطاع المصرفي، وأن تكمن فيما يلي :

أولا- الآثار الإيجابية:

يمكن أن تكمن الآثار الإيجابية في:

1- يمكن لتحرير التجارة في الخدمات المالية أن يحسن من جودة الخدمة المالية، فمع تزايد المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة تتجه إلى تلبية احتياجات المستهلكين، وتقديم النصح للعملاء عن كيفية تخصص الموارد المالية لتلبية احتياجاتها الخاصة. كما أن المنافسة ستدفع المصارف إلى تخفيض العمولات، تحسين الإدارة وتخفيض فروق أسعار الفائدة ما بين القروض والودائع¹.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق ص 128.

- 2- تنوع وتطوير الأدوات المصرفية، وتطوير نظم وأساليب العمل في مجال الخدمات المالية والمصرفية وكذا تقديم أدوات تقنية مستحدثة وتطبيق أساليب المحاسبة الدولية الخدمية.
- ويمكن أن يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية إلى المزيد من تنشيط سوق رأس المال من خلال المصارف، وتنوع العمل المالي والمساهمة في إيجاد الآليات الصحيحة لعمليات توريق الديون وتنمية الأسواق الثانوية وربط الأسواق المحلية بالأسواق الدولية.
- 3- تطوير النظم الإشرافية والرقابة من جانب السلطات الإشرافية في ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبي ودعم الأساليب الرقابية على المصارف لضمان السلامة المصرفية، وهو ما يؤدي إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه المصارف ويزيد من القدرة على مواجهة العوامة المالية¹.
- 4- القيام بأعمال مالية شاملة وتعزيز دور الوساطة المالية، وذلك لأن انفتاح المؤسسات المالية والمصرفية على العالم الخارجي، وتحديدًا على أسواق المال العالمية سيؤهل هذه المؤسسات لامتلاك قدرة هائلة على مواكبة الأعمال المالية الشاملة البعيدة عن التخصص القطاعي الضيق، وكذلك اضطلاعها بأدوار متعددة في أسواق رأس المال خاصة نشاطات الصرف والوساطة المالية والاستثمارية².
- 5- قد تتمكن المؤسسات المالية من مواكبة التبدل الجذري الحاصل في الأسواق المالية لجهة تحول أسلوب الإقراض من صيغة القرض المصرفي إلى صيغة الأوراق المالية، إذ من المعلوم أن هذه المؤسسات ما تزال تركز نشاطاتها الرئيسية على أعمال الوساطة النقدية، وتعتمد بذلك عليها في توفير هامش من الأرباح يأتي من الفارق بين سعري الإقراض والاقتراض.
- 6- قد تواجه البنوك الوطنية منافسة حادة - في إطار تحرير تجارة الخدمات المالية- في نطاق الخدمات الخاصة بالمصدرين والمستوردين وأصحاب الودائع الآجلة الضخمة من قبل المؤسسات والمصارف الأجنبية، أما فيما يتعلق بتمويل العمليات التجارية الداخلية والإيداعات العديدة فإنه يمكنها أن تستأثر بجزء من السوق. ومع هذا فإن المنافسة قد تؤدي إلى تحسين أداء المصارف الوطنية ما ينعكس على القيمة المضافة القومية.
- 7- قد يتسنى للبنوك الأجنبية الاستثمار بجانب من مدخرات المقيمين أو أرباحهم التي كانت قبل التحرير المالي تتسرب بأشكال مختلفة إلى بنوك في الخارج، وهذا يعد إضافة صافية للآثار الإيجابية للاقتصاد القومي إذا ما اقترنت عملية تحرير الخدمات المصرفية بضوابط يحددها المصرف المركزي بتبيان النسب الواجب

¹ - عاطف السيد، الجات والعالم الثالث دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة، الإسكندرية، 1999، ص 143.

² - وصاف عتيقة، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وآثارها على القطاع المالي في الاقتصاديات العربية بالتركيز على حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2003، ص 153.

- مراعاتها في الاستثمار في الداخل، وبشأن نسب تحويل الأرباح. هذه الضوابط ليست بالجديدة على النظام العالمي الجديد، ولا تعتبر من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي¹.
- 8- يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا، ويشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية، ومثل هذه المنافع تعتمد على بدرجة كبيرة على التواجد التجاري للمصارف الأجنبية، كما يتيح التحرير في الخدمات للعملاء والشركات اختيار المزيج المناسب للتمويل وزيادة حجم التمويل وطرق تحديده.
- 9- إن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية، يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي، وكذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة حسب الميزات التي يمكن أن ينتج عنها².
- 10- من المتوقع أن يتجه العائد على الودائع للارتفاع وعلى الإقراض للانخفاض، نتيجة لتزايد المنافسة ونقل المهارات وتطوير الخدمات المصرفية عن طريق الاحتكاك عن قرب بالمصارف الأجنبية³.

ثانياً- الآثار السلبية:

قد لا يخلو تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية من سلبيات، لعل من بينها ما يلي:

- 1- اشتداد حدة المنافسة خاصة في مجال الفنون الحديثة في عمل المصرفي، وهذا ما يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي، واحتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة المصارف الأجنبية نسبياً في مثل هذه الأنشطة وضعف القدرة التنافسية للمصارف المحلية في هذا المجال⁴.
- 2- لا شك أن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية بما يعنيه من إتاحة الفرصة للمصارف الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية، سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها، مما ينتج عنه العديد من الآثار السلبية على رأسها تأثير سياسات المصرف الأجنبي على السياسة الكلية للدولة، وبالتالي على سياسة التنمية، عند وجود أشكال من المنافسة الضارة خاصة في مجالات الرقابة على النقد والسياسة الائتمانية، فإذا أضفنا إلى ذلك قدرة المصارف الدولية على استخدام شبكاتها الدولية للتهرب الضريبي وتسهيل عمليات هروب رؤوس الأموال وحجب عملياتها عن السلطة الرقابية.

¹ حسن عبيد، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، أوراق اقتصادية، جامعة القاهرة، العدد 20، نوفمبر 2002، ص ص 44-45.

² طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص ص 29-30.

³ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 144.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص 144.

3- مجابهة التكتلات المالية العالمية: ظهرت خلال الأعوام القليلة الماضية وحدات مصرفية مالية عملاقة تناهز أرقام الميزانية العمومية لواحدة منها مجموع الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي لعدد من الدول مجتمعة، كما تفوق هذه الأرقام الدخل الوطني لعدة دول.

مما لا شك أن عمليات الانفتاح والتحرر في نطاق إتفاقية "الجاتس" الخاصة بالخدمات المالية سيكون لها أثرها السلبي الكبير على الوحدات المالية والمصرفية المحلية سواء في الداخل أو الخارج، فهي لا تستطيع الوقوف في وجه التكتلات المالية والمصرفية العملاقة في الأسواق الخارجية، كما أنها ستكون معرضة لخسارة جزء من حصتها في الأسواق المالية المحلية بعد قيام هذه التكتلات بالدخول للسوق المحلي وتقديم خدمات مصرفية ومالية حديثة والتي لا تستطيع المصارف والمؤسسات المالية المحلية تقديمها لعملائها¹.

4- إن مخاطر تزايد المنافسة المحلية نتيجة توافر المصارف الأجنبية، قد يؤدي إلى وضع المصارف ذات المخاطر المالية والجهاز المصرفي لاحتمالات الخسارة، خصوصا في ظل عدم قدرتها على خفض تكلفة الخدمات المصرفية التي ترتبط إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف القومية².

5- هناك تخوف حول قيام المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط، والتي يشار إليها بالاختيار المفضل بما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات وأقاليم معينة.

المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية على المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين.

من بين أهم المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين المتضررة من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ما يلي³:

أولا- بنك ليمان براذرز:

مجموعة ليمان براذرز كان يُعد حتى وقت قريب رابع أكبر بنك استثماري بالولايات المتحدة، أسسه ثلاثة مهاجرين ألمان يتاجرون بالقطن عام 1850. يعمل لدى البنك 25935 موظفا بشتى أنحاء العالم، واجه البنك صعوبات حمة جراء أزمة العقار التي تعصف بالولايات المتحدة منذ منتصف العام 2007، حيث اضطر هذا البنك لإسقاط أصوله بقيمة 5.6 مليار دولار في الربع الثالث من العام 2007، وأعلن عن خسارة بلغت 3.9 مليارات في الربع الثاني من عام 2008.

¹ - وصاف عتيقة، مرجع سابق، ص 155

² - عاطف السيد، مرجع سابق، ص 158.

³ - <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3F108773-ED93-4A1A-B70C-FB841A19215E.htm> 2008/10/2

وتفاقت الأزمة حتى أشهر إفلاسه يوم 2008/9/15 عقب فشل جهود بذلت من طرف إدارة البنك لإنقاذه، وتقدم بطلب إشهار الإفلاس إلى محكمة الإفلاس لمنطقة جنوب نيويورك، حيث خسر سهم ليمان أكثر من 92% من قيمته بالمقارنة بأعلى مستوياته عند 67.73 دولارا في نوفمبر 2007.

وشغل منصب الرئيس التنفيذي للبنك ريتشارد فولد منذ ثلاثين عاما والذي كان يوصف بأنه رائد خبير في مجاله، واعتبر المتخصصون الاقتصاديون إفلاس ليمان براذر أشهر حالة في وول ستريت منذ انهيار مؤسسة دركسل برنامج لامبرت المتخصصة بالسندات عالية المخاطر عام 1990.

وتسبب إفلاس ليمان بآثار سلبية كبيرة على الأسواق العالمية، فأدى إلى تراجع الأسواق الرئيسية بالعالم، ولم تكن الساحة العربية بمعزل عن ذلك حيث لحقها ضرر كبير مما أدى لانخفاض عدد من أسواقها.

ثانيا- البنك البريطاني "نورذرن روك":

أول مصرف للتسليف العقاري في بريطانيا تؤممه الحكومة البريطانية في 17 فبراير.

ثالثا - بنك الأعمال الأميركي "بير ستيرنز":

الذي يعاني من نقص السيولة اشتراه بنك "جي بي مورغان تشيز" في 16 مارس بمساعدة السلطات الفدرالية.

رابعا- البنك البريطاني "أليانس آند لايسستر":

أعلن في 14 جويلية أن بنك "سانتاندر" الإسباني يشتريه بقيمة 1.33 مليار جنيه إسترليني (1.66 مليار يورو) فقط مع زيادة رأسماله بواقع مليار جنيه إسترليني.

- وضعت وزارة الخزانة الأميركية "فاني ماك" و"فريدي ماك" وهما هيئتان لإعادة تمويل التسليفات العقارية تحت وصاية الدولة في السابع من سبتمبر.

- بنك الأعمال الأميركي "ليمان براذرز" وُضع في 15 سبتمبر تحت حماية قانون الإفلاس قبل تصفيته. واشترى البنك البريطاني "باركليز" أنشطته الأميركية، في حين اشترى البنك الياباني "نومورا هولدينغ" الأنشطة في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

- "بنك أوف أميركا" اشترى بنك الأعمال الأميركي "ميريل لينش" في 15 سبتمبر.

- تأميم المجموعة الأميركية العملاقة في مجال التأمين "إي آي جي" في 16 سبتمبر لتفادي إفلاسها.

- اشترى بنك "لويد تي إس بي" منافسه البريطاني "إتش بي أو إس" رابع بنك في بريطانيا من حيث الرملة في 15 سبتمبر.

- بنكا الأعمال المستقلان "غولدمان ساكس" و"مورغان ستانلي" اضطرا في 21 سبتمبر إلى التحول إلى مجموعتين مصرفيتين قابضتين.

- ويحصل "غولدمان ساكس" على تمويل بقيمة خمسة مليارات دولار من الملياردير وارن بوفيت، و"مورغان ستانلي" يفتح رأسماله أمام البنك الياباني "ميتسوبيشي يو إف جي".
- المجموعة الأمريكية "واشنطن ميوتشوال" سادس بنك أميركي من حيث الأصول أعلنت إفلاسها في 25 سبتمبر، وقد أغلقتها السلطات الأمريكية ونظمت التحويل الفوري لودائعها إلى منافسها "جي بي مورغان تشيز" مقابل 9.1 مليارات دولار.
- انهارت المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في 28 سبتمبر، لكن السلطات في بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا قررت ضخ ما مجموعه 11.2 مليار يورو لتمويل "فورتيس" مقابل حصص في رأسمال المؤسسة.
- تم تأميم البنك البريطاني "برادفورد آند بينغلي" وتصفيته في 29 سبتمبر، وهو المؤسسة المالية البريطانية الرابعة التي تفقد استقلاليتها منذ بداية أزمة الائتمان الدولية.
- اشترى "سي تي غروب" مصرف "واكوفيا" رابع بنك أميركي من حيث الأصول، في 29 سبتمبر بإشراف الحكومة.
- في آيسلندا أعلنت الحكومة في 29 سبتمبر شراء 75% من رأسمال "غلينير" ثالث بنك في البلاد الذي يعاني من نقص السيولة بقيمة ستمائة مليون يورو.
- أفلت البنك الألماني الخاص "هيو ريل استيت" المتخصص في الشأن العقاري، من الإفلاس في 29 سبتمبر بفضل فتح خط ائتمان بقيمة 35 مليار يورو بكفالة الدولة بصورة رئيسية.

خلاصة الفصل:

لقد أدت التطورات المصرفية الحالية إلى عولمة مستمرة للنشاط المصرفي، وكذا تحديات مواجهة المنافسة العالية يتطلب الحاجة الماسة إلى الحفاظ على قطاع مالي سليم وفعال عن طريق اتخاذ بعض التدابير لمواجهة تحديات العولمة وظهور بعض التحولات المصرفية وفي أعمال المصارف سواء كانت هذه التدابير تنظيمية أو تسييرية .

ومع تزايد وتوسع أنشطة المصارف، برزت معايير دولية تهدف إلى تقريب المستويات بين المصارف الدولية لتسهيل عمليات التعامل وتقوية استقرار النظام المصرفي الدولي ويعد معيار كفاية رأس المال أبرز هذه المعايير وأوسعها استخداما.

كما أن لتحرير التجارة دورا هاما في قطاع الخدمات في العديد من الدول من خلال الصفقات التي تجري عبر الحدود ومن خلال كذلك الاستثمارات الأجنبية. وتعد الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات المالية (الجاتس) المنبثقة عن جولة الأورغواي، أول اتفاقية تحكم الخدمات بما فيها الخدمات المالية. وبهذا قد مست بشكل مباشر المصارف .

لقد وجدت المصارف الشاملة والافتراضية سوق رائجة من جراء هذه التطورات حيث أصبحت المصارف تشمل كل الميادين : التعاملات المالية والاقتصادية والتجارية. وبهذا فهي إستراتيجية هادفة إلى تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المصارف، كما أنها تصبح قادرة ومع ازدياد درجة التحرير من مختلف المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.

ومع ازدياد درجة التحرير المالي وموجه العولمة المالية أنشأت مصارف متعددة الجنسيات ومصارف الافشور وهذا من شأنه أن يزيد من حدة المنافسة المصرفية وتحسين نوعية وجودة الخدمات المصرفية المقدمة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للإندماج المصرفي

تمهيد:

ان المتتبع للعلاقات الاقتصادية الدولية في العقدين الأخيرين من القرن المنصرم بداية القرن الحالي يلحظ مدى التغيرات التي تلاحقت على مختلف الأصعدة، فقد شهد هذان العقدان انهيار النماذج الاشتراكية والتحول نحو آليات السوق، وإقرار اتفاقية منظمة التجارة العالمية (التي تناولت أول مرة قطاع الخدمات الذي يضم الخدمات المالية والمصرفية التي تعد عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة) كما تزايدت التوجهات نحو إقامة التكتلات التجارية ومناطق التجارة الحرة، وتساعد دور الشركات المتعددة الجنسية في المجالات كافة، وهذا ما جعل الاقتصاد العالمي يتسم بسمة تحرير التجارة والاستثمار والاتجاه نحو العولمة ولعل أبرز تجلياتها تمثلت بالعولمة المالية (المصرفية) التي عكست أداء الفعاليات الاقتصادية إذ أصبحت بفعالها معدلات نمو رؤوس الأموال الدولية تزيد على معدلات نمو التجارة والدخل العالميتين وغدت حركة رؤوس الأموال وليست التجارة هي القوة الدافعة للاقتصاد العالمي.

إن هذه المتغيرات العالمية عملت على تشجيع الاندماجات بين الشركات العالمية، ولا سيما داخل القطاع المصرفي الذي يحظى بأهمية كبيرة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لأن خلق الكيانات المالية الكبيرة ستكون مسأله حاسمه في المنافسة بين أطراف هذا النظام، لذلك يسعى الجميع إلى إعادة هيكلة الأسواق المصرفية بما يكفل قيام أسواق مصرفية ملائمة للتحويلات البنوية المتسارعة في الصناعة المصرفية بفعل التطور التكنولوجي وسرعة الإنجازات العلمية في مجالات المعلوماتية والاتصالات.

المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي.

شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من المستجدات وعرفت الكثير من التطورات التي بدأت تظهر مع موجة التحرير المصرفي والعملة المالية وفرضت انفتاحا يماشى واقتصاديات الدول المتقدمة وتستدعي ضمن أشياء أخرى بنوك ذات موارد مالية كبيرة وهنا بدأت تبرز اتجاهات جديدة لدى المصارف العالمية لمواكبة التطورات التكنولوجية وتيارات العملة المالية ومواجهة المنافسة القوية من خارج القطاع المصرفي وتمثلت أهم هذه الاتجاهات في تزايد عمليات الاندماج المصرفي، وذلك بهدف تكوين كيانات مصرفية عملاقة قادرة على المنافسة على المستوى الدولي وتستطيع الالتزام بمقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى التمكن من الاستثمار في تكنولوجيا الصناعة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم الاندماج المصرفي وأنواعه.

عرف القطاع المصرفي في دول العالم بعض التحولات والمستجدات حتمت على البنوك زيادة قدرتها على التواجد والاستمرار ولأجل ذلك أستوجب على هذه البنوك أن تتحد وتندمج وتتكتل وهنا ظهر الاتجاه نحو الاندماج المصرفي.

أولا - تعريف الاندماج المصرفي وأبعاده:**1-تعريف الاندماج المصرفي**

أ- التعريف اللغوي للاندماج: الاندماج في اللغة مصدر اندمج مشتق من الفعل الثلاثي المجرد دَمَجَ. ويقال دَمَجَ الليل - دموجاً أي اظلم، ودمج الحيوان، أي أسرع وقارب الخطو، ودَمَجَ على القوم أي دخله بغير استئذان¹ واندماج، دَمَجَ الشيء دخل في غيره واستحكم فيه وكذلك (اندماج) و(ادماج). وأيضا ادماج الشيء لفه في ثوبه².

ب- التعريف الإصطلاحي للاندماج: يمكن تعريف الاندماج المصرفي من ناحيتين هما:

- من الناحية القانونية: ربط الاندماج بنظام قانوني يؤدي إلى تطبيق القواعد الخاصة بهذا النظام القانوني، ويتأسس الاندماج على أنظمة قانونية أخرى لا تهتم بنوع الاندماج أو الدوافع الاقتصادية التي أدت إليها بل تهدف إلى الوقوف على آثار الاندماج في مواجهة المساهمة وآثارها على أموال الشركات المندمجة وعلاقتها

¹ - المعجم الوسيط، الجزء الأول، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1960، ص ص295-296.

² - محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981، ص210.

بعضها البعض وبالعكس، كما انه ذو طبيعة عقدية يقوم على الإرادة بين شركتين أو أكثر بمقتضاها يتم اتفاقهما على وضع أعضائها وأموالها في شركة واحدة.¹

وأيا كانت طريقة الاندماج بالامتصاص، بالتجمع، بالتوحيد أو بالضم فانه يقوم على أربع عناصر²:

- شركتان أو أكثر قائمتان قبل الاندماج.

- باتفاقية اندماج تربط بين الشركات المعنية.

- فناء الشخصية المعنوية للشركة المندمجة.

- من الناحية الاقتصادية: تعددت التعريفات في مجال اقتصاديات البنوك فيما يتعلق بالاندماج المصرفي بين ثلاثة مفاهيم هي: الاندماج، الدمج، الاستحواذ.

إن الدمج يوحي بان تلك العمليات تتم من خلال تدخل الحكومة أو تنظيم من الجهة الرقابية والسلطات النقدية. أما الاستحواذ فيشير إلى أن عمليات الاندماج تتم بين بنك كبير وآخر صغير أو أكثر فيذوب البنك الصغير في البنك الكبير.

ج- مفهوم الاندماج المصرفي:

- تعريف أول: اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة اعلي وفعالية اكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد³.

تعريف ثاني: الاندماج المصرفي هو عملية توحيد بنكين أو أكثر وظهورهم في كيان واحد جديد والاندماج هو ضم احد البنوك لبنك آخر بإضافة أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج واتخاذ اسم البنك الدامج من خلال مجموعة من العمليات المالية والمحاسبية والقانونية والإدارية⁴.

تعريف ثالث: الدمج هو اتفاق بين مصرفين أو أكثر على ضم كافة مواردها واتحادهما في وحدة واحدة بحيث يصبح الناتج كيانا واحدا له شخصية اعتبارية مستقلة عن المصارف التي اندمجت وفقدت بالتالي شخصيتها الاعتبارية المستقلة⁵.

1 - احمد محمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة 1997، ص 25.

2 - احمد محمد محرز، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 153.

4 - هالة حلمي السعد، اندماج البنوك الدوافع والاثار، سلسلة اوراق بحثية، جامعة القاهرة، عدد 22، مارس 2000 ص 11.

5 - مدحت الخراشي، اندماج المصارف العربية هو الخيار الاستراتيجي، 20 http://www.siironline.org/a la bwab/edar-% 20 eqtesad (27) /250.htm، اطلع عليه على الموقع التالي بتاريخ: 2010/06/10

2- أبعاد الاندماج المصرفي:

نظرا لكون الاندماج المصرفي انتقال من وضع تنافسي إلى وضع تنافسي أفضل فهو يحاول تحقيق ثلاثة أبعاد هي¹:

أ- البعد الأول: المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى العملاء والمتعاملين من خلال:

- تقديم خدمات مصرفية بأقل تكلفة وأعلى جودة وفي أحسن الشروط والوصول إلى أقصى عائد.
- تسويق الخدمات المصرفية بشكل أحسن من حيث الترويج والإعلان والتوزيع.

ب- البعد الثاني: خلق وضع تناسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار

ج- البعد الثالث: إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة ومن ثم يكتسب الكيان المصرفي الجديد شخصية أكثر نضجا.

ثانيا- أنواع الاندماج المصرفي:

تختلف عمليات الاندماج المصرفي حسب إختلاف الدوافع والظروف، وهذا ما يميز كل نوع ويجعل له دوافع إستخدام. في الواقع الاندماج بين مصارف من نوع ونشاط واحد أي مصارف تجارية أو مصارف متخصصة يطلق عليه إسم الاندماج الأفقي، وقد يتم الاندماج بين مؤسسات مالية تنشط في مجالات مترابطة كالمصارف وشركات التأمين أو مايسمى بالاندماج العمودي ولتوضيح هذه الاختلافات سنحاول التطرق إلى تصنيفات الاندماج المصرفي حسب طبيعة النشاط وحسب العلاقة بين أطراف العملية.

1- الاندماج المصرفي من حيث نشاط الوحدات المندمجة:

طبقا لهذا المعيار يصنف الاندماج إلى الأنواع التالية¹:

أ- الاندماج المصرفي الأفقي: هو ذلك النوع الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو في أنشطة مترابطة فيما بينها، مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار أو البنوك المتخصصة، وهنا يكون المعيار هو تماثل النشاط وتشابهه، ومعظم حالات عمليات الاندماج المصرفي التي تمت في دول العالم المختلفة هي من نوع الاندماج الأفقي، ويعاب على هذا النوع من الاندماج أنه يترتب عليه نوع من الاحتكارات المصرفية العملاقة في السوق المصرفية، الأمر الذي أستدعى وجود تنظيمات حكومية لمنع ومكافحة هذه الاحتكارات، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينيات حيث كانت معظم الاندماجات التي حدثت

¹ - بركان زهية، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينة بن بوعلوي بالشلف، العدد 02 الصادر في ماي 2005 - الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر- 2005، ص: 175.

في هذه الفترة تعمل في نفس النشاط، وهو الأمر الذي أدى بالسلطات التشريعية الأمريكية إلى سن القوانين التي تحد من مثل هذا النشاط ضمانا لسيادة المنافسة.

ب- الاندماج المصرفي الرأسي¹: وهو ذلك النوع من الاندماج الذي يتم عادة بين البنوك الصغيرة، في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي عادة ما يكون بنك أكبر، بحيث تتحول تلك البنوك الصغيرة وفروعها المختلفة إلى امتداد للبنك الرئيسي.

كما ينصرف الاندماج الرأسي إلى استحواذ منشأة تعمل في نشاط معين على منشأة تعمل في نشاط مكمل للمرحلة الانتاجية للمنشأة الراغبة في الاستحواذ سواء سابق أو لاحق للعملية الانتاجية.

ج- الاندماج المصرفي المختلط: يعرف على أنه يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة في ما بينها، كأن يتم بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة، أو بين أحد البنوك المتخصصة وأحد بنوك الاستثمار والأعمال. ويوجد ثلاث أنواع من الاندماجات المختلطة وتتمثل في فما يلي :

- الاندماج بغرض امتداد المنتجات بتوسيع خطوات إنتاج الشركات.
- الاندماج بغرض الامتداد الجغرافي للسوق على شركتين.
- الاندماج بغرض تنويع البحث، ويشمل أنشطة تجارية، وغير مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن أن تكيف على أنها امتداد للسوق.

2- الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

تبعاً لهذا المعيار ينقسم الاندماج المصرفي إلى الأنواع التالية¹:

أ- الاندماج الطوعي أو الإرادي: يسمى أيضاً هذا الاندماج بالاندماج الودي والذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج وتتم العملية أو هذا الاندماج المصرفي إنطلاقاً من رغبة إحدى البنوك (البنك الدامج) في الحصول على بنك آخر وهو البنك المندمج وذلك من خلال تقديم عرض شراء لمجلس إدارة هذا الأخير ومن ثم تقوم إدارة كل مصرف بتقديم كتاب إلى مساهمي كلا البنكين، مشجعة قرار الموافقة على هذه العملية، في حالة عدم وجود أي اعتراضات سواء من المساهمين أو السلطات التنظيمية والحكومية على عملية الاندماج، يقوم البنك الدامج بشراء أسهم البنك المندمج عن طريق الدفع النقدي أو في شكل أوراق مقابل قيمتها كالسندات أو الأسهم. عادة ما تشجع السلطات النقدية هذا النوع من عمليات الاندماج الإرادية لما تبديه من درجة وعي والتزام لكلا الطرفين، بالإضافة إلى مختلف مزايا وفوائد هذا الاندماج كتوفير الموارد المالية اللازمة للبنوك التي تمكنها من ممارسة نشاطها بكفاءة ومحاولة الاستمرار في محيط تتحكم فيه دواليب العمولة والمنافسة.

¹ - بنك مصر، عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي، أوراق بنك مصر البحثية، العدد الخامس، 1999، ص 17

ب- الاندماج القسري¹: ينشأ الاندماج القسري أو بمعنى أدق الدمج القسري إثر تدخل السلطات النقدية في العديد من الدول لتصحيح وضع بعض البنوك المتعثرة أو التي هي في حالة عسر أو إفلاس وعليه تعثر هذه البنوك يفرض حتمية دمجها داخل بنوك أخرى أكثر نجاحاً وسلامة. وعليه اللجوء إلى هذا النوع من الاندماجات هو حالة استثنائية تفرضها متطلبات ومتغيرات أوضاع البنوك داخل الجهاز المصرفي، لأن الاندماج القسري سيكون في هذه الحالة الحل النهائي أمام السلطات لتصفية هذه البنوك المتعثرة التي غالباً ماتفضل فكرة الدمج وتسعى لإنجاحها، لأنه في خلاف ذلك وضعها المالي يدفعها إلى الزوال. عادة ما يرتبط الاندماج القسري بكثير من القوانين المشجعة على العملية كالإعفاءات الضريبية أو منح البنك الدامج قروض المساعدة مقابل تعهده بكافة الالتزامات الخاصة بالبنك المندمج.

وهكذا فإن الدمج القسري أو الإجباري يفرض عادة من قبل السلطات النقدية، كما يستخدم لإعادة هيكلة القطاع المصرفي في أوقات الأزمات²، ولكن يجب أخذ هذا الأسلوب من الاندماج بحذر وربطه بشروط لأنه ليس بالضرورة كل بنك متعثر يستوجب دمج بل يستدعي الأمر تحديد ضوابط وشروط لذلك.

ج- الاندماج المصرفي العدائي: اندماج لا إرادي يحدث ضد رغبة البنك المستهدف، ويتم عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على مقدرات الشركة ذات إمكانيات جيدة، ولذلك الشركات القوية والناجحة في السوق تضع أنظارتها تجاه هذه الشركات للاستيلاء عليها وتغيير الإدارة الضعيفة بإدارة قوية، تتمكن من الاستغلال الأمثل لإمكانيات هذه الشركة.

3- معايير أخرى لتصنيف الاندماج المصرفي:

أ- الاندماج المصرفي بالابتلاع التدريجي: يتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر تدريجياً، من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك الذي يتم ابتلاعه.

ب- الاندماج بالحيازة: يتم من خلال شراء أسهم البنك الذي يتم إدماجه أو المندمج.

ج- الاندماج بالامتصاص الاستيعابي: يتم من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان.

د- الاندماج بالضم: يقوم على مجلس إدارة موحد للبنكين معا.

هـ- الاندماج بالمزج: يتم من خلال إحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر لينتج كيان مصرفي جديد هو خليط بين البنكين.

¹ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 339.

² - بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص 185.

المطلب الثاني: نظريات الاندماج المصرفي، دوافعه ومحدداته.

الاندماج المصرفي كظاهرة اقتصادية تعرفها البنوك، تستند إلى مجموعة من النظريات تفسر أسباب قيام البنوك بنهج الاندماج، كما توجد جملة من الدوافع من وراء القيام بها كما لها جملة من المحددات.

أولاً- نظريات الاندماج المصرفي:

هناك عدة نظريات توضح أسباب القيام بالاندماجات من ضمنها ما يلي:

1- نظرية تعظيم القيمة:

ترى هذه النظرية أن الاندماج سببه الأساسي تعظيم قيمة البنك، وتنقسم هذه النظرية إلى ثلاثة أقسام:

أ- نظرية الكفاءة:

يتم التخطيط للاندماج بإحداث حالة من الذوبان بين الشركات المندمجة لتوليد أرباح أكبر مما لو حققته كل شركة منفصلة، وهناك ثلاثة أنماط للذوبان بين البنوك المندمجة¹:

- الذوبان المالي: وبموجبه تتمكن البنوك المندمجة من الحصول على رأس مال جديد بتكلفة قليلة نتيجة الزيادة في حجمها.

- ذوبان العمليات: ويتم ذلك من خلال ترابط العمليات ونقل البنوك، وإدماج الخبرات مثل توحيد جهود الإعلان أو التوزيع أو تقديم الخدمات وتكاملها، أو تبادل نتائج وخبرات البحوث والتطوير.

- الذوبان الإداري: ويتحقق إذا كان مديروا البنوك العارضة للاندماج يقومون بتطبيق نظم وأساليب إدارية أفضل من البنوك الأخرى المستهدفة للاندماج وتحقق تلك الأساليب والنظم الإدارية زيادة مستويات الفاعلية بعد الاندماج.

ب- نظرية الاحتكار:

وهذه النظرية تفترض أن أرباحاً طائلة يمكن أن تتحقق بالسيطرة على السوق وإمساك زمام القوة، فالبنوك المندمجة تستطيع التحكم في السعر ومستوى جودة الخدمات بما يساعد على زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف بشكل كبير، علاوة على ما يتوفر لدى البنوك المندمجة من ميزة استغلال الفرص المتاحة، بل والتواطؤ أحياناً مع البنوك الأخرى المنافسة لتوزيع الفرص وتكييفها وفقاً لمصالحها².

¹ مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة الجهاز المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان 2010، ص 117.

² فضل علي ناجي، الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم لدمج البنوك اليمينية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006، ص 09.

ج- نظرية القيمة:

وهذه النظرية ترى أن المديرين الذين تراودهم فكرة لإدماج بنوكهم مع بنوك أخرى لديهم معلومات أفضل عن قيمة البنوك المستهدفة للاندماج بدرجة تفوق توقعات المستثمرين أو المعلومات المتاحة في سوق الأوراق المالية وأن تلك البنوك في حالة اندماجها سوف تزداد قيمتها السوقية.

2- نظريات الكفاية:

تشير هذه النظريات إلى أن عمليات الاندماج أو الأشكال الأخرى لإعادة تخصيص الأصول هامة جدا من ناحية كونها تحقق منافع اجتماعية وهي تشمل بصفة عامة تحسين أداء الإدارة أو تحقيق صيغة للتعاون من خلال صيغة $(5=2+2)$ ¹، ونذكر هذه النظريات في ما يأتي:

أ- نظرية الكفاية التفاضلية: تعني هذه النظرية أنه إذا كانت إدارة البنك (أ) أكثر كفاية من إدارة البنك (ب) وإذا قام البنك (أ) بالاستحواذ على البنك (ب) ثم قام بتوصيل مستوى كفاية البنك (ب) إلى مستوى كفاية البنك (أ) فإن الكفاية ترتفع من خلال الإندماج ويحقق هذا الأمر مكسبا شخصيا في الوقت نفسه، وسوف يرتفع مستوى الكفاية في الاقتصاد من خلال القيام بمثل هذه العمليات من الاندماج.

ب- نظرية الإدارة غير الكفؤة: إن الإدارة غير الكفؤة لا تؤدي المهام المطلوبة منها على الرغم من أهمية ذلك، وقد تستطيع مجموعة إدارية أخرى إدارة الأصول في نفس مجال النشاط بكفاءة أعلى، وإذا كان الأمر كذلك فإن ذلك يعتبر سببا منطقيًا للاندماج المتنوع، وتكون هذه النظرية أساسا للاندماج بين البنوك ذات الأعمال غير المرتبطة ببعضها البعض.

ج- نظرية التعاون التشغيلي: يمكن القيام بالتعاون التشغيلي من خلال عمليات الاندماج الأفقية أو الرأسية أو المتنوعة، وتفترض النظرية التي تركز على التعاون التشغيلي وجود اقتصاديات الحجم في الصناعة وأنه قبل الاندماج تقوم الشركات بالتشغيل، عند مستويات معينة من النشاط لا تحقق وفورات الحجم الأساسية.

ويعتبر الاندماج الرأسي من المجالات التي يمكن فيها تحقيق اقتصاديات التشغيل فاتحاد الشركات في عدة مراحل مختلفة من الصناعة ربما يقدم تنسيق أكثر تأثيرا للمستويات المختلفة ويشير الجدل إلى أنه يمكن تجنب تكاليف الاتصال والأشكال المختلفة للمساومة عن طريق الاندماج الرأسي.

3- نظرية بناء السيطرة :

إن الاندماج وفقا لهذه النظرية يتم التخطيط له وتنفيذه من قبل المديرين لتعظيم منافعهم الشخصية بغض النظر عن مصالح وأهداف حملة الأسهم وذلك لأن قوة هؤلاء المديرين ومراكزهم ومستقبلهم الوظيفي ومنافعهم الشخصية ترتبط ارتباطا مباشرا بحجم الشركة ومعدل نموها¹.

¹- طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 43

4- نظرية المعلومات والإشارات:

لقد أشارت بعض الأبحاث إلى أن أسهم الشركة المستهدفة في عروض الاندماجات تتجه نحو إعادة التقييم للأعلى حتى إذا فشل العرض المقدم يتم إعادة النظر فيه، ومن الافتراضات التي تركز على هذه الملحوظة العلمية هو أن المعلومات الجديدة تتولد نتيجة لعرض الاندماج فتستمر عملية إعادة التقييم، ويمكن التمييز بين شكلين من أشكال افتراضات المعلومات²:

الأول: هو أن عرض الاندماج هذا يقدم معلومات تشير إلى أن أسهم البنك المستهدف قد أسيء تقديرها وأن العرض يستعجل السوق لإعادة تقييم هذا البنك.

الثاني: يشير إلى أن عرض الاندماج يثير البنك المستهدف لتنفيذ إستراتيجية أعمال خاصة به.

5- نظرية الإزعاج أو القلق:

تقوم هذه النظرية على أن الاندماج يحدث عندما يوجد تباين في التقييم بين كل من البائع والمشتري في فترات الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى التباين في تقدير حجم المخاطر الناتجة عند تلك التقلبات الاقتصادية.

ثانيا- دوافع الاندماج المصرفي:

الاندماج المصرفي هو نوع من أنواع التغيير التنظيمي للبنوك المندمجة وكظاهرة تغيير تنظيمي فإن له دوافع متعددة نذكر أهمها:

1- الاندماج المصرفي قصد تحقيق اقتصاديات الحجم:

تتيح عمليات اندماج البنوك فرصة للتكامل مع حجم أكبر من الأعمال والاستفادة من انصهار الإمكانيات والمزايا التنافسية للمصارف المنفردة ومع هذه العمليات فإن متوسط تكلفة العمليات والأعمال للمصرف الناشئ عن عملية الاندماج تنخفض، ويصبح بذلك البنك ذا قدرة تنافسية أقوى وأفضل.

إذ أن الاندماج يؤدي إلى تجميع الموارد والإمكانيات لمؤسستين بحيث تكون العوائد الكلية الناجمة من الجمع تتجاوز العوائد الكلية للمشاركين قبل الاندماج وأن وصف النتائج يكون كالتالي $(2+2=5)$ وتعني هذه المعادلة أن دمج المؤسستين سيكون أكثر ربحية من مجموع أرباح كل منهما على حده بفعل الأثر التآزري Synergistic Effect³، والذي يساهم بتحقيق وفورات الحجم الكبير أو ما يسمى وفورات النطاق

¹ - فضل علي ناجي، مرجع سبق ذكره، ص10.

² - طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، مرجع سابق، ص49.

³ - عبد الكريم جابر شنجار العيسوي، دراسة تحليلية لظاهرتي الاندماج و الاستحواذ الاقتصاديين مع التركيز على القطاع المصرفي، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005، ص128.

Economies of scale، وهي إما ان تكون **داخلية أو خارجية**، والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة الإيرادات وخفض التكاليف ومن ثم زيادة الأرباح الصافية¹، وعند حدوث الاندماج المصرفي تتحقق الوفورات التالية:

أ- وفورات داخلية: تنتج عن مزج تكنولوجيا المعلومات للبنكين المندمجين وامكانية التوسع في الاعتماد على الأساليب الحديثة في نشاط البنك والتي يستطيع البنك الكبير أن يستوعب تكلفتها المرتفعة وينعكس على جودة العمليات المصرفية خاصة الروتينية منها.

ب- وفورات إدارية: تنتج من إمكانية جذب واستقطاب أفضل الكفاءات المصرفية وإتاحة الفرصة لتدريب العمالة وإعدادها وتوفير الخدمات اللازمة لها، مما ينعكس ايجابيا على حجم العمل وتكاليف أدائه وتحسين الإنتاجية ورفع مستوى أداء العمليات وتفعيل الرقابة الداخلية للمصرف.

ج- وفورات خارجية: تنتج من إمكانية استفادته من شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين سواء بالنسبة لحدود التسليف أو بالنسبة للعمولات وغيرها ويعود هذا بالطبع لحجم الأموال الخاصة بالبنك وملاءمته وزيادة حجم تعامله مع البنوك الأخرى.

د- وفورات ضريبية: التي تتحقق نتيجة للاندماج المصرفي، حيث يمكن للكيان المصرفي الجديد استخدام أرباح أو خسائر احدهما في تحقيق وفورات ضريبية للكيان المصرفي الجديد .

هـ- وفورات مالية²: البنوك المندمجة تصبح أقوى ماليا وفي وضع أفضل للتخصص في ميادين عمل محددة ومتنوعة، الأمر الذي يتوافق غالبا مع خلق إيرادات داخلية متخصصة في ميادين العمل المتنوعة، والتي يتسع عملها في ظل عمليات الاندماج حتما، كما أن الوضع المالي الجيد يجعل البنوك المندمجة اقدر على الحصول على التمويل من الأسواق المالية، كما أنها تكون أكثر ضمان للحصول على دعم الحكومة في أوقات الأزمات.

2- الاندماج المصرفي لرفع القيمة السوقية للمصارف المندمجة:

إذ يوفر الاندماج للمصارف المندمجة قيمة سوقية أكبر مما كانت عليه هذه المصارف بصورة منفردة فضلا عن زيادة قدرة البنوك المندمجة على الإقراض في المستقبل، كما إن الاندماج يؤدي إلى زيادة القدرة التمويلية للمؤسسات المندمجة مما يعطيها دفعة قوية نحو التطور والتقدم والاستثمار أكثر ويمكنها من زيادة وتنويع أنشطتها ويعمل على تخفيض المخاطرة ويحسن العائد ومن ثم يجعلها تعمل في ظل اقتصاديات الحجم³.

¹ - جاسم عيدان براك المعموري، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين كفاءة الأداء - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، ص44.

² - هالة حلمي السعيد، مرجع سابق، ص 17.

³ - رنا ادور سعيد قصير، تقويم اداء المصارف العراقية المشاركة مع المصارف الأجنبية في عملية المشاركة وبعدها، معهد المحاسبين القانونيين، 2007، ص31.

3- الاندماج المصرفي لزيادة القدرة التنافسية:

إن الاندماج المصرفي كما ذكر سابقا هو احد متغيرات العولمة فهو حتمي لزيادة القدرة التنافسية من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، ومحصلة كل ذلك هو تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفي الجديد من السوق المصرفية العالمية والمحلية، اذا ارتفعت القدرة التنافسية للمصارف من جراء ذلك في السوق الدولية، ذلك انه عندما تندمج مؤسسة ما في دولة معينة مع مؤسسة ثانية في دولة أخرى فإنها سوف تستحوذ على حصة المؤسسة الثانية في سوق الدولة الأخرى إضافة إلى حصتها السابقة، مما يقود إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المندمجة في كلا السوقين.

4- الاندماج المصرفي بغرض تحقيق التوسع والنمو:

غالبا ما يوفر الاندماج للمصرف الدامج إمكانيات التوسع والنمو بكلفة اقل، فالبنك المندمج لديه فروع مجهزة وزبائن موزعون على أسواق لهم فيها وزن وحصة. وعليه فالمصرف الجديد الدامج يحظى بميزة صرف جهد ووقت للوصول إلى الزبائن، فضلا عن تحسين مستوى الخدمات المقدمة وتنشيط الأداء وتعزيز المكانة في السوق المصرفية وزيادة حصته فيه. إن العمل المصرفي كما يسعى إلى زيادة حجم الودائع، يقوم بأقراضها وتفعيلها في الدورة الاقتصادية، لذلك فالفرصة متاحة أكثر للمصرف الجديد بان يزيد حجم تسهيلات المقدمة للزبون في ضوء الزيادة في ودائعه وفي أمواله الخاصة.

5- تنمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الاندماج المصرفي:

تتيح عمليات التجميع للمصارف من توسيع إمكانياتها على استقطاب الكفاءات البشرية من داخل البلد وخارجه، وتنمية مؤهلات ومهارات وخبرات المدراء والموظفين، ومكافأة الموارد البشرية الناجحة والواعدة¹.

6- الاندماج المصرفي للارتقاء بالمنافسة التنظيمي: الاندماج يحسن مناخ العمل ويعيد توزيع الموارد البشرية بما يتفق والاعتبارات الاقتصادية لتشغيل الوحدة المصرفية وهو ما ينعكس إيجابا على الإرباح التي ستحقق بل سينعكس على الحوافز وزيادة الإنتاجية للعمالة وزيادة قدرة المصرف على تنمية المهارات البشرية للعاملين².

7- الاندماج المصرفي لتقليل عدد المصارف غير المجدية اقتصاديا:

والتي تستمد وجودها فقط من عنصرا التفاخر والمباهاة مما يساعد على الانطلاق السليم والأداء المتميز وعلى تحقيق الاستخدام الأفضل والأمثل للموارد مع عناصر الإنتاج المتوفرة.

¹ - اتحاد المصارف العربية، عمليات الدمج والاستحواذ في المنطقة هل بدأ عصر المصارف العربية العملاقة، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 217، مجلد 19، كانون الثاني، 1999، ص 63.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديا البنوك، مرجع سابق، ص 167.

ثالثاً- محددات الاندماج المصرفي.**1- تحديد اهداف البنك الجديد والتحقيق من معايير الاندماج:**

- في عملية الاندماج المصرفي لابد من تحديد الأهداف طويلة الأجل للكيان المصرفي الجديد والتحقق من مجموعة المعايير الحاكمة لعملية الاندماج المصرفي التي لا ترتبط بتلك الأهداف ومن أهمها:
- مدى تحسن الإيرادات المستقبلية من خلال الاندماج المصرفي.
 - مدى التحسن في إدارة المخاطر ودرجة انخفاض تلك المخاطر المصرفية.
 - مدى تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المئوية المتاحة للبنوك المندمجة.
 - درجة التكنولوجيا المالية والمصرفية التي يمكن الحصول عليها في ظل الاندماج المصرفي.
 - مدى إمكانية استيفاء شروط الملاءة وكفاية رأس المال وفقاً لقواعد بازل.
 - مدى تحقق انخفاض في تكاليف التمويل وبما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة.
 - مدى إتاحة الفرصة لإنشاء أنشطة جديدة تتوافق مع التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية.
 - مدى القدرة على تعظيم فرص الاستثمار المرشحة نتيجة لهذا الاندماج، وبالتالي تتحدد الأهداف طويلة الأجل للكيان المصرفي الجديد في حالة الاندماج بل يتحدد نوعية النمو المطلوب لهذا الكيان .

2- سلامة السياسات المصرفية للكيان المصرفي الجديد:

بعد عملية الاندماج لابد من التحقق من سلامة السياسات المصرفية للكيان المصرفي الجديد وهذا من منطلق ان الوحدات المصرفية الأخرى ليست هي الأكبر فقط، ولكن هي الأكثر سلامة مهما كان حجمها.

3- موقف الادارة والعاملين في البنوك محل الاندماج:

حيث توجد معارضة من الادارة وخاصة ان تحقيق الاندماج يحتاج إلى إعادة هيكلة ادارة البنكين الداخليين في الاندماج، والمدخل إلى نجاح ذلك هو ضرورة النظر إلى ادوار ومواقع كل ادارة في اطار الاهداف طويلة الاجل المرغوب تحقيقها .

ومن ناحية اخرى قد يكون هناك مشكلات للعمالة يجب العمل على حلها وتحقيق إعادة هيكلة للعمالة تعظم العائد للكيان المصرفي الجديد.

4- فعالية الرقابة المصرفية على عملية الاندماج المصرفي:

لابد من التأكد من مدى فعالية الرقابة المصرفية على عملية الاندماج المصرفي، ورفع كفاءة الرقابة المصرفية وتدعيم الملاءة المالية وتطوير التشريعات المصرفية وتحديث الإدارة المصرفية حيث ان الاندماج لا يغني عن توافر نوع من الرقابة المصرفية الفعالة في البنوك المندمجة ذاتها لا يتعارض مع طبيعة العمليات المصرفية والمالية التي يجب أن تؤدي بالدقة الكافية وبأسلوب سريع وغير معقد.

5- استمرار درجة من المنافسة:

لا بد من استمرار درجة من المنافسة بعد إجراء عمليات الاندماج المصرفي ومنع حدوث الاحتكار من خلال القوانين اللازمة الذي يمكن أن تنشأ من انخفاض عدد البنوك العاملة في السوق المصرفي.

6- الوقوف على تكاليف الاندماج المصرفي وتحديد حجمها:

يجب تحديد حجم تكاليف الاندماج المصرفي حيث هناك نوعين من التكاليف هي تكاليف الوكالة نتيجة للاندماج وتكاليف إعادة الهيكلة التي تسبق عملية الاندماج

7- التغير المحتمل في ربحية السهم للكيان المصرفي الجديد:

وتجري الدراسات اللازمة للتغير المحتمل في ربحية السهم للكيان المصرفي الجديد بدقة عالية، وتصور المستويات المستقبلية للربحية وأسعار الأسهم الجديدة.

8- وجود خطة حوافز محكمة للعاملين في الكيان الجديد:

ضرورة وجود خطة حوافز محكمة للعاملين في الكيان الجديد يساعد على نجاح الاندماج المصرفي وفي نفس الوقت لا بد من توافر مجلس إدارة للكيان الجديد أكثر تناسبا مع الأوضاع الجديدة بعد الاندماج المصرفي المنشود يتميز بالكفاءة وتزايد القدرة على تسويق المنتجات المصرفية والتعامل مع التكنولوجيا المصرفية، ويزيد من ربحية الكيان الجديد، ويعظم العائد، ويزيد من القدرة التنافسية في ظل العمولة .

9- تماثل الرؤية بالنسبة لملاك ومديري البنوك المندمجة:

وجود تماثل في الرؤية بالنسبة لملاك ومديري البنوك المندمجة وأهمية توافر ثقافة مؤسسية لدى المصرفيين تتسم بالتقارب والقوة والتطور، بالإضافة إلى القدرة على التغيير حيث أن المشاكل المعهودة في هذا الإطار متنوعة أهمها اختلاف ثقافة المؤسسة.

المطلب الثالث: دور الاندماج المصرفي في دعم القدرة التنافسية**أولاً- دور الاندماج المصرفي في دعم القدرة التنافسية بين البنوك:¹**

نقلت التقارير الصحفية أخبار الاندماجين شركتين أمريكيتين في الخدمات المالية في صفقة قيمتها 140 مليار دولار وهما شركة سيتكوب المصرفية العملاقة ومجموعة ترافلز جروب الضخمة للخدمات المالية، لتكوين شركة عالمية يطلق عليها سيتيجروب لتقديم خدماتها لأكثر من 100 مليون عميل في 100 دولة.

وهذا ما أصدف رئيس اتحاد المصرفين اليابانيين ساتوروكيشي، وأصبحت هذه الخطوة تضطر البنوك اليابانية لبذل المزيد من الجهد لمنع هروب رؤوس الأموال الاستثمارية للأسواق الخارجية وكذلك هروب أصول الأفراد

¹ - طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، مرجع سابق، ص ص 199 - 203.

للخارج وقال (كيش) أنه من الممكن توقع اندماجات مشابهة من الآن فصاعدا حيث لا يمكن أن يقف اليابانيون مكتوفي الأيدي.

وقد أشار تقرير منح الاستثمار في الدول العربية 1997 إلى مايلي:

أ- تعتبر ظاهرة الاندماج التجارية والاقتصادية أحد أبرز مظاهر العولمة والمنافسة والتحكم ماليات الاقتصاد العالمي.

ب- ولتسارع نمو معدلات التجارة بضعفي معدلات نمو الإنتاج العالمي أدى إلى انخراط المزيد من الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية في صفقات اندماج غير مسبوقة .

ج- فكرة اقتصاديات الحجم الكبير والاعتقاد بان قيمة المشروع الموحد بعد الدمج تزيد على إجمالي قيمة مؤسستين مندمجتين وهو ما يعرف بمبدأ (2+2=5).

وفي مسح حديث أجراه احد الباحثين لنشاط دمج البنوك وجد أن العوامل الداخلية تكون في اغلب الأحيان هي المسؤولة عن حدوث عمليات الاندماج حيث نجد أن:

أ- عمليات الاندماج أشبعت حاجة متوقعة للنمو والاستفادة من وفورات الحجم الكبير وخاصة عندما يتعلق الأمر بالبنوك الصغيرة .

ب- عمليات الاندماج أشبعت الحاجة إلى قاعدة رأسمالية أكبر .

ج- المؤسسات المندمجة شعرت بالحاجة إلى إيجاد بديل للإدارة البنكية الضعيفة بالإدارة القوية.

د- الانتقال إلى الأسواق الجديدة وخلق مصادر جديدة للإيرادات وتهيئة الظروف لتنوع الخدمات المصرفية مما يؤدي إلى تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي ودعم نشاطه وزيادة حجم الودائع وتنوع مصادرها¹.

هـ/ تحسين الربحية وخفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية .

و/زيادة القدرة على المنافسة في إطار تحرير الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير الخدمات المالية والتي سيترتب عنها تصاعد هذه المنافسة في الأسواق المالية بما يثقل كاهل البنوك صغيرة الحجم.

وإذا كان الاندماج والخصوصية من نواتج العولمة في اقتصاد أي بلد، فان البدء بالاندماج المصرفي هو الأفضل لإعداد البنوك لتكون في وضع أكثر قدرة على المنافسة في ظل العولمة سواء كان الاندماج سيتم بين بنوك عامة تتسم بالكفاءة أو بين بنوك خاصة وبنوك أجنبية صغيرة أو كبيرة .

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ص 158 - 161.

ثانيا- دور الاندماج المصرفي في زيادة القدرة التنافسية بين البنوك والمؤسسات المالية:

يتمثل أحد جوانب الجدل بشأن الدرجة التي يسمح بها للبنك لاختراق صناعة التأمين على الحياة (ودخول شركات التأمين في مجال الخدمات المصرفية) فعلى سبيل المثال تشكل هذه القضية محور الجدل القائم بشأن تحرير النظام الأمريكي¹.

في حين بالدول الآسيوية يبدو أن هناك عددا من البنوك مقبلة على الاستحواذ على شركات التأمين على الحياة أي يمكن الدمج بشكل أكثر وثاقة بين أنشطة التأمين والأنشطة البنكية، فتقوم البنوك بإصدار بواصل التأمين وتحظى بحصة في عمليات شركة التأمين بشكل مباشر.

ففي لبنان مثلا بدأ التعاون بين قطاعي المصارف وشركات التأمين منذ عدة سنوات، وشكل نمطا جديدا في الاسواق المالية، حيث أسفر هذا التعاون بإستخدام الشبكات المصرفية لبيع منتجات التأمين، فالتأمين المصرفي هو عبارة عن إستراتيجية للمصرف تقضي ببيع منتجات التأمين عبر شبكات فروعهم، وتتضمن هذه المنتجات التأمينات الشخصية على غير الحياة والتأمين على الحياة والتوفير والادخار، واستحوذت على حصة ملحوظة من السوق في فترة قصيرة نسبيا، إذ شكلت منتجات التأمين المصرفي حوالي 23% من مجموع الأقساط في عام 2002 ويعود نجاح المصارف في بيع منتجات التأمين إلى عدة أسباب نذكر منها:

أ- لقد استفادت البنوك من قدرتها على منح القروض، للترويج لمنتجات التأمين عند إعطاء القرض، إذ سوقت تأمين السيارة مع قرض السيارة، كما سوقت التأمين على المسكن مع التسليفات العقارية إضافة إلى ذلك فرضت بوليصة " التأمين على الحياة " كضمان لتسديد الدين في حال وفاة المقترض أو إصابته بالعجز الكلي.

ب- لدى البنك عدة فروع، وهذا ما يوفر لشركات التأمين مصدر توزيع يطال مختلف الأراضي المناطق، ويعتبر التأمين المصرفي أقل تكلفة مقارنة مع الطرق الأساسية الأخرى، وتقل التكاليف بحوالي 50% عنها في وسائل التوزيع الأخرى، حيث اشترى بنك عوده 10% من أسهم شركة "SNA" في 1999، وهي إحدى أكبر شركات التأمين في لبنان.

¹ - طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، مرجع سابق، ص207.

المبحث الثاني: آليات اتخاذ قرار الدمج

إن قرار الاندماج المصرفي يحتاج إلى دراسة متأنية وعميقة قبل الشروع في إقرار عملية الاندماج المستهدف من أجل ذلك كان لابد من توافر شروط وضوابط للاندماج المصرفي.

المطلب الأول: شروط وضوابط اتخاذ قرار الاندماج:

هناك عدة شروط وضوابط يجب الأخذ بها عند اتخاذ القرار الخاص بالاندماج حتى يكون أكثر فعالية ويحقق الأهداف الإستراتيجية المرسومة من خلال عملية الاندماج المصرفي.

أولاً- شروط اتخاذ قرار الاندماج المصرفي:

تتمثل أهم الشروط اللازمة لاتخاذ قرار القيام بعملية الاندماج المصرفي في الآتي¹:

1. توفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي.
2. أن يتم اختيار اسم للكيان المصرفي الجديد ومجلس الإدارة، والخدمات المصرفية التي يتم التعامل بها .
3. إيجاد التنسيق الفعلي الإيجابي من وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات، مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات.
4. توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.

ثانياً- ضوابط اتخاذ قرار الاندماج المصرفي:

إن الشروط المذكورة سابقاً تحتاج إلى دراسات مسبقة وضوابط ضرورية لنجاح الاندماج المصرفي ومن أهم هذه الضوابط ما يلي²:

- 1- من الضروري أن تسبق عملية الاندماج المصرفي عمليات إعادة هيكلة مالية وإدارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج.
- 2- عدم اللجوء إلى الاندماج الإجمالي للبنوك إلا في أضيق الحدود.
- 3- ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفي كإعفاءات الضريبية.
- 4- دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاندماج المصرفي لمعرفة الدروس المستفادة منها وإمكانية تطبيقها على حالات الاندماج المصرفي في البنوك المحلية.
- 5- ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول إلى الكيان المصرفي وهو ما يتطلب إتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل بنك داخل في عملية الاندماج.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق ص 173

² - نفس المرجع اعلاه، ص 173.

6- من الأهمية بما كان أن تسبق عملية الاندماج المصرفي دراسات كاملة توضح النتائج المتوقعة من حدوث الاندماج والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له.

المطلب الثاني: مراحل تحقيق الاندماج المصرفي.

إن قرار الاندماج المصرفي قرار استراتيجي ومصيري، لذا فإنه يخضع لدراسات دقيقة وشاملة الجوانب والأبعاد من أجل إتمامه بأفضل صورة ممكنة، ولتحقيق هذا فإنه يمر بعدد من المراحل، والتي نوجزها فيما يلي¹:

أولاً- مرحلة التحضير لعملية الاندماج المصرفي:

يتم التحضير من حيث إعداد البنك للاندماج وهذا من خلال إعادة الهيكلة وتحديد قيمة البنك وأساليب تسديدها والقيام بدراسة دقيقة للمحيط الخارجي بما فيه المتعاملين في السوق المصرفي والمنافسين.

ثانياً- مرحلة تقدير وتحديد الآثار المتولدة عن عملية الاندماج:

يتم في هذه المرحلة تقدير وتحديد الآثار التي ستنتج عن عملية الاندماج وكيفية الإرتقاء بالكيان المصرفي الجديد، ومدى تأثيره على السوق المصرفي وكيفية تحقيق أكبر عائد ممكن، وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة، وتصدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الطرق التي تعتمد لإتمام عملية الاندماج بقرار إداري تأخذه السلطة المختصة بذلك.

ثالثاً- مرحلة الإعلان عن العروض واتخاذ القرار النهائي للاندماج المصرفي:

1- الإعلان عن عروض إندماج البنوك:

إن الاتفاق الإرادي عن عروض الاندماج يهدف لتحقيق أبعاد معينة، وهذا ما يجزنا إلى التساؤل عن كيفية تقديم عروض الاندماج بين هذه البنوك، وكيف يمكن أن تقدم عرض من شأنه أن ينجح. لا يمكن لأي بنك تقديم عرض للاندماج إلا بعد قيامه بدراسة شاملة من حيث إعداده لعملية الاندماج وإعادة هيكلة المالى والإداري وتقييم الأصول والخصوم ووضع الشروط التي يتم البناء عليها، وبعد تحديد قيمة البنك يتم عرض مشروع الاندماج، إلا أنه يستدعي أن يأخذ هذا الغرض الصفة القانونية من خلال تقييم تلك الدراسات من طرف السلطة التنفيذية الممثلة في البنك المركزي وهذا لكي تقدم عرضا ناجحا يزيد من قيمة البنك².

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 179.

² طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، مرجع سابق، ص 95.

فالإعلان لا غنى عنه لإتمام عملية الاندماج وهنا يمكن تأثيره المباشر على عروض الاندماج، كما تؤكد الدراسات أن السبب وراء تعظيم الفوائد قبل يوم الإعلان هو طلب الشراء الناتج عن أصحاب الشركات الداخلة قبل الإعلان العام عن ثمن عرض الاندماج.

2- القرار النهائي على عروض الاندماج :

إن مشروع الاندماج وليد صراع ومناقشات حادة بين أطراف المصارف المعنية، ويحرصوا على جعل المشروع أكثر شمولاً حتى يكون قادراً على إقرار ما تتضمنه نصوص الاتفاقية¹، وعليه عند إعلان العروض يتم دراستها وتحليلها من أجل الوقوف على حقيقة الاندماج وجدواه على أسس موضوعية وضعها الخبراء، فتجتمع الجمعية العامة غير العادية للشركات المساهمة بناءً على طلب من مجلس الإدارة وبناءً على طلب عدد من المساهمين الذين يمثلون 10% من رأس المال على الأقل لمناقشة مشروع الاندماج، ويمكنهم التصويت واتخاذ القرار.

ولقد قامت دراسات بتحليل البيانات المتعلقة بالاندماج بين البنوك الأمريكية خلال الفترة الممتدة بين جانفي 1976 إلى ديسمبر 1985، وذلك لشمولها لعروض الاندماج الاختياري، وكان هناك 1218 إعلان عن عروض الاندماج وكان من بينها 65 موافقة على الاندماج، 53 رفض من قبل الإدارات المستهدفة²، والموافقة والرفض يخضعان لتضارب الآراء واختلافها باختلاف وجهات نظر المحللين وكذا نوع الشركاء.

وقد أقر المشرع لغير الموافقين الاعتراض، فكفل لهم حقوقهم بنصوص صريحة، كما سبق وأن ذكرنا أن القرارات الخاصة بالاندماج تقع دوماً تحت سيطرة تدخل إداري مستمر، ومن ثم رفض أي عرض إندماج لا يتماشى مع محصلة الإدارة، وعند قبول العرض تمنح الموافقة النهائية لحملة أسهم البنك المستهدف، فيظهر كيان مصرفي جديد.

المطلب الثالث: أهداف الاندماج المصرفي.

تختلف الصناعة المصرفية عن غيرها من الصناعات والأنشطة الاقتصادية، باعتبارها نشاط له طبيعة خاصة سواء عند الإنشاء، أو عند التشغيل، أو مع متطلبات وحتمية وضرورة توافر مقومات ومؤكيدات النجاح والاستمرار، واستمرار تواجد البنوك مرهون بتوافر مقومات ومتطلبات وعناصر ودعائم قوية تحيط بها ظروف سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، وعلى قدر هذه الظروف والمعطيات تكون عمليات الاندماج المصرفي الذي هو وسيلة وأداة، كما يصبح أيضاً هدفاً في حد ذاته من أجل الوصول إلى اقتصاديات الحجم والنطاق والسعة ومن أجل امتلاك القدرة على صنع فرص استثمارية، ومن هنا تتنوع أهداف الدمج وتختلف باختلاف

¹ - احمد محمد محرز، مرجع سابق، ص 93.

² - طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، مرجع سابق، ص 93.

أنواع الاندماج وباختلاف الإستراتيجية العليا الموضوعة للبنك الدامج وباختلاف الظروف المحيطة، وإن كانت هذه الأهداف يمكن تصنيفها إلى 3 أقسام¹:

1- أهداف إستراتيجية طويلة الأجل: وترتبط بتحقيق الإستراتيجية العليا للبنك الدامج والذي يعمل من خلالها على قيادة السوق وصولاً إلى قمة السوق، أي أنه يصبح رقم واحد في كل شيء، أي القائد والموجة والرائد للسوق المصرفي العالمي، وهي أهداف الهيمنة والسيطرة على قوى السوق المصرفي.

2- أهداف السياسة المرحلية متوسطة الأجل: وهي تلك الأهداف التي ترتبط بالسياسات المرحلية للبنك الدامج والتي يتم بها تحقيق البناء الإداري والهيكلية للبنك الدامج، والتي ترتبط بالحصة السوقية وبعبارات السعة والنطاق والحجم في مجالات متعددة تتمثل في:

- إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية بشكل أفضل.

- تسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.

- تمويل الخدمات المصرفية بشكل أفضل.

- إعداد وتأهيل الكوادر البشرية وإكسابها الخبرة والمعرفة.

3- الأهداف التكتيكية قصيرة الأجل: التي تتعامل مع الظروف والأوضاع التنفيذية لعملية الاندماج، ومع أوضاع وظروف السوق ومع المتغيرات والمستجدات الحياتية للسوق المصرفي، والتي يتم رصدها مبكراً وتتبعها ودراستها والتعامل معها.

وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الأهداف:

أولاً- الدمج للاستكشاف (exploring)²:

ويرتبط الاستكشاف بتوفير البيانات والمعلومات عن الأسواق المحيطة التي يرغب البنك في اختراقها والوصول إليها، وبمعرفة الفرص الاستثمارية المتاحة فيها، ويتم ذلك بعمليات احتواء وامتصاص وابتلاع بعض البنوك المتواجدة في هذه السوق، ومعرفة ما تعانیه من مشاكل وكذلك نقاط القوة والضعف الخاصة بها، ومن ثم تقوم عملية الاندماج بعمليات استكشاف هذه السوق، ويعد الاستكشاف الخطوة الأولى والهدف الأول لعمليات الاندماج، وهو هدف رئيسي للبنوك الرائدة التي تتبع سياسة غزو الأسواق، ويعد الاندماج واحد من أهم أساليب جمع البيانات والمعلومات سواء لإستخدامه كوسيلة للحصول على البيانات في مرحلة ما قبل الاندماج، أثناء الاندماج، بعد إتمام عملية الاندماج.

¹ - محسن احمد الخضير، الاندماج المصرفي، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص 55.

² - محسن احمد الخضير، الاندماج المصرفي، مرجع سابق، ص 56.

ثانيا- هدف التموضع (positioning)¹:

أي أن يكون للبنك الدامج موضعا في مكان جغرافي معين، أو اكتسابه وضعا معيناً يحقق له المكانة والقدرة التأثيرية في المكان البعيد الذي لا يملك معه وسيلة، إلا الاندماج مع بنك صغير يتواجد فيه، ومن خلال هذا الموقع يقوم بممارسة النشاط المصرفي ومعرفة أوضاع ومتطلبات النمو والتوسع.

ثالثا- هدف إجراء الاختبارات التجريبية (testing)²:

لا تعرف البنوك المغامرة أو المخاطرة غير المحسوبة، وبالتالي فإنها قد تلجأ إلى استخدام الاندماج لإجراء اختبارات وقياسات ردود أفعال السوق والعملاء، على إدخال متغير تجريبي معين، وتبقى الاستمرارية في هذا الإجراء أو التوقف عنه حسب رد الفعل الايجابي أو السلبي من قبل السوق والعملاء، ومن بين الاختبارات التجريبية:

- اختبار بعض السياسات والتأكد من سلامتها
- اختبار الأوعية الادخارية الجديدة
- اختبار الأنشطة والخدمات الجديدة.

رابعا- هدف الاحتياج للأسواق العالمية وامتلاك مزايا تنافسية فيها³:

حيث يقوم البنك الدامج بتبني إستراتيجية التوسع والانتشار، وفي الوقت ذاته تعزيز قدرته من الامتداد في كافة أنحاء العالم، ومن هنا يقوم بدمج بنوك متواجدة في هذه الأسواق، وابتلاعها، وإحلال اسمه محل اسمها، ويتم الاحتياج بذلك، حيث يعمل البنك الدامج على الاستحواذ على بنوك كبيرة رائدة في السوق المحلي أو الدولي إلى جانب بنوك متوسطة الحجم وصغيرة ثم ابتلاعها الواحد تلو الآخر ودمجها بعد إعدادها وتهيئتها لعملية الاندماج، ويتضمن تحقيق الهدف مجموعة أهداف فرعية:

- تحقيق التواجد في الأماكن المختلفة في العالم
- تحقيق الانتشار في العالم .
- تحقيق التوزيع النسبي للمخاطر والتوزيع النوعي للأنشطة.

¹ - محسن احمد الخضير، الاندماج المصرفي، مرجع سابق، ص 58.

² - المرجع نفسه، ص 58.

³ - المرجع نفسه، ص 59.

خامسا- هدف امتلاك القوة والنفوذ وأحكام السيطرة والتوجيه للآخرين:

هو هدف عام لأي بنك من البنوك بصرف النظر عن عملية الاندماج، وإن كان احد الأهداف الرئيسية للاندماج حيث لا يستطيع أي بنك الاستمرار في السوق المصرفي ما لم يمتلك القوة اللازمة لتحقيق ذلك، وهو أمر صعب دون الاندماج المصرفي، خاصة عندما يرغب في أحكام السيطرة على السوق المصرفي الذي يعمل فيه، ومن خلال ذلك يعمل البنك الدامج على :

- الحصول على القوة - تنمية القوة - تطوير القوة - تطوير القوة - الارتقاء بالقوة - استخدام القوة عند الضرورة وفي المجالات والأنشطة المطلوب استخدامها فيها .

سادسا- هدف حماية المصالح وتحقيق النمو مع توفير فرص الإنذار المبكر عن أي تهديد محتمل:

يساعد الاندماج على حماية مصالح البنوك المندمجة، وإعطائها الفرصة على امتلاك القدرة على التوسع والنمو، وبشكل متصاعد قوي، وذات الوقت زيادة قدرة البنك على الإحساس بالسوق، ورصد المتغيرات والمستجدات مبكرا مما يوفر لها فرصة الإنذار المبكر عن أي خطر متوقع ان يحدث في السوق، وبالتالي إتاحة فرصة التعامل مع هذا الخطر قبل حدوثه، ولذلك يستخدم الاندماج المصرفي بهدف حماية المصالح وزيادة المكاسب وتوفير فرص الإنذار المبكر ضد أي مخاطر تهدد استمرار البنك¹.

سابعا- هدف التنويع والتوزيع للمخاطر والانتشار²:

يساعد الاندماج المصرفي البنوك المندمجة على توسيع شبكة فروعها وزيادة قدرتها على الامتداد إلى أنشطة متنوعة مختلفة كانت ترفض التعامل معها من قبل، وبالتالي يستطيع البنك الدامج إعادة توزيع المخاطر، وتنويع وسائل الحماية والوقاية وبالتالي اكتساب قدرة أعلى على مواجهة الأزمات والمواقف الصعبة .

ويعمل الاندماج المصرفي على تحقيق عدة أهداف فرعية أهمها ما يلي :

- استيعاب المخاطر وامتصاص الصدمات.

- وقف تصاعد الأزمات ومعالجة المواقف الصعبة.

- تحقيق الفعالية الايجابية.

كل ما تم التطرق إليه من خلال هذه الأهداف الخفية غير المعلنة، وكذلك الأهداف المعلنة التي هي الدوافع التي اشرنا إليها سابقا التي تدور في مجملها حول اكتساب اقتصاديات أفضل من حيث اقتصاديات الحجم، السعة والنطاق، وتحقيق وفرة كبيرة داخلية وخارجية تقلل التكلفة وتزيد الربحية وتحسن من قدرة البنك الدامج

¹ - محسن احمد الخضيري، الاندماج المصرفي، مرجع سابق، ص 60.

² - المرجع نفسه، ص 60.

على تحقيق أرباح مرتفعة وفي الوقت ذاته زيادة فاعلية البنك في نشر خدماته المتنوعة وتحقيق أهدافه على مستوى الاقتصاد ككل، كل هذا دليل واضح على حقيقته أن الاندماج المصرفي هو أداة فعالة وخيار استراتيجي يساعد البنوك على تعزيز وزيادة قدراتها التنافسية محليا ودوليا من خلال انتقال البنك من وضع تنافسي إلى وضع آخر أكثر تطورا، وفيما يلي آثار ونتائج الاندماج المصرفي.

المبحث الثالث: آثار الاندماج المصرفي ونتائجه.

قام العديد من الاقتصاديين بإجراء دراسات ميدانية على مجموعات مختلفة من الدول، لبحث الآثار المترتبة عن الاندماج المصرفي، ويمكننا تقسيم هذه الآثار إلى مجموعتين الأولى: الأثر على مستوى أداء الوحدات (البنك)، والثانية: الأثر على مستوى الصناعة المصرفية ككل، وهو ما يتم قياسه من خلال الأثر على هيكل السوق (MARKET STRUCTURE) ودرجة المنافسة، وتجدر الإشارة إلى أن النتائج تناولت أثر الاندماج على مستوى الأداء الربحي، كفاءة التكاليف، والقيمة السوقية لأسهم البنك الدامج وعلى درجة تنافسية السوق وما ترتب عليها من تأثيرات على الاستقرار ثم على السياسة النقدية، وقد أثبتت التجارب أن مزايا الاندماج تفوق تكاليفه أو سلبياته في معظم الحالات وخصوصا بالنسبة للبنوك صغيرة الحجم.

المطلب الاول: أثر الإندماج على مستوى أداء البنك

تشير العديد من الدراسات إلى إن الاندماج يؤدي إلى آثار ايجابية على مستوى أداء البنك، حيث يؤدي اندماج البنوك إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم والمجال، وما يترتب على ذلك من قدرة على استخدام التكنولوجيا المتطورة، والتي تؤدي إلى آثار ايجابية على مستوى أداء البنك حيث قامت بعض الدراسات بقياس مستوى أداء البنوك (قبل وبعد الاندماج) في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، وذلك عن طريق قياس درجة التغير في الأداء بالاعتماد على كفاءة التكاليف ومستوى الربحية والتغير في القيمة السوقية للأسهم، وقد توصلت هذه الدراسات إلى انه في اغلب الأحوال يعتبر الاندماج الأفقي الأكثر قدرة على تحقيق مكاسب الأداء.

أولا- مفهوم الكفاءة وقياسها¹:

1- مفهوم الكفاءة:

يعتبر مفهوم الكفاءة مفهوم واسع يمكن تطبيقه على عدة أبعاد لأنشطة المؤسسة، فبناء على المفهوم الضيق الفني فإن تكاليف المؤسسة تكون كفاءة إذا ما تمكنت من تحقيق مستوى معين للنتائج بأقل مستوى من التكاليف، كما أن أرباح المؤسسة تكون كفاءة إذا ما تمكنت من تعظيم الأرباح عند توليفة معينة من المدخلات

¹ - هالة حلمي السعيد، مرجع سابق، ص 23.

والمخرجات، وتعرف الكفاءة على أساس القدرة على تحقيق وفورات الحجم واقتصاديات النطاق، وطبقا لذلك المنظور فإن البنك الذي يتمتع بالكفاءة هو البنك الذي يصل إلى الحجم الأمثل وينتج المزيج الأمثل من المنتجات بالنسبة لأسعار عوامل الإنتاج، وعادة يكون بمقدور الشركات الأكبر حجما توزيع التكاليف الثابتة وتقسيمها على عدد أكبر من الوحدات المنتجة، وطبقا للنتائج تعتبر الشركة ذات كفاءة تكاليف مرتفعة (cost efficient) إذا تمكنت من خفض تكاليف إنتاج كمية معينة، وذات كفاءة ربحية مرتفعة (profit efficient) إذا قامت بتغطية الأرباح لمجموعة مدخلات ومخرجات معينة، نلاحظ أن تلك التعريفات تأخذ الحجم والتكنولوجيا المستخدمة كمعطيات وتهتم بكيفية خلط عوامل الإنتاج.

2- قياس الكفاءة:

وتقاس الكفاءة بطرق مبسطة مثل مقارنة النسب الواردة في الميزانية التي تدل على التكاليف والأرباح، كما أن هناك طرق أخرى معقدة تقوم بحساب التكلفة النقدية والربحية الحدية، بمقارنة أداء المؤسسة بأفضل الممارسات في الصناعة. التي يتم تقدير منحني يضم كل المؤسسات التي تتسم بالكفاءة، ثم يتم قياس عدم كفاءة المؤسسات ببعد نقطة أدائها عن هذا المنحني، ويتم تحديد شكل المنحني بالفنون الإنتاجية المستخدمة لتقييم وفورات الحجم والنطاق، وإذا كان من الممكن تحسن أداء المؤسسة في تغيير حجمها أو توليفة المنتجات التي تقدمها، ويوضح ذلك انه مازالت هناك فرصة للإستفادة من وفورات الحجم والنطاق، ويمكن أيضا قياس كفاءة الشركة عن طريق أدائها في سوق الأوراق المالية .

ثانيا- أثر الإندماج على كفاءة التكاليف في البنوك¹:

تشير نتائج دراسة إلى أن البنوك التي اندمجت قد نجحت في تخفيض التكاليف بعد الاندماج، وكانت المصادر الرئيسية لهذا الخفض هي تقليص عدد العاملين واستخدام نظم المعلومات، وقد بلغت نسبة انخفاض من التكاليف ما بين 30-40 % من مجموع تكاليف البنك الذي تم اندماجه وذلك بعد استبعاد تكاليف الفوائد المدفوعة.

وبالنسبة لكفاءة التكاليف، أظهرت معظم نتائج الدراسات التطبيقية المتعلقة باقتصاديات الحجم للبنوك التجارية أن منحني متوسط التكاليف عبارة عن حرف مسطح والحد الأدنى في حدود أصول قيمتها 10 مليار \$، وهذه النتائج كانت متسقة بالنسبة للدول المتقدمة، هذا بالإضافة إلى انه قد وجد أن المكاسب المتحققة من اقتصاديات الحجم الكبير تنخفض بعد حجم معين من الأصول وقد يكون ذلك بسبب التعقيدات في إدارة المؤسسات الكبيرة، كما أن البنوك الكبيرة الحجم تستطيع الحصول على تمويل اقل تكلفة نتيجة أن

¹ - هالة حلمي السعيد، مرجع سابق، ص 24.

المتعاملين في الأسواق غالبا ما يرون هذه المؤسسات الكبرى أنها أقل مخاطرة نتيجة تنوع المخاطر من جهة، ونتيجة الإدراك الضمني أن الحكومات غالبا ما لا تسمح بانحياز مثل هذه المؤسسات الكبرى من جهة أخرى .

أما بالنسبة لقياس كفاءة التكاليف فتتم المقارنة بين البنوك في نفس الدولة حيث يكون معيار معين، لكن المقارنة صعبة بالنسبة للبنوك بين دولة وأخرى نظرا لاختلاف الظروف وخصوصا البيئة التكنولوجية من دولة لأخرى، وتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك بعض الشواهد على وجود اقتصاديا حجم البنوك إذ تتمتع البنوك التي تتراوح أصولها ما بين (1-10 مليار \$) بانخفاض التكاليف إلى الدخل مقارنة بالبنوك ذات الأصول الأقل في آسيا وأوروبا، بينما حجم أصول البنوك التي تتحقق اقتصاديا الحجم في أمريكا اللاتينية يتراوح بين (10-25 مليار \$)، أما بالنسبة للبنوك في الاقتصاديات المتقدمة، فقد حققت انخفاضا في نسبة التكاليف إلى الدخل وإلى حجم الأصول، فقد تراوحت ما بين (20-25 مليار \$)، (Rhodes 1996) .

وقد ركزت دراسة أخرى (Rhodes 1996)، وهي عبارة عن ملخص ونتائج 29 دراسة عن اندماج واستحواذ البنوك خلال الفترة (1980-1993) على قياس كفاءة التكاليف، وأشارت نتائجها إلى أن عمليات اندماج البنوك لم تنجح في خفض التكاليف بصفة كبيرة، وسبب ذلك هو أن البنوك محل الاندماج كانت كبيرة تتمتع باقتصاديات الحجم، وهذا يختلف عن نتائج دراسة (G10) والتي تشير أن كفاءة التكاليف تحققت في الدول المتقدمة في البنوك الصغيرة فقط، وتحققت في الاقتصاديات الناشئة مثل دول أمريكا اللاتينية.

تتجه البنوك طبقا لنتائج دراسة (howkuis and mihaljek2001) إلى تغيير نوعية منتجاتها وذلك لان وضع البنك بعد الاندماج يصبح أفضل من حيث قدرته على تنوع المخاطر، كما تشير الدراسة أيضا إلى أن الزيادة في نوعية المنتجات المصرفية لا تفيد البنوك فحسب، بل تفيد العملاء، من خلال خفض التكاليف.

على الرغم من الغموض الذي يدور حول اقتصاديات الحجم والمجال، إلا انه بسبب وجود التطورات التكنولوجية الحديثة، تستطيع البنوك الصغيرة نسبيا في الدول النامية تحسين كفاءة التكاليف والايادات من خلال الاندماج، وكذلك تحقيق زيادة في الحجم ومجالات النشاط، وعموما نقول بان الدراسات تؤيد وجهة نظر القائلة بأن اقتصاديات الحجم هي الأمر الذي يعزز من مكانة البنوك ويزيد في قدرة تنافسيتها.

ثالثاً- أثر الإندماج على كفاءة الأرباح في البنوك¹:

على الرغم من محدودية الدراسات الخاصة بكفاءة الأرباح، إلا أن الدراسات الأولية في هذا الصدد قد أثبتت وجود تحسن في كفاءة الأرباح في حالة الاندماج بين البنوك الكبرى فبعد الاندماج تميل البنوك إلى تغيير توليفة منتجاتها (output mix) لصالح القروض وعلى حساب الأوراق المالية، ويترتب على ذلك زيادة في كفاءة الأرباح، حيث أن منح القروض يخلق قيمة مضافة أعلى (creates more value) (ويكون أكثر مخاطرة) مقارنة بشراء الأوراق المالية، وهذا التحول إلى توليفة منتجات البنك تتم بسبب أن البنوك المندمجة تكون أكثر قدرة على تنويع المخاطر مقارنة بالإدارة السابقة، مما يسمح بتحقيق نسب أعلى للقروض إلى الأصول، في ظل نفس حجم رأس المال (Brger humphreg1997) أما بالنسبة لكفاءة الربح فالنتائج أيضاً تختلف ما بين بنوك الاقتصاديات المتقدمة وبنوك الاقتصاديات الناشئة، فقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود تحسن في كفاءة الربح بالنسبة للبنوك الأمريكية التي اندمجت، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى أن عمليات الاندماج أدت إلى زيادة التنوع في المخاطر وأشارت الدراسات إلى أن البنوك الكبيرة لديها محفظة ائتمان أكثر تنوعاً، ومن احد الأسباب التي أدت إلى ذلك هو التنوع الجغرافي، حيث يتيح الاندماج التواجد في مناطق جغرافية متعددة، وقد وجدت دراسة (Berger and de Young 2000) أن بعض البنوك تحقق تحسناً في كفاءة الربح وانخفاض في المخاطر التي تتعرض لها البنوك بعد الاندماج، مما يؤدي بدوره إلى زيادة العائد ومن ثم زيادة الأرباح، وفي دراسات (berger) ركز الباحثون في هذه الدراسة بكفاءة الربح في حين أن معظم الدراسات السابقة ركزت بصفة أساسية على كفاءة التكاليف، وقد كانت نتائج الدراسة ايجابية، حيث خلصت إلى أن اندماجات البنوك الأمريكية كبيرة الحجم في الثمانينات قد أدت إلى زيادة كفاءة الربح، حيث ارتفع ترتيب البنوك محل الدراسة بعد الاندماج بنسبة 16% في المتوسط مقارنة بالبنوك الكبيرة الأخرى التي لم تندمج .

أما في الاقتصاديات الناشئة، فقد قامت احد الدراسات (HOWKINS AND MIHALJEL) بتقدير علاقة الانحدار بين الربحية مقاسة بالعائد على الأصول وحجم البنك، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الصغيرة تكون أكثر ربحية من البنوك الكبيرة في الاقتصاديات الناشئة في المناطق الثلاث محل الدراسة (آسيا، أمريكا اللاتينية، أوروبا الوسطى) ويرجع ذلك أساساً إلى أن اغلب البنوك الكبيرة كانت تعد مؤسسات خاسرة (loss making institution) مقارنة بالمؤسسات صغيرة الحجم في تلك الدول، خاصة في آسيا، وهذا وأن كانت البنوك الكبيرة تتمتع بميزة نسبية من حيث العائد على رأس المال.

¹ - هالة حلمي السعيد، مرجع سابق، ص 27.

رابعاً- أثر الإندماج على القيمة السوقية للأسهم¹:

يعتبر قياس أثر الاندماج على القيمة السوقية لأسهم البنك احد المؤشرات الهامة في عملية الاندماج المصرفي، وتشير نتائج الدراسات إلى أن متوسط القيمة الكلية للأسهم، وفي الوقت الذي يتم فيه الإعلان عن الاندماج لا يتأثر بالإعلان عن الاندماج (القيمة الكلية هي القيمة المجمعة للبنك المستهدف)، وبالتالي فإن ما ينتج عن هذه العملية يعتبر بمثابة إعادة توزيع للثروة من مساهمي البنك المشتري إلى مساهمي البنك المستهدف، وتشير دراسة (G10)² إلى أن الانخفاض في قيمة أسهم الشركة المغيرة يلغيه أثر الزيادة في أسهم الشركة المستهدفة ومن ثم يظهر أن الاندماج يؤدي إلى انتقال الثروة من المجموعة الأولى إلى المجموعة الثانية.

وعليه فإن احد طرق حساب المكاسب الناتجة عن الاندماج هي تحليل اندماج البنوك عن طريق تقدير رد فعل سوق المال عند الإعلان عن الاندماج (القيمة المضافة التي ينتظر أن تتحقق في سوق المال بارتفاع أسهم البنكين المزدوجين) وأشارت النتائج إلى أن حملة أسهم المؤسسة المستهدفة يجنون أرباح أما حملة أسهم المؤسسة المغيرة فيشهدون خسائر ومن ثم فإن النتائج لا توفر أدلة كافية عن المكاسب الناشئة عن الاندماج، كما أشارت دراسات أخرى (PANETTA AND SALLESO 2003) إلى أن هناك أثراً إيجابياً للاندماج على القيمة السوقية نتيجة للتنوع وما ينتج عنه من تقليل المخاطر وزيادة الدخل، وذلك بدوره ينعكس إيجابياً على القيمة السوقية للبنك.

فبعد مرور حوالي نصف قرن على الدراسة الرائدة التي قام بها كل من (ILLER AND MODILIAMI 1968) عن قيمة صفقات الاندماج والتي توصلت إلى أن القيمة المضافة للمؤسسة المستحوذة يمكن التعبير عنها بحساب القيمة الحقيقية لإيرادات المؤسسة المستحوذ عليها والقيمة المخصومة (discounted) لفرص النمو للمؤسسة المستحوذ عليها، وطالما أن معدل العائد المتوقع على فرص النمو هذه، كان أكبر من تكلفة رأس المال فإن المؤسسة المندمجة تتمكن من خلق القيمة المضافة.

ولكي يكون الاندماج ناجحاً ويحقق المكاسب المرجوة فيما يتعلق بمعدل النمو في العائد السوقي المتوقع فلا بد من أن تخلق المؤسسة المندمجة تدفقات مالية جديدة لتشجيع خلق قيمة مضافة للأطراف المندمجة، وقد تتولد هذه التدفقات من الإنخفاض الذي يتحقق في التكاليف المباشرة وغير المباشرة أو من الزيادة في الإيرادات ويختلف ذلك باختلاف خصائص الأنواع المختلفة للاندماج.

إما من وجهة نظر حملة الأسهم فإن الاندماج يجب أن يسهم في زيادة ما يطلق عليه القيمة المضافة (Franchina value) للمؤسسة المندمجة ويعني ذلك زيادة في القيمة الحالية للعوائد المستقبلية المتوقعة أخذاً

¹ - هالة حلمي السعيد، مرجع سابق، ص 29.

² - WWW.ALBADR.ORG/VB/SHOWTHREAD.PHP,T=524.

بعين الاعتبار درجة المخاطر، ويتضمن ذلك اثر الاندماج على كل المتغيرات التي تستخدم في حساب هذا العائد:

- أ- زيادة المكاسب المتوقعة نتيجة التوسع في الأسواق وزيادة النصيب السوقي واتساع هامش الربح.
- ب- زيادة المكاسب المتوقعة نتيجة انخفاض التكاليف بسبب وفورات الحجم وكفاءة التشغيل .
- ج- التخفيض المتوقع في المخاطر المصاحب للتحسين في كل من أساليب إدارة المخاطر وفرص التنوع في كل من أنشطة المؤسسة وأنواع العملاء والمناطق الجغرافية، وكلها عوامل تؤكد على أهمية الاندماج وأثاره الايجابية على أداء البنك الذي يعزز متانة مركزه ويقوي من قدرته التنافسية على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي.

المطلب الثاني: أثر الإندماج على الصناعة المصرفية من حيث درجة المنافسة والتركز.

يزيد الاندماج من قدرة البنوك على المنافسة على المستويين المحلي والعالمي وخاصة في إطار تحرير الخدمات المالية، وتقضي هذه الاتفاقية بفتح الأسواق في الدول الموقعة عليها والتي تملك نحو 95% من أسواق الخدمات المالية على مستوى العالم، وتنعكس آثارها على أسواق العالم من حيث المنافسة لتقديم أفضل الخدمات المالية على مستوى العالم، وتخفيض التكاليف، وتنوع وتطوير الأدوات المصرفية ودعم أساليب الرقابة وتدويل الخدمات المالية أو المصرفية من خلال توسيع نطاق الأعمال خارج الحدود، وفي ظل هذه البيئة التنافسية تلجأ البنوك الصغيرة إلى الاندماج مع بعضها أو الاندماج مع البنوك الكبيرة¹.

- إن اثر الاندماج على المنافسة يتوقف على نوع الاندماج، وتعريف السوق، ودرجة التركيز والإطار القانوني الحاكم للمنافسة، فالمؤسسة الكبرى قد تكون اقدر وأكثر رغبة في الاستثمار في النظم الحديثة للتسوية وإدارة المخاطر، إن الظروف الاقتصادية العامة والتغير الحادث في تطبيق قوانين منع الممارسات الاحتكارية (antitrust) خاصة فيما يتعلق بالاندماج، قد يسر عملية الاندماج الأمر الذي أدى إلى آثار ايجابية على إعادة هيكلة الصناعة المصرفية (RHOADER 1994) .

- وللحكم بصفة عامة على هيكل السوق ودرجة المنافسة، يتم استخدام مقياس التغيرات في العوائد التي تحصل عليها البنوك، بناء على تغير معين في التكاليف، وهذا بدوره يعتمد على تقدير التغيرات في إيرادات البنك الناشئ عن تغير معين في أسعار المدخلان، والذي يتم تلخيصه فيما يطلق عليه (H Statistic) والذي يأخذ في عين الاعتبار المرونات الخاصة بكل المدخلات، ففي حالة التوازن طويل الأجل فإن الزيادة في أسعار المدخلات يجب أن تؤدي إلى زيادة مساوية لها في إجمالي الإيرادات ويعني ذلك أن البنوك التي لا

¹ - هالة حلمي السعيد، مرجع سابق، ص 31.

تستطيع أن تغطي تكاليف مدخلاتها سوف تضطر إلى الخروج من السوق، وهناك أمر آخر مرتبط بالمنافسة وهو السماح للبنوك الأجنبية بالدخول والتواجد في القطاع المصرفي، حيث يرى مؤيدو ذلك بأن البنوك الأجنبية تأتي بأدوات مالية وأساليب تكنولوجية جديدة وفنون تدريبية متطورة ووسائل أفضل لإدارة المخاطر مما يساهم في تحديث أوضاع البنوك القائمة، كما أن وجود مثل هذه البنوك يساعد على الاستقرار المالي وذلك بالحد من هروب رؤوس الأموال خارج الاقتصاد المحلي (HON KINS AND MIHALJEK).

- وفيما يخص جودة الأصول فإنها ستزداد جودة أصول البنوك المندمجة، خاصة من خلال عملية تقنية المحافظ الائتمانية من القروض الرديئة، وإجراء التسويات اللازمة للعملاء المتعثرين مما سوف يؤدي إلى:

- زيادة في معدلات السداد للديون القائمة العاملة أو غير العاملة الجيدة أو الرديئة.

- زيادة في قدرة البنك المندمج على تحقيق تدفقات إيرادية داخلية للبنوك المندمجة.

زيادة في تحسن أداء المحافظ الائتمانية خاصة مع تنقيتها وفي ذات الوقت تحسن الموقف التنافسي للبنك المندمج، وهو ما سوف ينعكس إيجابيا على تحقيق مزيد من الاستقرار المصرفي في العمليات والمعاملات ويمكن البنوك من:

- الاتجاه إلى صناعة العملاء كمنهج رئيسي في منح الائتمان وكذلك في عمليات الاستثمار مما يوسع من نطاق السوق المصرفي، ويضيف إلى السوق عملاء جدد.

- الاتجاه إلى إنشاء الشركات المتوسطة وكبيرة الحجم والتي سوف تسير وفق خطة استثمارية متفق عليها تسعى إلى تحقيق القيمة المضاعفة وزيادة تراكم رأس المال .

- الاتجاه إلى أنظمة التشيك الاقتصادي لزيادة اقتصاديات التشغيل لمجموعة العملاء القائمين لدى البنوك المندمجة وزيادة الربحية خاصة من خلال المحافظ الاستثمارية التي يجوزها البنك.

أما بالنسبة للتركز المصرفي فقد أفادت دراسة (panetta and sallee 2003) عن البنوك الأمريكية أن البنوك التي تعمل في الأسواق الأكثر تركزا تدفع أسعار فائدة منخفضة على الودائع، ومن ثم فإن اندماج واستحواذ البنوك يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة على الودائع، وأشارت دراسة (Hamman & Berger 1988) إلى أن البنوك الكبيرة الناتجة عن الاندماج قامت بتخفيض أسعار الفائدة على الودائع عن البنوك التي لم تخضع للاندماج كما أشارت دراسة (Hamma 1991) إلى وجود علاقة موجبة بين أسعار الفائدة على الودائع أو درجة التركيز، وعلى الرغم من أن التركيز السوقي لا يرتبط بالربحية، فإن ارتفاع درجة التركيز تكون مرتبطة بأسعار الفائدة الأقل على الودائع والأكثر على القروض، وذلك لأن المؤسسات المالية التي

تتمتع بدرجة من القوة السوقية قادرة على فرض أسعار أعلى إلا أنها تحقق درجة اقل من كفاءة التكاليف بدلا من تحقيق مستوى أعلى من الأرباح¹.

وأخيرا يشير المحللون إلى وجود 3 طرق أساسية يؤثر بها الاندماج على هيكل النظام المصرفي حسب طريقة الاندماج:

أولاً- إذا امتصت البنوك الكبيرة البنوك الأصغر حجما يقل بذلك دور تلك البنوك الصغيرة في النظام المصرفي.
ثانياً- إذا تم اندماج بنوك من أسواق مختلفة قد يتسع نطاق العمليات المصرفية بحيث تصبح عبر الحدود.
ثالثاً- إذا تم اندماج العمليات المصرفية في نفس السوق يتزايد تركيز البنوك المحلية واحتمال سيطرة بعض البنوك على السوق، ويرى بعض المحللين أن الاندماج المصرفي يقلل من دور البنوك الصغيرة في النظام المصرفي بحكم أنها اقل كفاءة من البنوك الكبيرة و اقل قدرة على تقديم الخدمات المالية المتنوعة والإقراض، بينما يؤكد المدافعون عن البنوك الصغيرة أنها أكثر قدرة على خدمة المشروعات الصغيرة من البنوك الأخرى كما أن الحكومات لا تتحمل تكاليف مرتفعة عند تعثر تلك البنوك.

المطلب الثالث: نتائج عمليات الاندماج المصرفي

إن القيام بعمليات دمج أو ابتلاع أو حيازة أو امتلاك أو شراء لبنوك أخرى على المستوى المحلي أو الدولي أصبح أكثر يسرا وفعالية، رغم أن نتائج الاندماج يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية ولتحاشي السلبيات والوصول إلى الايجابيات التي تجعل من الاندماج المصرفي خيار استراتيجي وسلاح لزيادة القدرة التنافسية²:

أولاً- الاندماج المصرفي يؤدي إلى حدوث زيادة في السيولة وفي الودائع ودفاتر التوفير :

كثيرا ما يصاحب عمليات الاندماج المصرفي اتجاه العملاء إلى زيادة وديانهم وتنمية مدخراتهم لدى البنك الدمج، تغريهم في ذلك متانة المركز المالي للبنك، وتصاعد وزيادة عناصر الثقة والأمان، كما يساعد على ذلك فترة التريث في منح الائتمان التي تصاحب عادة عمليات الاندماج، ومن المتوقع ان يؤدي الاندماج إلى حدوث زيادة في السيولة لدى البنوك المندمجة، سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية نتيجة³:

- 1- مدخرات الجالية الوطنية بالخارج والعاملين بالخارج .
- 2- ازدياد قدرة البنوك الدامجة على فتح فروع لها في مناطق كانت محرومة من الخدمات المصرفية.

¹ - هالة حلمي السعيد، مرجع سابق، ص 33.

² - محسن احمد الخضير، الاندماج المصرفي، مرجع سابق، ص 107.

³ - المرجع نفسه، ص 112.

- 3- مدخرات الأفراد بالداخل.
- 4- زيادة عمليات السداد سواء المعجل أو المبكر الاختياري والإجباري.
- 5- زيادة السيولة نتيجة إلغاء القروض وحدود التسهيلات الممنوحة للبنوك المدججة لبعضها البعض وتحويلها إلى سيولة داخل البنك الواحد المندمج .

ثانيا- نتائج عمليات الاندماج المصرفي على مستوى الانجاز وزيادة معدلات النمو¹:

من المتوقع أن تؤدي الحركة النشطة للاندماجات التي تحدث في السوق المصرفي إلى زيادة عناصر الثقة الجماهيرية، سواء في السوق المصرفي المحلي او الدولي، وإمكانية جذب مدخرات الحالية المقيمة والعاملة في الخارج، بما يؤدي إلى حدوث نمو متزايد في معدلات الادخار، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق وتوفير موارد جديدة للبنوك سيتم توجيهها بلا شك إلى الأنشطة الاقتصادية في صورة قروض ومساهمات... الخ، الأمر الذي سيمنح الاستثمارات المحلية قوة دافعة جديدة لزيادة معدل النمو.

ثالثا- نتائج عمليات الاندماج المصرفي على مستوى معدلات كفاية رأس المال²:

يعتبر معدل كفاية رأس المال عن مدى قدرة الموارد الذاتية للبنك على تغطية نسبة محددة من الأصول والالتزامات الحرة المرجحة بأوزان ترجيحية تعبر عن مستوى معين من المخاطر وقد حددت لجنة بازل 2 المستوى الملائم لمعدلات كفاية رأس المال في البنوك بنحو 15% كحد أدنى بحلول عام 2006، لذا أصبح زيادة رأس مال البنوك أمر لا بد منه وإلا ستعرض البنوك إلى الخروج من السوق من قبل البنوك المركزية .

رابعا- نتائج عمليات الاندماج المصرفي على مستوى زيادة العائد وخفض التكلفة:

يؤدي الاندماج عموماً إلى خفض التكلفة وذلك من خلال اختصار التكاليف المزدوجة وغير المكررة والتمسك بهيكل تكاليفي يحقق التوازن بين الموارد والاستخدامات وبما يعظم في النهاية من معدلات الربحية المحققة ولا يقتصر تحقيق الربحية وزيادتها على مجرد خفض التكاليف فحسب بل إن زيادة الربحية قد يتحقق بأسلوب آخر عن طريق تفعيل معدلات الأداء، وزيادة كفاءة التشغيل وزيادة شريحة المتعاملين والتوسع المصرفي وهي أمور تساعد على الحفاظ على الوضع التنافسي الحالي بين البنوك المتنافسة وتطوير الوضع المستقبلي بما يحفظ للبنوك المندججة مركزها التنافسي والنفوذ في السوق³.

¹ - محسن احمد الخضيري، الاندماج المصرفي، مرجع سابق، ص 115.

² - المرجع نفسه، ص 115.

³ - المرجع نفسه، ص 116.

خامسا- نتائج عمليات الاندماج المصرفي على مستوى المكننة والتطور التكنولوجي¹ :

قد ينتج في بداية الاندماج تكاليف إضافية خاصة إذا تعلق الأمر بالدمج المصرفي (الأكبر والأصغر أو البنك الأقوى والأضعف) نتيجة وجود فجوة تكنولوجية ومن بين التكاليف التكنولوجية:

1- تكلفة موازنة وربط فروع البنك المدمج داخل البنك الدامج.

2- تكلفة تحديث ومكننة الفروع المدججة لتتواءم مع التكنولوجيا المطبقة في شبكة البنك الدامج.

إلا أن زيادة التكلفة في المرحلة الأولى لا يقلل من حافز الاندماج لأنه هذه التكاليف سوف تنخفض فيما بعد، مثل التكاليف المزدوجة والمكررة، وتنخفض أكثر إذا ما قورنت بالعائد المتوقع من الربح.

المبحث الرابع: عرض بعض التجارب العالمية الرائدة في مجال الاندماج المصرفي.

تعتبر عملية الاندماج من أهم المتغيرات التي شهدتها البنوك منذ نشأتها إلى الآن حيث تأثرت بها معظم البنوك في العالم وذلك في إطار استعداداتها لمواجهة ظروف المنافسة التي شهدتها السوق المصرفية وكذا تحديات القرن المقبل في ظل العولمة والذي لا مكان فيه إلا للأقوى وفي هذا السياق عرفت عمليات الاندماج بين البنوك اتجاهها متزايدا إذ وصلت عمليات الاندماج المصرفي سنة 1998 إلى 72 تريليون دولار وقد تزايدت عمليات الاندماج في السنوات الأخيرة بكم هائل بين البنوك في الدول المتقدمة إلى درجة إصابتها بحمى الاندماج وامتدت آثارها حتى إلى بعض المصارف في الدول النامية والتي منها الدول العربية التي شهدت هي الأخرى اتجاهها متزايدا نحو الاندماج المصرفي.

لقد أولت الدول المتقدمة والنامية اهتماما بالغاً بقطاعها المصرفي نظرا لدوره الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية مما دفعها إلى دعم عمليات الاندماج بين البنوك وذلك بغية تطوير وزيادة القدرة التنافسية لدى البنوك ونتيجة لذلك تميزت السنوات القليلة الماضية باندماج حوالي 5400 منشأة مالية وقد بلغ نصيب الاتحاد الأوروبي منها ما قيمته حوالي 700 مليار دولار، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تمت فيها عمليات الاندماج بحوالي 1,6 تريليون دولار، وهو ما يمثل حوالي 56% من إجمالي عمليات الاندماج².

¹ - محسن احمد الخضيرى، الاندماج المصرفي، مرجع سابق، ص 116.

² - علي بوعمامة، اندماج وخصخصة البنوك، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ص 87.

المطلب الأول: تجارب الاندماج المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية.

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية كما هائلا من عمليات الاندماج بين البنوك التجارية وبشكل مطرد ومتزايد مع الزمن كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (II-1) تطور عدد عمليات الاندماج المصرفي في الولايات المتحدة خلال الفترة (1940-1995)

السنة	عدد عمليات الاندماج والاستحواذ	الفترات	% خلال الفترة إلى المجموع العام
/	698	1949-1940	6.1%
/	1416	1959-1950	12.5%
/	1382	1969-1960	12.2%
/	1399	1979-1970	12.3%
1980	135	/	/
1981	216	/	/
1982	289	/	/
1983	359	/	/
1984	334	/	/
1985	330	/	/
1986	339	/	/
1987	545	/	/
1988	597	/	/
1989	411	1989-1980	31.3% (3555)
1990	393	/	/
1991	447	/	/
1992	428	/	/
1993	481	/	/
1994	549	/	/
1995	612	1995-1990	25.6% (2910)
/	المجموع	1995-1940	100% (11360)
/	الفترات الفرعية	1979-1940	43.1% (4895)
		1995-1980	56.9% (6465)

المصدر: طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 89.

من خلال الجدول السابق الذكر نلاحظ أنه خلال الفترة 1980-1989 تمت 3555 عملية اندماج، بمعدل 355 حالة اندماج سنويا، وهو مرتفع مقارنة بسنوات الأربعينيات، الخمسينات والستينات، استمرت الزيادة بشكل أكبر خلال سنوات التسعينات حيث بلغ متوسط عدد حالات الاندماج 485 حالة. كما يلاحظ أنه خلال بداية سنة 1987 ارتفع عدد حالات الاندماج إلى 545 حالة، وذلك في الفترة التي سبقت أزمة انهيار سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في 19-10-1987، حيث بلغت قيمة صفقات الاندماج حوالي 8.3 بليون دولار، في حين بلغت قيمة صفقات الاندماج في الأشهر الأخيرة من سنة 1987 والتي تلت تلك الأزمة حوالي 2.1 بليون دولار فقط، و قد بلغ عدد حالات الاندماج الذروة سنة 1988 حوالي 597 حالة، ثم انخفض في السنة الموالية إلى 411 حالة اندماج¹.

إن عمليات الاندماج بين البنوك تزيد بشكل ملحوظ في أعقاب الأزمات الاقتصادية العالمية أو بدافع تحقيق وفورات الحجم والنمو وزيادة الإنتاج، ومن هذا المنطلق فإن عمليات الاندماج لا تتم بين البنوك الصغيرة والكبيرة فحسب، بل يمكن أن تتم بين البنوك الكبيرة فيما بينها، مثل ما حدث سنة 1995 حيث تم اندماج بنوك عملاقة وتعدت قيمة الأصول المالية لهذه الصفقة 5 تريليون دولار، كما أن عمليات الاندماج ليست حبيسة الحدود الإقليمية للدول، بل يمكن أن تتم مع البنوك الأجنبية، وكمثال على ذلك الإعلان (سنة 1998) عن اندماج بنكي "دويتش" الألماني و"بانكر ترست" الأمريكي في صفقة بلغت قيمتها 10 مليار دولار².

لقد شملت عمليات الاندماج العديد من الدول المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر من أكثر الدول التي تمت بها عمليات الاندماج بكل أنواعها، إلى درجة تجعل مصارفها قادرة على المنافسة في السوق المصرفية، فقد لجأت البنوك الأمريكية في النصف الأول من سنة 1998 لعمليات الاندماج الكبرى وذلك بهدف خلق كيانات مصرفية عملاقة ذات رؤوس أموال ضخمة يمكنها المنافسة على المستوى العالمي³، والجدول التالي يوضح أكبر صفقات الاندماج التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1998.

¹ - طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 81

² -لبنى سعيد، البنوك في حالة انتعاش أم في غرفة الإنعاش، مقالة منشورة على الموقع: arabic/dowalia/namaa، <http://www.islamonline.net>، أطلع عليه بتاريخ: 2008/05/18.

³ - بركان زهية، مرجع سابق، ص 85.

الجدول (II-2) يبين أكبر عمليات الاندماج التي أعلنت في (و.م.أ) خلال النصف الأول من سنة 1998:

القيمة (بليون دولار أمريكي)	المستحوذ	المستحوذ عليه
78.5	ترافلز جروب (و.م.أ)	سي تي جروب (و.م.أ)
62.5	سي بي سي كومينيكاشن (و.م.أ)	أمريتك (و.م.أ)
61.5	ناشنز بنك (و.م.أ)	بنك أمريكا (و.م.أ)
39.5	ديمليز بنك (و.م.أ)	كرايستلر (و.م.أ)
35.6	امريكان صوم بروديكشن (و.م.أ)	مونساو (و.م.أ)
34.3	نور ويست (و.م.أ)	ويلز فار جو (و.م.أ)
29.6	بنك وان (و.م.أ)	فريست شيكاغو (و.م.أ)
15.4	المصرف التجاري الكندي	تورنتو دومينيون (كندا)
13.2	ويست سرفيس (و.م.أ)	ويست ماناجمنت (و.م.أ)
23.6	بنك نيويورك (و.م.أ)	ميللون بنك (و.م.أ)

المصدر: محمود عبد العظيم، الاهلي مع القاهرة ومصر مع الاسكندرية، مجلة الاقتصاد والاعمال، العدد 260، الشركة اللبنانية لتوزيع الكتب والمطبوعات، 2001، ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر صفقات اندماج كانت بين مصريي "ترافلز جروب" و"سي تي جروب بنك"، حيث كونا معا المجموعة المالية "سي تي جروب بنك" بأصول بلغت قيمتها 698 مليار دولار، وكانا يعدان من أكبر البنوك في أمريكا¹، كما اندمج "ناشنز بنك" مع "بنك أمريكا" بأصول بلغت 570 مليار دولار، كما اشترى "بنك وان" بنك "فريست شيكاغو" بمجموع أصول 240 مليار دولار .

¹ - اندرو مكاتي، شائعات الاندماج تحيط بالبنوك الألمانية، من على الموقع: www.albayan.com/albayan/2004/04/09/eqt.ht، أطلع عليه بتاريخ 2009/03/22.

المطلب الثاني: تجربة الدمج المصرفي في أوروبا.

يشير الجدول الموالي إلى الاندماجات الأوروبية المحلية والعبارة للحدود خلال الفترة (1985-1991).

جدول (II-3) النشاطات الاندماجية المحلية وعبر الحدود للاتحاد الأوربي للفترة (1985-1991)

الوحدة: مليار دولار

المجموع إلى العبارة للحدود		المشتريات عبر الحدود		المبيعات عبر الحدود		المحلية		البيان السنة
القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	
8.6	74	2.3	29	6.2	45	10.6	72	1985
24.7	150	6.1	44	18.6	106	18.9	195	1986
40.5	195	12.3	63	28.1	132	48.9	416	1987
51.9	342	13.6	133	38.3	209	79	1091	1988
65.2	518	25.1	212	40.1	306	121.8	1359	1989
97.8	558	50.1	297	47.6	261	109.9	1296	1990
20.2	353	13.9	211	6.3	142	47.9	788	1991

المصدر: عبد الكريم جابر شنجار ورد العيساوي، دراسة تحليلية لظاهري الاندماج والاستحواذ الاقتصادي مع التركيز على القطاع المصرفي، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، 2005، ص174.

يلاحظ من خلال الجدول تصاعد موجة الاندماجات المحلية والمتسمة في معظمها بالعدائية، وهي تتفوق على تلك الحاصلة عبر الحدود بهامش كبير سواء المتعلقة بالمبيعات أو المشتريات، وبعد تنامي أطراف سوق الخدمات المالية كانت السوق الأوروبية لمعاملات الاندماج والاستحواذ تحابي الحالات التدريجية منها وتلك التي تحتاج إلى أموال قليلة وقابلة للتعديل، بحيث تضمن في النهاية السيطرة على الهدف، في حين أن الولايات المتحدة تفضل الاستحواذ بنسبة 100% فعلى سبيل المثال ازدادت تملك البنك الفرنسي Caisse Nationale decaisses من حصته البالغة 49.9% إلى 65% في المؤسسة المالية Compagne Finance Eulia SA في عام 2003.

وقد يكون السبب في ذلك أن المؤسسات المالية الأوروبية ولاسيما البنوك تعاني ولو جزئياً من غياب التفكير التجاري ما دامت الأسواق الوطنية للأعضاء باقية، وهذا ما يفسر أن أغلب حالات الاندماج و الاستحواذ هي لأغراض دفاعية، فعلى سبيل المثال دخلت إيطاليا في سلسلة من الاندماجات الأخيرة أشهرها اندماج رابع أكبر بنك في إيطاليا Banca Intesa مع خامس أكبر بنك في الدولة Banca Commerciale Italiana وفي اسبانيا تكون Banca central Hispanomericano (BCH) من خلال الاندماجات الدفاعية وفي ضوء دخول اسبانيا إلى الاتحاد الأوربي عام 1986، وعزز أكبر بنك في اسبانيا موقعه بالاندماج مع BCH سنة

1999، ويلاحظ من الجدول السابق أن الاندماجات المحلية تصاعدت بعد عام 1989 بشكل كبير وبمعدل يزيد على 20% من العام 1988 وبقيمة بلغت أكثر من 122 مليار دولار مقابل 110 مليار دولار للعام الأخير، والجدول الموالي يشير إلى حالات الاندماج البنينة للمدة (1990-2001) من ناحية العدد والقيمة .

جدول (II-4) عدد عمليات الاندماج والاستحواذ وقيمتها المحلية وعبر الحدود للمصارف والمؤسسات

المالية للاتحاد الأوروبي للمدة (1990-2001) الوحدة : مليون يورو

الصفقات للمؤسسات المالية عبر الحدود		الصفقات المصرفية عبر الحدود		الصفقات للمؤسسات المالية المحلية الأخرى		الصفقات للمصارف المحلية		البيان السنوات
القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	
58	14	247	8	311	17	476	61	1997-1990
605	7	1062	13	1131	14	1346	66	2001-1998
471	9	606	12	549	15	862	64	2001-1990

المصدر: البنك المركزي الأوروبي، التقرير السنوي، 2001، ص138.

يتبين من الجدول (II-4) أن عناصر السوق المالية الأوروبية (المصارف والمؤسسات المالية) قد تبنت خيارات الاندماج بشكل متصاعد سواء من ناحية العدد أو القيمة للصفقات وجاء ذلك انسجاماً مع التغيرات البنوية في أحجام المصارف تبعاً لإزالة القيود في العديد من دول الاتحاد وقادت تلك العمليات المصارف الكبيرة للخروج من سوق التجزئة (أي انتشار تقديم الخدمات المصرفية من خلال الفروع لصغار العملاء) إلى سوق الجملة المصرفية (مجالات صيرفة الاستثمار) ومواجهة الاندفاع المتزايد في الطلب على الخدمات الاستثمارية المصرفية.

وقد انعكس ذلك على دخل المصارف التي أسهمت في تكوين 52% من الدخل الكلي في عام 2000 بعد أن كانت أقل من 30% في عام 1996. أن الملاحظة الرئيسة التي يمكن الخروج به من البيانات السابقة تتمثل في هيمنة الاندماجات داخل المنطقة، بهدف تكوين مصارف كبيرة من خلال حالات الاندماج والاستحواذ خصوصاً خلال المدة (1995-2001) فقد سجلت تلك الاندماجات نسبة 88% مقابل 12% للاندمجات عبر الحدود وفي قراءة أخرى على مدى ما أنجزته الاندماجات المحلية، وجد أن المصارف الخمسة الكبيرة التي تراقب البنوك المحلية الأخرى ازدادت من 50%-60% خلال المدة (1990-2001) بالشكل الذي دفع إلى المزيد من التركيز في العمل المصرفي، مع التسليم بوجود اختلافات فيما بين الأعضاء، ففي الدول الاسكندنافية (فنلندا، السويد، النرويج) تسيطر المصارف الكبيرة بنسبة 70% إلى 90%¹، بينما

¹ -البنك المركزي الأوروبي، التقرير السنوي، 2001، ص138.

تقدر في ألمانيا النسبة بنحو 20%، ويلاحظ من الجدول السابق ان المدة (98-2001) متميزة في عدد الاندماجات البنينة من حيث العدد والقيمة، وكان العام 1998 متميزاً أيضاً في إنفاق مصارف الاتحاد الأوربي في انجاز معاملات الاندماج و الاستحواذ حيث بلغ الإنفاق حوالي 100 مليار دولار بعد أن كان 70 مليار دولار في عام 1997 وبمتوسط يبلغ 15 مليار دولار خلال المدة (94-1996).

وقد ترتب على هذا التوجه انخفاض في عدد مؤسسات الائتمان في الاتحاد الأوربي من 12256 في عام 1985 إلى 9285 في عام 1997 وفي الدول الأعضاء فرادي تراجع عدد البنوك في فرنسا من 801 بنكا في بداية التسعينيات إلى 626 مصرفاً في عام 1995 وهولندا من 153 مصرفاً إلى 127 مصرفاً وفي ايطاليا تناقص عدد البنوك من 1065 إلى 1003 وفي اسبانيا تراجع عددها من 362 إلى 314 بنكا¹ ومن الأمثلة على الاندماجات الكبيرة في أوروبا والتي كانت تقف وراءها قيام الوحدة النقدية:

1- تملك بنك الائتمان الزراعي الفرنسي إلى البنك الاستثماري اندو سويس الذي يمتلك 65 فرعاً في أنحاء العالم.

2- شهد عام 2000 أضخم صفقة اندماج في التاريخ الأوربي بين بنك دويتش وبنك درسوزينك الألمانيين حيث بلغت قيمة الصفقة 1.2 تريليون دولار².

3- يعد بنك Credit Lyonnais الأكثر انتشاراً في أوروبا بعد العديد من حالات الاندماج و الاستحواذ ولديه أكثر من 640 فرعاً خارج فرنسا وحصص ومساهمات في مصارف ومؤسسات مالية في كل من البرتغال واسبانيا وبلجيكا وهولندا وايطاليا وبريطانيا.

4- تملك DNBI Holding ASA النرويجي بنسبة 100% إلى Gjersidige Nar ASA.

ويمثل ما ورد في السابق جزءاً قليلاً من ملف الاندماجات البنينة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي بلغت حديثاً مع تلك الحاصلة في القطاعات غير المالية نحو أكثر من 27.5 ألف صفقة وقيمة تقارب من 1.1 تريليون يورو خلال المدة (2002-2003).

¹ - عدنان المهدي، الدمج و الاستحواذ في القطاع المصرفي العربي، المبررات والمكاسب والاتجاهات، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 226، المجلد 19، 1999، ص 23.

² - عبد الرحمن إسماعيل، الاندماجات العالمية، قليل من المزاي، كثير من الفشل، من على الموقع www.onislam.net/arabic/nama/news/94226-2000-03-12-11-31-00.html، أطلع عليه بتاريخ 20/07/2010.

المطلب الثالث: التجربة العربية في الدمج المصرفي.

شملت عملية الاندماج بعض الدول العربية وهي في حاجة إلى ذلك سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول العربية فيما بينها، حيث يعتبر الاندماج المصرفي أحد الآليات الأساسية لتحقيق سوق مصرفية أكثر تنافسية وأكثر تكاملاً، غير أن الاندماجات المصرفية في الدول العربية اقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة ولم تظهر اندماجات بين هذه الدول.

والجدول التالي يظهر حالات الاندماج المصرفي عربياً :

جدول (II-5) يبين حالات الاندماج المصرفي في الدول العربية إلى غاية 2007¹

السنة	الدولة	حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدايم
1999/1993	لبنان	23 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
1999/1991	مصر	17 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
1998	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
1994	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
1998	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين والكويت	بنك عمان التجاري
1998	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
1998	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
1997	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
1999	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
1999	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي
2005	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الوطني العماني وبنك مسقط	البنك الوطني العماني
2007	الإمارات العربية المتحدة	حالة واحدة	البنك الإماراتي الدولي والبنك الوطني لدي *	البنك الإماراتي الدولي والبنك الوطني لدي.

المصدر: صادق جعفر غياض الجيزاني، الاندماج المصرفي في البلدان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، 2009، ص 88.

¹ - صادق جعفر غياض الجيزاني، الاندماج المصرفي في البلدان العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة المستنصرية، 2009، ص 88.

* - يعتبر البنك الناشئ عن إتفاق الدمج كأكثر بنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برأسمال يصل إلى 32.61 مليار دج.

يلاحظ من الجدول (5- II) السابق أن لبنان كانت أكثر الدول العربية في حالات الاندماج المصرفي، حيث بلغت تلك الحالات 23 حالة في لبنان وحدها، ثم تأتي في المرتبة الثانية مصر حيث بلغ عدد الاندماج فيها 17 حالة، بينما حدثت عملية اندماج واحدة في كل من تونس والمغرب والبحرين، كما أن هناك ثلاث حالات اندماج في سلطنة عمان وحالتين في السعودية.

وإذا ما قارنا هذه الحالات مع الدول المتقدمة فهي ضعيفة جدا ولا تكاد تذكر فهي تمثل 0.5 % من إجمالي عملية الاندماج المصرفي العالمية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا مست عملية الاندماج 9000 مؤسسة مصرفية في سنة 1992 ثم 7000 في سنة 1998 بعد أن كانت 13000 مؤسسة مصرفية، ودولة مثل فرنسا كان لديها حوالي 800 بنك أصبحت 450 مؤسسة مصرفية ثم وصلت إلى 30 بنك ومؤسسة مصرفية وذلك لنفس الفترة.

1- استعراض التجربة المصرية في إتخاذ قرار الإندماج لرفع مستوى أداء نظامها المصرفي:

أ- الاندماجات التي تقودها بنوك القطاع العام التجارية: مثلت بنوك القطاع العام (تجارية ومتخصصة) على مدى عدة عقود مضت - ولا تزال - عصب الجهاز المصرفي المصري، فعلى الرغم من تنامي الوزن النسبي للبنوك الخاصة والأجنبية في السوق المحلي إلا أن البنوك العامة لا تزال تستحوذ على ما يربو عن نصف حجم معاملات الجهاز المصرفي، كما لم تكن تلك البنوك بمنأى عن موجة الاندماجات التي شهدتها القطاع المصرفي مؤخر¹، ومن أهم حالات الاندماج المصرفي في مصر نذكر: الاندماج بين بنكي مصر والقاهرة 2006، وهو الأمر الذي من شأنه دمج ثاني وثالث أكبر بنوك القطاع العام التجارية لخلق كيان مصرفي كبير ينافس على قمة الجهاز المصرفي²، استحواذ البنك الأهلي على بنكي المهندس والتجارة والتنمية في شهري أكتوبر وديسمبر 2005 على الترتيب، وهو الأمر الذي أدى إلى إرتفاع حصة البنك من إجمالي المراكز المالية للبنوك بنقطة مئوية واحدة ليستحوذ بذلك على نحو 8.21 % من إجمالي أصول الجهاز المصرفي.

ب- الاندماجات بين البنوك الخاصة وتعاضم دور البنوك الأجنبية في مصر: تسيطر البنوك الخاصة والمشاركة وفروع البنوك الأجنبية على نحو 3.45 % من إجمالي أصول الجهاز المصرفي ونحو 1.40 % من الودائع ونحو 3.9 % من القروض وذلك في نهاية جوان 2004³، وتتميز هذه البنوك - وبخاصة تلك التي يسيطر فيها الأجانب على حصة من رأس المال - بمجموعة من السمات المشتركة أبرزه⁴:

¹ - عصام مصطفى، دمج البنوك يعيد الهيكلة ويواجه اختلال التوزيع، مجلة البورصة المصرية، 4/10/2004 ص 45.

² - مجلة الأهرام الاقتصادية، ملحق خاص للأهرام الاقتصادي، القانون رقم 88 لسنة 2003 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، العدد 1799 . 30 جوان 2003 ص 75.

³ - البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، 2005، ص 58.

⁴ - إدارة البحوث والترجمة، التجربة المصرية في الدمج المصرفي، النشرة الاقتصادية لبنك الاسكندرية، المجلد 37، 2005 ص 60.

- انخفاض معدلات الفائدة المعلنة على الودائع مقارنة بينوك القطاع العام وبحيث يصل الفرق في بعض الأحيان من 1% إلى 5.1%.
- ارتفاع معدلات العائد على الأصول وعلى حقوق المساهمين مقارنة بالبنوك العامة.
- ارتفاع معدلات التوظيف.
- جودة محفظة القروض.
- استهداف الشرائح العليا من عملاء التجزئة والمشروعات.
- تمركز نشاطها في مدينتي القاهرة والإسكندرية وبعض المدن السياحية مثل الغردقة وشرم الشيخ وعدد من المدن الصناعية مثل 6 أكتوبر والعاشر من رمضان.
- التنوع الكبير في منظومة الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى الخدمات الجديدة في مجال التجزئة المصرفية ولا سيما القروض الشخصية والائتمان الاستهلاكي كما تقدم هذه البنوك بعض خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت وأجهزة التليفون المحمول، كما تهدف مواقعهم على شبكة الإنترنت إلى طرح مجموعة ضخمة من الخدمات المتطورة والصيرفة الاستثمارية في مجالات التمويل للشركات بأقسامها المختلفة، وآليات تمويل التجارة للاستيراد والتصدير والتي يستخدم لتنفيذها كافة الإمكانيات المتوفرة لشبكة الفروع والمؤسسات التابعة لتلك البنوك على الصعيد الإقليمي والدولي.
- وتشير مجموعة السمات سالفة الذكر إلى أن البنوك الخاصة والأجنبية صارت تمثل منافسًا¹ يعتد به في السوق المصرية، وأن الصغر النسبي لحجمها لم يعد يمثل عائقًا أمام تقدمها للحصول على الصفقات الضخمة بل والفوز بها باللجوء إلى آلية القروض المشتركة وتكوين مجموعات العمل.
- ومن ناحية أخرى فإن هذه البنوك صارت تنتهج إستراتيجية جديدة تعتمد على زيادة رؤوس أموالها، وتوسيع حجم ونطاق أعمالها، وأصبحت تسعى للانتشار الجغرافي في المدن الصناعية ولم تعد تقصر نطاق تواجدها في مدينتي القاهرة والإسكندرية فقط².

¹ - مطاي عبد القادر، الطيب ياسين، الاندماج المصرفي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر. 2008.

² - البنك الأهلي المصري، مرجع سابق، ص58.

2- التجربة اللبنانية في مجال الاندماج المصرفي:

تتصدر لبنان قائمة الدول العربية بالنسبة إلى عمليات الإندماج التي حصلت في قطاعها المصرفي والتي شهدتها نظرياً عام 1994 وفعالياً منذ العام 1997 حتى بلغت نحو 23 عملية حتى عام 1999 ونجم عن ذلك تقلص في عدد المؤسسات المصرفية من 80 إلى 50 في نهاية العام السابق¹. ويتسم القطاع المصرفي اللبناني بتركز حاد يصل إلى أكثر من 70% من الأنشطة تقع في أيدي عدد قليل من المصارف التي بلغت نحو عشرة مصارف كبيرة².

وتعرضت المصارف اللبنانية إلى ضغوطات مصرف لبنان بموجب قانون الإندماج المصرفي³ رقم (192) الذي صدر بتاريخ 1994/2/4 وحدد العمل به مدة خمس سنوات انتهت في نهاية عام 2003.

وتتلخص الدوافع التي تقف وراء عمليات الإندماج في لبنان في الحاجة إلى رؤوس الأموال لتمويل إعادة الإعمار والإثراء وتشجيع عمليات الدمج المصرفي من خلال السياسة الجديدة المعتمدة على عدم إصدار تراخيص مصرفية جديدة وزيادة الحد الأدنى لرأس المال المصرفي ومن تلك العمليات الإندماج البارز بين أربعة مصارف هي (يونيبانك، بنك المغترب، ليتكس بنك، البنك اللبناني للتجارة) لتكوين مصرف كبير هو البنك اللبناني المتحد للتجارة بأصول تزيد على 1.5 مليار دولار ورأس مال قدره 250 مليون دولار مما مثل موقعاً متقدماً ضمن نادي المصارف العشرة الكبار عربياً⁴، كذلك يبيع بنك الاعتماد اللبناني الذي كان يملكه بالكامل مصرف لبنان إلى مجموعة استثمارية سعودية عام 1988 وأيضاً قيام مجموعة لبنانية خليجية (آرك) بشراء ثلاثة بنوك صغيرة وتوحيدها في بنك واحد⁵ (United Bank Lebanon (UBL).

3- التجربة السعودية في مجال الاندماج المصرفي:

بلغت حصة البنوك السعودية من مجموع أصول البنوك الخليجية 43% وتحتل المصارف السعودية المرتبة الأولى من حيث قيمة إجمالي موجودات المصارف التجارية العربية البالغة نحو 608 مليار دولار، حصة السعودية منها نحو 135.7 مليار دولار وبنسبة تبلغ 22.3% وسجلت نسبة أصول البنوك السعودية لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي 83% والتي عادة ما تكون هذه النسبة قليلة في الدول النامية عند مقارنتها مع مثيلاتها في اليابان 167% وفي بريطانيا 390% وفي الولايات المتحدة 90%. ويعمل حالياً في المملكة 8 مصارف

¹ - اتحاد المصارف العربية، عمليات الدمج والاستحواذ في المنطقة هل بدأ عصر المصارف العربية العملاقة، مرجع سابق، ص 60.

² - الاقتصاد المعاصر، إنتشار ثقافة الإندماج والوحدات المصرفية الكبيرة، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 58، آذار، 2003 ص 32.

³ - اتحاد المصارف العربية، اندماج وتملك البنوك، التطورات العالمية والنتائج، ندوة اتحاد المصارف العربية، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الإندماج والاستحواذ، بيروت، 2000، ص 311.

⁴ - عدنان الهندي، مرجع سابق، ص 24.

⁵ - بهيج أبو غانم، المصارف في مرحلة الدمج، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 232، أوت، 1999، ص 30.

سعودية-أجنبية، ولها 1201 فرعاً في نهاية النصف الأول من عام 2002¹، وهناك عدة مسوغات تدفع القطاع المصرفي السعودي إلى الاندماج وهي ما يأتي²:

- توجد على الساحة المصرفية السعودية مصارف صغيرة الحجم والتي تم تقليصها من 12 مصرفاً إلى 10 مصارف عام 1999 ولا يتجاوز حجم أصولها 9% من مجموع أصول البنوك السعودية، في حين ان ثلاثة بنوك نصيبها يبلغ 55% من إجمالي الأصول، هذه المسألة مثلت حافزاً إلى البنوك الصغيرة الحجم إلى السعي نحو الاندماج في ظل المنافسة الشديدة التي تتوقع ان تلاقىها في السوق المصرفية.

- أن المصارف السعودية غنية بالودائع وبشكل خاص تلك التي لا تحمل فوائد وتمثل حوالي 42% من مجموع الودائع، هذا الحجم يدفع البنوك إلى وضع حجم كبير من أرصدها في المصارف العالمية. ويعطي ذلك بعض من الأسباب التي تدفع رؤوس الأموال العربية الفائضة لدى الدول العربية الغنية بالهجرة خارج المنطقة بحثاً عن فرص استثمارية مربحة، أو ان هذه البنوك تتجه إلى تمويل الأفراد والعقار اللذين يعدان من الشرائح ذات المخاطر التشغيلية العالية، عليه ان التحدي الذي يواجهه هذه البنوك هو تقوية إدارة مخاطر الائتمان في هذه المجالات.

- ان انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية تجعل من المنافسة وفي مجال الخدمات المصرفية مهمة صعبة إذا لم تعمل هذه البنوك على مجاراة التطور العالمي في مستويات تلك الخدمات لذلك سوف تجد البنوك الصغيرة نفسها مضطرة إلى الاندماج.

ومن الأمثلة على حالات الاندماجات التي جرت في السعودية التجربة الرائدة التي جرت عام 1997 بين البنك السعودي التجاري المتحد وبنك القاهرة السعودي وأطلق على البنك الجديد اسم البنك السعودي المتحد بموجودات بلغت حينها 7.5 مليار دولار³، ثم سعت المصارف السعودية إلى تخطي الاندماجات المحلية والخصوص في تجربة الاندماجات عبر الحدود لمواجهة ما ينتظر الصناعة المصرفية السعودية لمواجهة التركيز Concentration في هذا القطاع على الصعيد العالمي، وأنجزت حالات متعددة من الاندماجات ومن أبرزها تشكيل المصرف (السعودي-الأوروبي) الذي يتكون من اتحاد ثلاثة مصارف قائمة في السعودية (مصارف بريطانيا وهولندا وفرنسا) وثلاثة مصارف اقليمية ليتكون منها جميعاً مصرف واحد كبير برأسمال يصل إلى 2 مليار دولار في المرحلة الأولى من إنشائه، ثم الإعلان عن مشروع الإندماج بين البنك السعودي الأمريكي والبنك السعودي المتحد الذي سيكون باسم البنك السعودي الأمريكي (سامبا)، وأيضاً فتحت عدة تراخيص

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2003، ص ص 124-125.

² - اتحاد المصارف العربية، اندماج وتملك البنوك، التطورات العالمية والنتائج، مرجع سبق ذكره، ص 347.

³ - بهيج ابو غانم، مرجع سابق، ص 35.

لمصارف خليجية لفتح فروع لها في المملكة وهي الخليج الدولي، وبنك الإمارات الدولي، وبنك الكويت الوطني، البحرين الوطني¹.

4 - تجربة العراق في الاندماج المصرفي:

تعود نشأة القطاع المصرفي الحديث والمؤسسات المصرفية الأجنبية في العراق، إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، حيث بدأت بتقديم خدماتها المصرفية مستهدفة بالدرجة الأولى خدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للدولة التي تملك هذه المصارف، فكانت تعمل على تسهيل عمليات التجارة الخارجية وتشجيع الاستيراد من دولها. كما احتكرت هذه المصارف وفروعها المصرفية الحديثة تقديم الائتمان قصير الأجل للقطاع التجاري وخصم الأوراق التجارية والمالية وفتح الاعتمادات وبيع وشراء العملات الأجنبية. مما دفع الحكومة العراقية كخطوة أولى إلى إنشاء مصرف تجاري باسم مصرف الرافدين، ثم استمر إنشاء المصارف التجارية ذات الطابع الوطني كمصرف (التجاري، بغداد، الاعتماد، الرشيد، العراقي المتحد) فضلا عن المصارف المتخصصة. ثم تبعتها الخطوة الثانية، ففي عام (1964) تم إصدار قانون تأميم وإدماج المصارف لتتلاءم مع متطلبات الواقع الاقتصادي آنذاك. فبدأت سلسلة من مراحل الاندماج المصرفي ابتداء من دمج المصارف التجارية بخمس مصارف، ثم تم دمج المصارف بأربع مصارف عام 1965². كما تم دمج المصرف التجاري العراقي بمصرف الرافدين عام 1974 بموجب قانون رقم (67) وبذلك أصبح الجهاز المصرفي التجاري يتكون من مصرف واحد هو مصرف الرافدين برأسمال مقداره (30) مليون دينار³، واعتمدت السلطة النقدية الاندماج القسري لتلك المصارف، وكانت أهداف الاندماج في تلك الفترة متمثلة بالآتي⁴:

- تقوية النظام المصرفي وزيادة كفاءته وتوسيع الخدمات التي يقدمها إلى الدولة.
- تنظيم السياسة الائتمانية وجعلها متناسقة ومتماشية مع السياسة المالية ومتطلبات خطة التنمية.
- زيادة رؤوس أموال المصارف والاحتياطيات، لانعكاس ذلك على إيصال وزيادة الخدمات التي تقدمها البنوك.

¹ - مؤسسة النقد العربي السعودي، ورقة عمل عن تطوير القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام

2020، وزارة التخطيط، الرياض (19-23)، أكتوبر، 2002 (www.sama.gov.sa)، ص 5

² - صادق جعفر غياض الجيزاني، مرجع سبق ذكره، ص 79.

³ - فلاح حسن ثويني، دراسة لنشاط المصارف التجارية في العراق للمدة 1975-1995، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1998، ص 55.

⁴ - صادق جعفر غياض الجيزاني، مرجع سابق، ص 79.

كما تواصلت عمليات الاندماج والاستحواذ بين البنوك العراقية والعربية في بداية الألفية الثالثة وان كانت ما تزال بوتيرة بطيئة نسبياً. إذ دفعت السلطات النقدية إلى تعميق عمليات الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين البنوك، بما يعزز تنافسية هذه البنوك وقدرتها على تقديم خدمات استثمارية وتمويلية جيدة. ويمكن إيجاز أهم الاندماجات الحديثة التي شهدتها القطاع البنكي العراقي:

تشير تجربة الاندماج إلى وجود بعض الاندماجات والمشاركات التي حدثت بين بنوك تجارية عراقية وأخرى عربية، إذ تمكن بنك الائتمان العراقي بالدخول في مشاركة مع بنك الكويت الوطني ومؤسسة التمويل الدولية عام 2005، إذ بلغت نسبتها 75% و10% على التوالي في راس مال البنك والبالغ (25) مليار دينار¹. كما تم زيادة في راس ماله (من 50 الى 70) مليار دينار عن طريق رسملة ارباحه الصافية في ميزانية عام 2007، كما حقق ارباحاً جديدة في عام 2008 قدرها (12.861) مليار دينار الامر الذي رفع رأسماله والاحتياطيات الى (75.876) مليار دينار². ومن المؤمل زيادة راس ماله الى (100) مليار دينار. كما تم شراء بنك البركة الذي واجه تعثر من جراء القروض والسياسة الخاطئة من قبل ادارته إذ تمكنت مجموعة من البنوك العراقية بشرائه بنسب متفاوتة وهي (بنك الوركاء، البنك التجاري، بنك البصرة، بنك الخليج)، وذلك بعد اعفائها من مستحقات البنك تجاه البنك المركزي عن طريق تقديم الدعم المالي وايقاف الاستقطاع الضريبي وتقديم قروض طويلة الاجل من قبل البنك المركزي. وتم تسمية البنك الجديد بنك إيلاف الإسلامي اعتباراً من منتصف عام 2007 برأسمال (8) مليار دينار وتمت زيادته مؤخراً الى (10) مليار دينار، الامر الذي ساهم بارتفاع موجوداته الى (30.281) مليار دينار وارتفاع ايراداته الى (1.595) مليار دينار في عام 2008³. كما إن هناك الكثير من المشاركات التي ترغب بها البنوك والمؤسسات المالية العربية والعالمية وهي بانتظار الترخيص لها من قبل البنك المركزي العراقي.

5- التجربة السودانية في مجال الاندماج المصرفي:

من واقع الأدبيات المصرفية المتوفرة عن حالات الدمج المصرفي التي اكتملت في السودان عبر الحقب المختلفة نجد أن عددها لم يتجاوز الخمسة حالات وتراوحت إشكالاتها بين عمليات دمج طوعي ودمج إلزامي أملته ظروف إفسار ودمج جاء في إطار إصلاحي لتقوية وتوسيع الأنشطة وتحقيق وفورات الحجم الكبير كما شمل أيضاً عمليات دمج البنوك التي تعمل في نشاطات متماثلة وحالات أخرى لبنوك تعمل في أنشطة وتخصصات متباينة:

¹ - رنا ادور سعيد قصير، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² - نشرة رابطة المصارف العراقية الخاصة، رابطة المصارف العراقية، العدد 4، 2008، ص 1.

³ - المرجع نفسه، ص 1.

أ- دمج بنك الشعب التعاوني في بنك الخرطوم: تم ذلك الدمج في عام 1982 بموجب قرار صادر من السلطات النقدية بعد أن تعثر بنك الشعب التعاوني نتيجة ضعف وتآكل رأس ماله وتراكم مديونيته المتعثرة والمشكوك في تحصيلها والمفتقرة إلى الضمانات الكافية، ونسبة لأن بنك الشعب التعاوني كان متوسعاً في قروضه الصناعية وتمويل صناعة النسيج بالتحديد التي واجهت صعوبات هيكلية وصعوبات ظروف عمل. وكانت نتيجة هذا الدمج أن استوعب بنك الشعب بكل فروعهِ وكل موظفيه وأصوله وخصومه في بنك الخرطوم وأصبح النظام المحاسبي السائد هو نظام بنك الخرطوم..

ب- دمج البنك التجاري السوداني في بنك المزارع: في عام 1998 تم دمج البنك التجاري السوداني في بنك المزارع بعد الموافقة على ذلك من مجلس إدارتي البنكين وجمعيتيهما العموميتين غير العادية وبعد موافقة بنك السودان، وقد تم تكوين لجنة مشتركة من البنكين لتولي مهام إنفاذ الدمج تحت إشراف بنك السودان، وقد وضعت لائحة تأسيس المصرف الجديد وتم تعديل الاسم ليصبح مصرف المزارع التجاري وتمت عملية الدمج طوعياً في إطار توفيق أوضاع المصارف الذي أقره بنك السودان خلال الفترة 1994-1997 والذي كان من أهدافه الأساسية خلق مؤسسات مصرفية قوية تتسم بكفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل، وتكون ذات قواعد إدارية تستطيع أن تنافس محلياً ودولياً.

ج- دمج بنك النيل الأزرق في بنك المشرق: في عام 2003 تم الدمج بين كل من بنك النيل الأزرق وبنك المشرق وكان ذلك بعد موافقة مجلس إدارة كل من المصرفين وموافقة الجمعية العمومية لكليهما بالإضافة إلى موافقة بنك السودان وكان الاسم الجديد هو بنك النيل الأزرق المشرق والهدف الأساسي من وراء عملية الدمج هو تقوية المركز المالي والموقف السيولي للمؤسسة الوليدة والعمل على تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح وتبادل الخبرات بينهما مع الاستفادة من التقنيات الحديثة.

ويلاحظ في عمليات الدمج المذكورة سابقاً أن معظم المصارف التي دجت كانت تتبع للقطاع العام مما يشير إلى أن عمليات الدمج تمت بموجب قرار صادر من السلطات المالية والنقدية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق عرضه نخلص إلى أن الاندماج المصرفي وليد ونتاج العمولة المصرفية بمتغيراتها، خاصة اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية التي سمحت للبنوك الأجنبية بالدخول للسوق الوطنية وبالتالي تفرض تحدي المنافسة أمام البنوك المحلية وكذلك اتفاقية بازل التي تفرض على البنوك رفع رأسمالها، كما أن وتيرة الإندماج تزيد عند حدوث أزمات مالية وتكون هذه الاندماجات من النوع القسري، نشير إلى ان الاندماج قد يكون ضرورة حتمية أمام البنوك لمواجهة المنافسة الشديدة في القطاع المصرفي أو هو خيار أو نهج تنتهجه البنوك والسلطات النقدية لزيادته قدراتها وتطوير وتحديث مختلف الخدمات البنكية ومواكبة متغيرات العمولة المصرفية، وقد بينت التجارب أن الاندماج يعد من أهم الطرق التي تؤدي إلى زيادة تنافسية البنوك واكتسابها مزايا تنافسية متعددة تتمثل في اكتساب اقتصاديات الحجم وبالتالي تحقيق العديد من الوفورات المالية والإدارية والضريبية، كما يؤدي إلى زيادة كفاءة البنوك وتقليل التكاليف وزيادة الأرباح، وستتطرق في الفصل الموالي لتطور النظام المصرفي الجزائري والاصلاحات التي مر بها وأدائه، كما ستتطرق لحاجة البنوك الجزائرية للاندماج ودوافعه ومتطلبات تحقيقه في الجزائر وكذلك الآثار التي قد تنجم من اندماج البنوك الجزائرية في ما بينها أو مع بنوك أجنبية.

الفصل الثالث: دواعي ومتطلبات تجسيد الاندماج المصرفي في الجزائر وتحدياته

تمهيد:

تعرف البنوك كغيرها من منظمات الأعمال بعض النقائص والتحديات وهو الأمر الذي يستوجب عليها إحداث تكتلات وتحالفات ما بينها، أي تبني ما يسمى بالاندماج المصرفي، هذا الأخير يعتبر من بين المتغيرات التي تزايدت أهميتها في ظل اتجاه البنوك نحو العولمة وما تمخض عنها من منافسة شرسة، وكذا تزايد أهمية الكيانات المصرفية الكبيرة التي لها القدرة على العمل في ظل ما تفرضه الضغوط التنافسية العالمية، كما أن الاندماج المصرفي جاء كضرورة لمسايرة الاتجاهات العالمية في ما يتعلق بتوحيد المعايير المصرفية واستيفاء البنوك لمتطلبات الكفاية الحدية لرأس المال وفقا لما تقتضيه معايير لجنة بازل الشهيرة في هذا المجال، والبنوك الجزائرية التي قد لا تمتلك بعض مقومات التنافسية التي تمكنها من مواصلة نشاطها في ظل البيئة العالمية يستوجب عليها الأمر حذو منحى مثيلاتها التي تبنت اندماجات مصرفية وذلك للاستفادة من بعض المزايا التي يتيحها الاندماج المصرفي، كما أن الأمر يتطلب من هذه البنوك العمل على توفير المناخ والبيئة الملائمة لإحداث اندماج ما بينها على المستوى الوطني أو بينها وبين بنوك أجنبية.

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي والواقع العملي للبنوك الجزائرية (الإمكانيات والنقائص)

يعد القطاع المالي والمصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثراً واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة، إذ أن النجاح الاقتصادي الآن مرهون بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات إضافة إلى الخدمات المصرفية المتعددة والمتجددة التي فرضتها مجموعة التطورات والتحويلات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية.

والجزائر دخلت القرن الواحد والعشرين بنظام مصرفي يغلب عليه الطابع العمومي، بقدرات تنافسية متواضعة في ظل بيئة مصرفية يجري تشكيلها وتتسارع تحولاتها، الأمر الذي تتطلب من البنوك الجزائرية القيام بجهود حثيثة للرفع من كفاءة وأداء هذه المؤسسات لتساير التحولات العالمية واستعدادا للاندماج في الاقتصاد العالمي قصد الاستفادة من مزايا الاندماج.

المطلب الأول: التطور التاريخي للجهاز المصرفي الجزائري والإصلاحات الحديثة له.

تمكن الاقتصاد الجزائري من دخول مرحلة جديدة مليئة بالتحديات التي فرضتها الساحة المحلية والإقليمية والدولية ولقد تجسد ذلك بما يعرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل وتمهيد الطريق نحو اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي ولقد كان للمنظومة المصرفية نصيب من هذه الإصلاحات. وانطلاقاً من القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض مرورا بقانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، وهو قانون معدل ومتمم لقانون 86-12 ومضمونه هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات ثم جاء قانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض والقوانين الأخرى المكملة والتي سمحت بإنشاء بورصة للقيم المنقولة والسماح أيضا بفتح بنوك خاصة وفروع للبنوك الأجنبية في الجزائر.

أولاً- تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء قانون النقد والقرض 10/90:

وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة. كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة وإلغاء الاكتتاب الإجباري من

طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات¹.

1- أهداف قانون النقد والقرض:

وضع هذا القانون لتحقيق جملة من الأهداف الضرورية لمسايرة التطورات العالمية ومحاولة الانتقال الفعلي لاقتصاد السوق تمثلت في:

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي والمصرفي².
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 4، 58، 59 من القانون).
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية.
- إنشاء سوق نقدية حقيقية (البورصة).
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.
- تدعيم امتياز الإصدار النقدي لفائدة البنك المركزي.
- تولى مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي³ وللسلطة النقدية.
- ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة.
- إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميدان النقد والقرض.
- حماية الودائع.
- تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم المهنة المصرفية.
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.

2- مبادئ قانون النقد والقرض:

حمل هذا القانون أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل تظهر هذه المبادئ كالاتي:

¹ - بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، 29-30/10-2004، تلمسان، الجزائر، ص 8.

² - لعشب محفوظ، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 26.

³ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 188.

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: يعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها.

ب- الفصل بين الدائرة المالية والدائرة النقدية: وهذا في أن الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى القرض (التمويل البنك المركزي للخزينة)، الأمر الذي أدى إلى وجود نوع من التداخل بين صلاحيات الخزينة وبين صلاحيات البنك المركزي كسلطة نقدية.

ج- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة القرض: ويعني ذلك إبعاد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصد على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة وبصدور وهذا القانون أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كانت السلطة النقدية قبل صدور هذا القانون مشتتة بين وزارة المالية، الخزينة والبنك المركزي وقد ألغى هذا القانون التعدد في السلطة النقدية وكان ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وتم وضعها في الدائرة النقدية وبالضبط في هيئة جديدة اسمها مجلس النقد والقرض وقد جعل هذا القانون هذا السلطة النقدية¹:

- وحيدة: حتى يضمن انسجام السياسة النقدية.

- مستقلة: حتى يضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

- موجودة في الدائرة النقدية: لكي يضمن التحكم في تسيير النقد وتفاذي التعارض بين الأهداف النقدية. ولإعادة الاعتبار للجهاز المصرفي فيما يتعلق بوظيفة الوساطة المالية، وبتكريس السلطة النقدية وتنظيمها في إطار البنك المركزي مع وضع حد لآثار المالية العامة في النقد ويتمثل ذلك في إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان ولقد أكد قانون النقد والقرض ذلك وذلك بتعريفه للائتمان على أنه عملية من عمليات البنك من جهة ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات من جهة أخرى².

وقد عرف هذا القانون في مادته (110) عمليات البنك كما يلي: (تتضمن الأعمال المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذا الوسائل)، كما منع كل شخص طبيعي أو معنوي القيام بالعمليات التي تجرئها البنوك والمؤسسات المالية بشكل عادي عملا بأحكام المادتين (114-115) وحتى لا يبعد الخزينة العمومية وإدارة البريد والمواصلات كلية عن

¹ - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص 198.

² - محمد شريف أمان، الدينار و الجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال، بحوث الندوة العربية حول السياسات الاقتصادية بالجزائر، مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع، نوفمبر 1999، ص 423.

القيام بالعمليات المصرفية سمح لها القانون بالقيام ببعضها وبخاصة في جمع الموارد ولكن بشروط وقيود معينة كما تنص على ذلك المادة 121 منه: (يمكن للخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والمواصلات أن تقوم ببعض العمليات الممنوعة بموجب المادة 120 طالما ترخص بذلك النصوص القانونية الخاصة بها ويخلق للمجلس أن يخضعها لأحكام الأنظمة التي يقرضها والمتعلقة بودائع أموال الأفراد. لقد منع هذا القانون الانتقائية في منح القروض فقد أوضح أن إعطاء الأولوية لقطاع ما على حساب قطاع آخر أو تفضيل لقطاع أو لنشاط ما من قبل الدولة سيلزم عليها تحمل العبء المالي المترتب على ذلك القرار في إطار النفقات العمومية.

ثانيا- تعديلات قانون النقد والقرض 10/90:

1- الأمر 01/01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90¹:

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي حيث مس هذا التعديل وبصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي فقط دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة حيث قام هذا التعديل بالفصل بين مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض حيث أصبح بموجب هذا التعديل تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته على التوالي: محافظ يساعده ثلاثة (3) نواب ومجلس إدارة ومراقبان يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين سامين يعينهم رئيس الحكومة. يتم تسيير مجلس النقد والقرض كما يلي:

- يستدعى المحافظ المجلس ويرأسه ويعد جدول أعماله ويكون حضور ستة أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعاته.

- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات وفي حالة تعادل عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

- لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يعوض من ينوب عنه أو يمثله في اجتماعات المجلس.

- يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة (3) أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه ويمكن أن يستدعي للاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك بمبادرة من رئيسه أو أربعة أعضاء.

هذا وشكلت فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري أهم وأكبر الأزمات التي عرفتھا المنظومة المصرفية في الجزائر، فنظرا لهذه الهزات التي أصابت البنوك الخاصة لجأت الدولة إلى القيام في صيف 2003 بإصدار الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض الذي أبقى على الأنظمة المتخذة في إطار قانون رقم 90-10 سارية المفعول وألغيت جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون.

¹ الأمر 01/01 المؤرخ في 27/02/2001 الجريدة الرسمية العدد 14.

وهذه الإصلاحات الصادرة في قانون 03-11 جاءت نظرا للغموض في العلاقة بين الهيئات المالية والقطاع المصرفي، خاصة بين بنك الجزائر ولجنة النقد والقرض حيث أن هذه الهيئات لم تلعب دورها في رقابة وضبط العمليات المصرفية وتنظيم السوق المالي، ووفقا لهذا القانون يمكن لمجلس النقد والقرض نزع الاعتماد من البنوك الخاصة، وتفاديا لوقوع مشاكل من هذا النوع ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 و2004، والتي لم تترك حرية كبيرة للبنوك في التصرف، والعمل دون الرجوع إلى بنك الجزائر وتمثل هذه القوانين فيما يلي¹:

2- الأمر 11/03²:

جاء هذا الأمر مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 10/90، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01 والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي وقد جاء بالتعديلات التالية:

- إلغاء تحديد مدة وكالة المحافظ.

- إلغاء المادة 71 من قانون النقد والقرض والتي تنص على: أنه يمكن للبنك المركزي القيام بإعادة الخصم للبنوك والمؤسسات المالية لمدة 6 أشهر كحد أقصى لتشكيل قروض متوسطة المدى وهذه الخصوم قابلة للتجديد لمدة لا تتعدى 3 سنوات يجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج أو تطوير وتمويل عمليات التصدير أو إنشاء سكنات، كما يجب أن تتوفر فيها الشروط التي وضعها المجلس حتى يقبلها البنك المركزي.

لقد أصدرت الجزائر هذا الأمر من أجل تكييف نظامها المالي مع المقاييس العالمية وتهدف هذه التعديلات إلى تمكين البنك من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال:

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض (السياسة النقدية سياسة الصرف التنظيم والإشراف).
- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.
- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية.
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك عن طريق إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية واعتماد إجراءات كفيلة بإتاحة تسيير نشاط للمديونية العمومية وتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.

¹ - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة الشلف، أيام 14-15 ديسمبر 2004، ص ص 486-487.

² - الأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 يتعلق بالنقد و القرض الجريدة الرسمية ص:52.

- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الموظفين وهذا عن طريق:
- تقوية شروط ومعايير منح الاعتماد للبنوك ومسيري البنوك والإجراءات العقابية المختلفة.
- تشديد العقوبات حول الانحرافات عن نشاطات البنوك.
- منع تمويل نشاطات المؤسسات التي تعود ملكيتها للممولين أو المسيرين.
- تقوية صلاحية جمعية المصرفيين الجزائريين والتي أنشئت بموجب التعديل الأخير ولا بد من اعتماد نظامها من طرف بنك الجزائر.

• تعزيز وتوضيح شروط مركزية المخاطر.
إن نجاح هذه التعديلات مرتبط ب¹:

- تكوين عدد مهم من المراقبين المؤهلين لحساب البنك.
- وجود نظام معلومات فعال .
- تمويل متين وقوي من النظام المصرفي للاقتصاد الوطني.
- على اثر هذا التعديل تم إنشاء جمعية البنوك والمؤسسات المالية (جمعية مصرفيين الجزائريين) إذ يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية في الجزائر الانخراط فيها وهذه الجمعية تدرس المسائل المتصلة بالمهنة ولا سيما من ناحية²:

- تحسين تقنيات البنوك .
 - تحضير وتشجيع المنافسة في الميدان المصرفي.
 - إدخال الوسائل والتقنيات الحديثة ذات التكنولوجيا العالية.
 - تنظيم وتسيير الخدمات العامة.
 - تكوين وتأهيل المستخدمين لتفعيل المهنة المصرفية.
 - وضع شكل العلاقة مع ممثلي المستخدمين.
- إن هذه التعديلات لم تكن في مستوى العمل المصرفي بحيث جردت بنك الجزائر من استقلاليتها بحيث أصبح خاضعا لوزارة المالية، وهذا يظهر من خلال عدم تعيين مدة وكالة المحافظ للبنك بحيث يصبح مهدد في أي وقت بالإقالة مما يصعب عليه القيام بمهامه على أحسن وجه.

3- قانون رقم 01-04 الصادر في 4 مارس 2004:

الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ 500 مليون دينار وللمؤسسات المالية بـ 100 مليون دينار،

¹-Abdelkrim Naas, **Le système bancaire algérien,La nouvelle réglementation algérienne**,algerie , 2004,p:24.

²- الامر 11/03 المادة 96 منه، مرجع سبق ذكره، ص 15

بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال سنة 2004 بـ 2.5 مليار دينار للبنوك و500 مليون دينار بالنسبة للمؤسسة المالية وكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي¹.

4- قانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004:

الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجمالي لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يتراوح الاحتياطي الإجمالي بين 0% و15% كحد أقصى. إن كل البنوك استفادت من مهلة سنتين لرفع رأسمالها للوصول به إلى المستويات التنظيمية المطلوبة، والتي أصبح يفرضها القانون وفي وسط هذه القرارات طلب كل من منى بنك وأركو بنك توقيف نشاطهما بفعل دخول النظام الجديد حيز التنفيذ والذي من المتوقع أن يصبح إجباريا ابتداء من مارس 2006 بعد أن تعذر عليهما رفع إسهامهما من 500 مليون دينار إلى 2.5 مليار دينار جزائري، وأوضح السيد مراد مدلسي وزير المالية عقب هذا القرار أن توقيف هذين البنكين عن العمل لن يؤثر على السوق المالية الجزائرية، ويعتبر قرار حل هذين البنكين نهاية البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري²، وهذا بعد اختفاء البنوك السبعة التي كانت تشكل الساحة المالية الجزائرية بداية من 2003، بحل بنك الخليفة مرورا بالبنك الصناعي والتجاري الجزائري، الشركة الجزائرية للبنك، والمؤسستين الماليتين يونيون بنك وألجيرين انترناسيونال بنك، وبهذا أصبحت الساحة المالية الوطنية لا تضم سوى البنوك العمومية والبنوك الأجنبية.

5- الأمر رقم 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03:

وردت في هذا الأمر مجموعة من التعديلات حيث عدلت حسب المادة 02 من هذا الأمر عدة مواد من الأمر 11/03 وذلك كما يلي³:

- المادة 09 الشيء المضاف هو عدم خضوع بنك الجزائر إلى إجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.

- المادة 32 الشيء المضاف هو إعفاء كل العمليات المرتبطة بنشاطات البنك من الضرائب والحقوق والرسوم مهما كانت طبيعتها.

- المادة 35 الخاصة بمهام بنك الجزائر فيما يخص الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها، كما يحرص

¹ - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مرجع سابق، ص ص 486-487.

² - بن حليمة هوارية، واقع وآفاق المؤسسة المصرفية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية جامعة بن خلدون تيارت، الجزائر، 2007، ص 110.

³ - الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 - الجريدة الرسمية رقم 50.

على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

- المادة 36 الشيء المضاف هو تكليف بنك الجزائر بإعداد ميزان المدفوعات ويعرض الحالة المالية الخارجية للجزائر.

- المادة 52 يجب على كل بنك يعمل في الجزائر أن يكون له حساب جاري دائن مع بنك الجزائر لتلبية حاجات عملية التسديد بعنوان نظم الدفع.

- المادة 83 والشيء المضاف فيها والمعدل هو منع الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال، ويمكن أن يقصد بالمشاركة الوطنية جمع عدة شركاء، زيادة على ذلك تملك الدولة سهما نوعيا في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة، يخول لها بموجبه الحق أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت.

- يلزم هذا الأمر في مادته 97 مكرر البنوك والمؤسسات المالية ضمن الشروط المحددة بموجب نظام يصدره المجلس بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع يهدف إلى التأكد على وجه الخصوص من:

- التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها.

- السير الحسن للمسارات الداخلية ولاسيما تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العمليات المصرفية ومصادرها وتتبعها.

- صحة المعلومات المالية.

- الأخذ بعين الاعتبار وبصفة ملائمة بمحمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية.

- المادة 106: فيما يخص أعضاء اللجنة المصرفية فبموجب هذا الأمر أصبحت تتكون من: المحافظ رئيسا، 03 أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي، المالي والمحاسبي، قاضيان ينتدب الأول من المحكمة العليا يختاره رئيسها الأول وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس المجلس من المستشارين الأوليين، ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

بهذه التعديلات يمكن القول أنها أعطت مزيدا من الاستقلالية لبنك الجزائر خاصة فيما يخص استقرار الأسعار وضبط معدل نمو الكتلة النقدية بعيدا عن رقابة مجلس المحاسبة، كما منحت هذه التعديلات مزيد من الرقابة على أعمال البنوك، كما أعطت الأسبقية للمستثمرين المحليين بالمساهمة ب 51% في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الثاني: هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية في المرحلة الراهنة (2006-2010):

يشير هيكل الجهاز المصرفي الجزائري إلى احتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي، في حين أن البنوك الخاصة لا زالت بنوك فنية تبحث عن مكانة لها في السوق المصرفية الجزائرية، وهو الأمر الذي أدى إلى غياب روح المنافسة بين وحدات الجهاز المصرفي، كما أن البنوك الجزائرية لا زالت تقدم خدمات قليلة مقارنة بالبنوك الأجنبية.

واستنادا إلى تقارير صادرة عن بنك الجزائر أصبح النظام المصرفي يتكون في نهاية عام 2010 من 26 مصرفا ومؤسسة مالية معتمدة بالإضافة إلى بنك التنمية الجزائرية والذي تحول في سنة 2009 إلى الصندوق الوطني للاستثمار (Fonds National D'Investissement)، وهذا بعد ما كان يتكون في عام 2006¹ من 24 مصرفا ومؤسسة مالية ليرتفع في نهاية 2008 إلى 26 مصرفا ومؤسسة مالية² ويحافظ على هذا العدد سنوات 2009 و2010 وتتوزع البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة على النحو التالي:

أولاً- ستة بنوك عمومية كبرى وهي:

البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري بالإضافة إلى صندوق التوفير والاحتياط.

ثانياً- بنك مختلط عمومي وبنوك خاصة:

بنك مختلط هو بنك البركة الجزائر إضافة إلى ثلاثة عشر (13) بنكا عربيا وأجنيبا لم تتعدى حصتها مجتمعة 10% من السوق وهي: سيتي بنك الجزائر CITIBANK وهو فرع لمجموعة سيتي غروب الأمريكية، المؤسسة المصرفية العربية الجزائر، بنك نتيكسيس الجزائر NATIXIS BANQUE، سوسيتي جنرال الجزائر SOCIÉTÉ GENERALE ALGÉRIE، البنك العربي الجزائر، بنك بي أن بي باريا الجزائر B.N.P PARIS BAS EL DJAZAIR، ترست بنك الجزائر TRUST BANK، بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، بنك الخليج الجزائر، فرنس بنك الجزائر ALGERIA، بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر، فرنس بنك الجزائر FRANCE BANK EL-DJAZAI، كاليفون بنك CALYON ALGERIE-SPA، اش إس بي سي الجزائر H.S.B.C ALGERIE، بنك السلام الجزائر.

¹ - عبد الرحمان بوخالفة، المعالم الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري ومحاور تطويره وتحديثه، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم يومي 11 و12 مارس 2008، بجامعة ورقلة، ص4.

² - عبد الوهاب بوكرواح، الحكومة تمنح بنك الجزائر صلاحيات لمراقبة البنوك الأجنبية، اطلع عليه على الموقع:

http://alroya.com/node/96254 بتاريخ: 2011/01/05

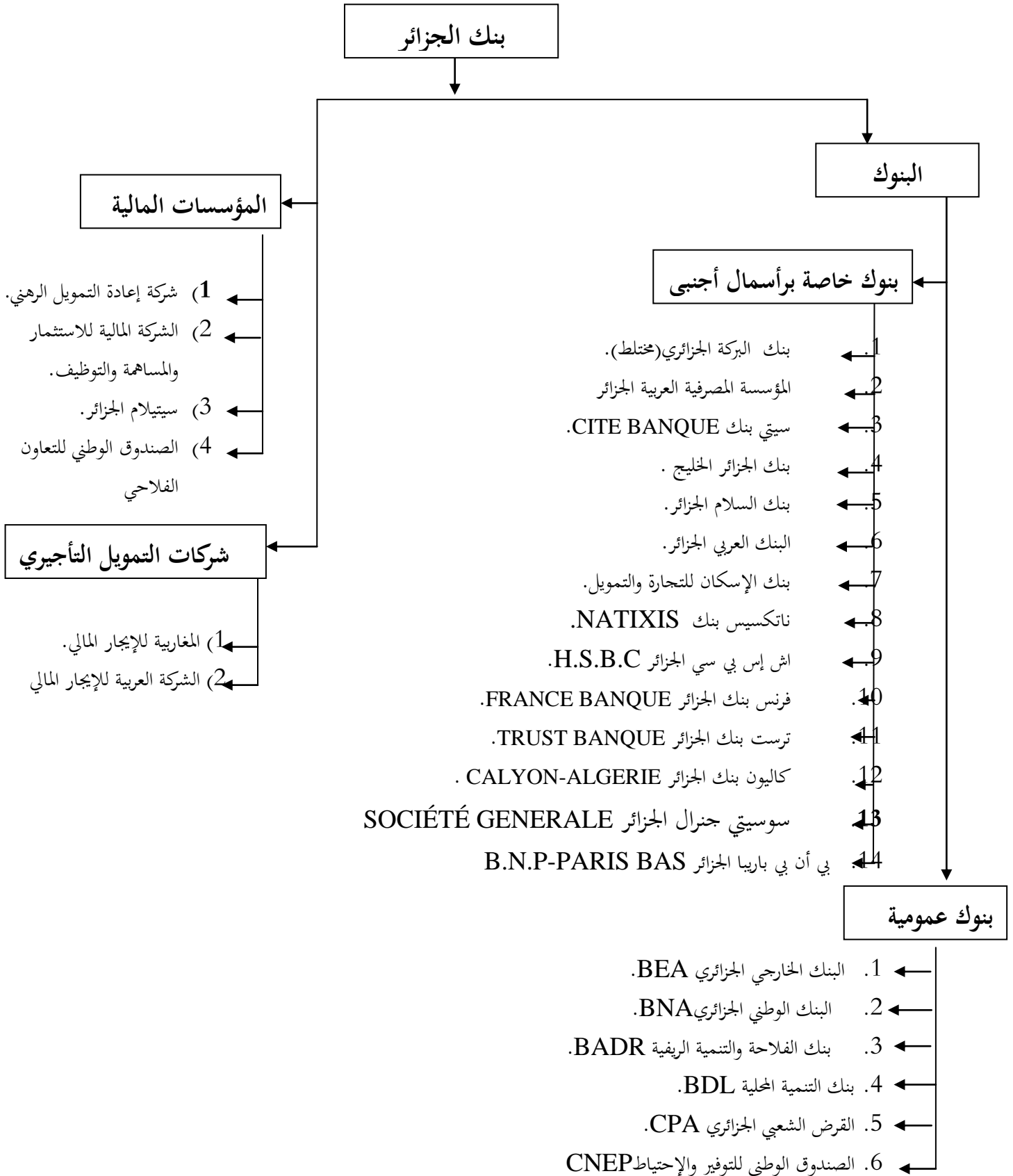
ثالثا- خمسة مؤسسات مالية:

وهي شركة إعادة التمويل الرهني وهي شركة عمومية، والشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف وهي مؤسسة مالية مختلطة، والشركة العربية للإيجار المالي مختلطة أيضا، المغاربية للإيجار المالي، سيتيلام الجزائر .CETELEM

رابعا- تعاونية للتأمينات:

تعاونية للتأمينات الفلاحية معتمدة لإجراء العمليات المصرفية (CNMA)، والتي أخذت في نهاية 2009 شكل مؤسسة مالية والشكل (III-1) يبين هيكل يلخص جميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر في نهاية 2010.

الشكل (III-1) يبين هيكل القطاع المصرفي الجزائري في نهاية سنة 2010



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات السابقة وتقرير بنك الجزائر لسنة 2010.

وما هو ملاحظ حالياً أن أغلب البنوك الخاصة المعتمدة لا يزال ينحصر نشاطها في عمليات مصرفية محددة على الرغم من استفادتها من التدابير المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية وترقية الاستثمار، وهكذا دخلت هذه البنوك بقوة في عمليات التحويل من خلال عمليات التوطين ومنح الاعتمادات المستندية والقروض الخاصة بالمعاملات التجارية، كما أن معظم البنوك الخاصة لا تمتلك شبكة كبيرة من الفروع.

كما تحسن مستوى صيرفة الاقتصاد الوطني تدريجياً سواءً بالنظر إلى تكثيف شبكة وكالات المصارف العمومية والخاصة حيث بلغ عدد الوكالات 1367 وكالة في نهاية 2010 مقابل 1324 وكالة في نهاية 2009¹، منها 1077 وكالة للبنوك العمومية مقابل 1072 سنة 2009 بنسبة 78.78% و290 وكالة للبنوك الخاصة مقابل 252 وكالة سنة 2009 بنسبة 19.04%.

تشير وتبين هذه الإحصائيات أهمية البنوك العمومية على النشاط المصرفي وخاصة بعد أزمة البنوك الخاصة وفقدان الثقة في التعامل معها وذلك بإفلاس أحد أكبر البنوك الخاصة سنة 2003 وهو بنك الخلفية ثم تلاه البنك التجاري والصناعي ثم بنك الريان وذلك بعد عدم قدرته في رفع رأس ماله الأدنى إلى 10 مليار دج فتم على أثرها نزع الاعتماد منه من طرف اللجنة المصرفية.

المطلب الثالث: خصائص ومميزات البنوك الجزائرية.

تتميز البنوك الجزائرية بمجموعة من الخصائص والتي تشترك فيها مع الكثير من الدول العربية والنامية نذكر منها:

أولاً- التركيز المصرفي:

تعتبر ظاهرة التركيز المصرفي من أهم ملامح الجهاز المصرفي في الجزائر، حيث ترتفع درجة التركيز التي تتمثل في ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من مجمل الأصول المصرفية إذ كلما ارتفعت درجة التركيز كلما كان ذلك سلبياً ومعبراً عن عدم وجود منافسة حقيقية²، حيث تمتلك البنوك العمومية الستة أكثر من 89% من إجمالي الأصول المصرفية كما أن البنك العمومي الأولي يمثل 34.8% من مجموع أصول الجهاز المصرفي أما الثاني فيمثل 20.6% وتحد هذه النسبة العالية من المنافسة في النشاط المصرفي وما لذلك من انعكاسات سلبية على أداء البنوك وتطوير الصناعة المصرفية.

¹ - بنك الجزائر، تقرير 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2011، ص 69.

² - بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص 89.

ثانيا- ضعف تغطية وانتشار وتوزيع شبكة البنوك:

رغم التطور الحاصل في السنوات الأخيرة في انتشار شبكة الفروع البنكية عبر التراب الوطني إلا أن هناك سوء توزيع هذه الشبكة وتبلغ حاليا شبكة البنكية 1367 وكالة (منها 1077 للبنوك العمومية ولبنوك الخاصة 290) موزعة على 314 بلدية من بين 1541 بلدية عبر التراب الوطني¹، كما أن الكثافة المصرفية ليست في المستوى على غرار المعايير العالمية التي تحدد لكل 10000 نسمة وكالة مصرفية، فنجد في الجزائر وكالة مصرفية لأكثر من 26000 نسمة وهذا الرقم بعيدا كل البعد عن المعايير العالمية، كما نجد سوء توزيع للوكالات البنكية بحيث تتمركز في مقرات الولايات² وفي الولايات ذات الكثافة في النشاط الاقتصادي والتجاري وهي الولايات الشمالية من الوطن.

ثالثا- تجزئة النشاط المصرفي:

أي التخصص البنكي في مجالات معينة، رغم أننا نتحدث اليوم عن مصطلح البنوك الشاملة الذي يقدم مختلف الخدمات وفي أي مجال دون تخصص أو إقصاء نشاط على آخر. لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة، إلى خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي وسيطرة الإدارة الروتينية على عمل البنوك، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط المصرفي وما ترتب عنه من كبت العمل بألية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط المصرفي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق المصرفية وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير المخاطر المترتبة عنها.

رابعا- انتشار ظاهرة القروض المتعثرة:

نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بغض النظر عن قواعد الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية التي تحكم النشاط في مجال منح الائتمان على وجه الخصوص وبفعل التسيير الإداري للبنوك تفاقمت الوضعية المالية للبنوك الجزائرية نتيجة نمو القروض المتعثرة.

خامسا- ارتفاع نسبة الملكية العامة في الجهاز المصرفي:

يسيطر القطاع العام على هيكل ملكية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وبالرغم من تحرير القطاع المصرفي منذ أكثر من عشرين سنة (20) إلا أن القطاع العام مازال يهيمن على النشاط المصرفي فبالإضافة

¹-Abderrahmane Benhkalfa - Facteurs de blocage et moteurs du changement dans le secteur bancaire- Ouvrage collectif encadré par Abdelatif Ben Achenhou, édition alpha, 2004, page 165.

²- فريد يايسي، دراسة ميدانية حول توزيع الوكالات البنكية في ولاية بجاية، مجمع النصوص الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية، المنظم بجامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

إلى 14 مصرفا خاصا مرخصا في الجزائر، تمتلك الدولة ستة بنوك (06 بنوك) عمومية تستأثر بحصة تفوق 89 % من السوق المصرفي، إن بقاء هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي لا يتيح الظروف المناسبة للمنافسة وهذا ما دفع بكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى التأكيد على ضرورة خصخصة البنوك العمومية، وبالفعل تم الشروع في طرح فكرة خصخصة أول بنك عمومي وهو القرض الشعبي الجزائري CPA منذ سنة 2001 إلا أن العملية لم يكتب لها النجاح بسبب الوضعية المالية للبنك وثقل محفظته بالقروض المتعثرة، من جهة، ومن جهة أخرى بسبب محدودية نسبة ملكية الطرف الأجنبي التي حددت بـ 49% فقط، وهذا ما اعتبر عائقا أمام الشركاء الأجانب الأمر الذي دفع بالسلطات المالية بالجزائر إلى التخلي عن هذا الشرط وإعلان بإمكان تملك الأجانب لأكثر من 50% من رأس مال البنوك العمومية المطروحة للخصخصة¹، كما تم إبداء الرغبة في خصخصة كل من بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري، ويبقى مجرد مشروع في الوقت الراهن.

سادسا- صغر حجم المصارف²:

يمكن القول أنه بالرغم من التطور الذي شهدته البنوك العربية عموما والجزائرية خصوصا من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أن هذه البنوك لازالت تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك الأخرى في الأسواق العالمية، حيث أن ضعف حجم رأس المال بالبنوك الجزائرية يجرمها من توسيع خدماتها ومنتجاتها، والقدرة على خلق الائتمان الطويل الأجل والكبير الحجم، ومن هنا تأتي ضرورة تشجيع عمليات الاندماج التي ستمكن البنوك من الاستفادة من وفورات الحجم المتأتية عن ذلك.

سابعا- ضعف استخدام التكنولوجيات المصرفية:

حيث تحتاج المصارف الجزائرية إلى زيادة الاستثمارات في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، ويزيد استخدام التكنولوجيات من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورًا بما يزيد من ثقة المتعاملين في البنوك ورفع كفاءة الوساطة المالية.

¹ تصريح وزير المالية، مراد مدلسي، ليومية الخبر الأحد 25 سبتمبر 2005.

² - بوغزالة محمد عبد الكريم، آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي بالجزائر في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 92.

بالإضافة إلى النقاط السالفة الذكر نورد بعض الاختلالات التي تعاني منها البنوك الجزائرية:

- إنتاجية في العمل غير كافية تنقصها الدقة والجودة والتنظيم.
- البيروقراطية والرشوة والفساد الإداري الذي ظهر في البنوك في الآونة الأخيرة مما يؤدي إلى تدمير المجتمع وخاصة الساحة البنكية من هذه الأمور المشينة للعمل المصرفي وهذا ما يؤدي إلى انعدام الثقة وبالتالي قد يؤدي إلى سحب المودعين لودائعهم مما يؤدي إلى تعرض البنك للإفلاس.
- انخفاض كفاءة العاملين بالجهاز المصرفي وخاصة في البنوك العمومية.
- ضعف وسوء وانخفاض عدد الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك العمومية الجزائرية.
- عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى البنوك، ويلاحظ في المرحلة الراهنة ارتفاع حجم السيولة بالبنوك الجزائرية ولكن تبقى غير موظفة بشكل عقلائي وسليم.
- ضعف تطبيق مفاهيم الحكم السليم (الحوكمة) في البنوك الجزائرية.
- إن قيام المشرع المصرفي الجزائري بسن قوانين تشجع عملية الاندماج سيكون له بالغ الأثر في رفع قدرة المنظومة المصرفية الجزائرية على مواجهة هذه التحديات الداخلية والخارجية كما سيمكنها من زيادة قدرتها التنافسية في ظل تغيرات البيئة المصرفية على المستوى الداخلي والخارجي.

المطلب الرابع: منهج الإصلاح في البنوك الجزائرية للتقليل من بعض النقائص والاختلالات.

إذا كان تشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية مهم لمعرفة النقائص ونقاط الضعف، وكذا الإيجابيات ومراكز القوة، ل يتم تصحيح الأولى وتدعيم الثانية، فإن اختيار المنهج الأمثل للإصلاح يبقى العامل الأهم والمحدد الرئيسي لضمان نجاح عملية الإصلاح ومنه التمكن من إزالة الصعوبات والمعوقات، ومعالجة النقائص المسجلة على مستوى البنوك الجزائرية، بهدف الارتقاء بأدائها لمصاف البنوك العالمية.

أولاً- متطلبات الإصلاح الناجح:

يقترح "ماكينون" و"شو" على الدول النامية قبل الشروع في إصلاح النظام المصرفي، ضرورة تحقيق التوازن المالي الحكومي المركزي، فالسيطرة يجب أن تسبق التحرير المالي، ولكي يتحقق للحكومات إصلاح اقتصادي ناجح يجب العمل على توفير العناصر التالية¹:

- 1- التحكم في الإنفاق الحكومي المباشر قدر المستطاع.
- 2- تطوير النظام الضريبي لتعويض الإيرادات التي قد تفقدها الدولة نتيجة تخليها عن ملكية عناصر الإنتاج.

¹ - بلعوز بن علي & كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره ، ص499.

- 3-** فتح سوق وطنية لرأس المال تتيح للمودعين تلقي فرص استثمارية وكذلك يسدد فيها المقترضون أسعار فائدة فعلية مجزية، حيث يمكن تعديلها وفق نسب التضخم.
- 4-** ضرورة اتخاذ الحذر في ضبط عملية تحرير البنوك وغيرها من المؤسسات المصرفية المالية تماشياً مع تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.
- 5-** ضرورة تحرير النظام المصرفي المملوك للدولة وهذا لتدعيم نظام النقد والائتمان الخاص بها، مع ضرورة جعل أسعار الفائدة ايجابية وإرغام المؤسسات المستدينة على سداد التزاماتها والحد من التدفق الائتماني الجديد.
- 6-** الحد من الائتمان المصرفي في حالة فوضى الأحوال المالية، وبالتالي تلجأ المؤسسات إلى التمويل الذاتي وإلى الاقتراض من مصادر تمويلية غير نقدية.
- 7-** ضرورة تحرير سوق رأس المال الوطنية.
- 8-** تقييد البنوك والمؤسسات الأجنبية عند نشاطها على مستوى السوق المالي المحلي وهذا بهدف عدم السماح للعملات الأجنبية بالتداول جنباً إلى جنب مع العملة المحلية التي لا تزال منخفضة القيمة.

ثانياً- شروط القيام بإصلاح البنوك:

أما عن الشروط الواجب توافرها عند مباشرة عملية إصلاح الجهاز المصرفي فنذكر:

1- ضمان المنافسة:

يمكن التحرير المالي من إلغاء المعوقات أمام عملية المنافسة بهدف تلافي تحقيق فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض ومنع التوسع المفرط في عمليات الائتمان، وهذا لضمان استجابة الجهاز المصرفي لتوجهات السلطات النقدية والمالية.

2- ضمان عدم تجزئة السوق:

يهدف هذا الإجراء إلى عدم اتجاه المشروعات إلى التعامل مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية دون الأخرى، وكذا يجب إعطاء تسهيلات لمنح التراخيص وتسهيل عمليات الاندماج وفتح فروع مصرفية جديدة.

3- ضمان عدم التمييز في منح الائتمان:

يجب الابتعاد عن التمييز في عمليات الائتمان ومنع تقدير أسعار فائدة اقل من المعدلات السائدة في السوق، خصوصاً وأن المنافسة قد يصحبها ارتفاع في سعر الفائدة إلى الحد الذي يهدد بزيادة معدلات السيولة في الجهاز المصرفي. إن السياسة المثلى للإصلاح تفرض تثبيت مستوى الأسعار (التضخم) والتخلص

من عبء الاحتياطي على البنوك التجارية، والإلغاء التدريجي لكل أنواع إعانات الائتمان، ومراقبة محفظة القروض.

4- ضمان دور فعال للبنك المركزي:

يجب أن يسمح للبنك المركزي من استعمال سياسة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وأن يبقى بقدر الإمكان على الحياد فيما يتعلق بالتدفق العادي للائتمان في سوق رأس المال المحلية، كما يجب على البنك المركزي أن يظل المقرض التقليدي الأخير من أجل تجنب أزمات الذعر المالي على مستوى النظام كله.

5- ضمان وجود سوق منظم:

اتضح من التجارب أن وجود سوق منظم يساعد على جذب المدخرات ويساعد على تفادي مشكلة القروض المتعثرة، حيث تلجأ المشروعات في هذه الحالة للاقتراض من هذا السوق من خلال طرح الأسهم والسندات وليس من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي.

المبحث الثاني: أداء وتنافسية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2010.

تشير المعطيات الخاصة بنشاط البنوك العاملة في السوق المصرفية الجزائرية إلى هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي، وخاصة بعد إفلاس البنكين الخاصين (الخليفة بنك، والبنك الصناعي التجاري) سنة 2003، وما ترتب عنه من فقدان الثقة في القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي. في هذا المبحث سنحاول تناول تقييم أداء المصارف الجزائرية في جذب الودائع وقدرتها على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات، بالإضافة للمنافسة وانتشار البنوك.

المطلب الأول: تقييم أداء المصارف في جذب الودائع.

يلعب النظام المصرفي بشكل عام دورا هاما في تحقيق التوازن المالي عن طريق إمرار جانب كبير من التدفقات النقدية عن طريقه، أي أنه يتحمل ثقل العمل الخاص في ربط الدائرتين الحقيقية والنقدية عن طريق قدرته في جذب الودائع واستغلالها بكفاءة ضمن الإطار المرسوم لها بتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية، ولا تقف أهمية الودائع عند حد تدبير الموارد الأساسية للتنمية بل تعد وسيلة اقتصادية مهمة كفيلة بتقييد الاستهلاك بقصد الحد من الضغوط التضخمية وضمان الاستقرار الاقتصادي.

ونظرا للأهمية الاقتصادية للإدخارات المصرفية والودائع فإنه سيتم الاعتماد على المعايير التحليلية التقويمية لدور البنوك التجارية في جذب الودائع، وهذه المعايير والمؤشرات تُعرف بمعايير ومؤشرات الجانب الإيداعي.

أولاً - هيكل الودائع في البنوك الجزائرية:

عرف نشاط البنوك الجزائرية في جمع الموارد (الودائع الجارية والودائع لأجل) سنة 2010 معدل نمو 11.7% بعد أن كانت قد انخفضت في سنة 2009 بمعدل 4.2% وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض أسعار البترول وموارده سنة 2009 بعد الأزمة العالمية وارتفعت بنسبة 14.2% سنة 2008 والجدول الموالي يبين هيكل الودائع في البنوك الجزائرية وحصص كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة:

الجدول (III-1) يبين هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2006-2010)

الوحدة : مليار دج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
ودائع تحت الطلب	1 750,4	2 560,8	2 946,9	2 502,9	2763.7
بنوك عمومية	1 597,5	2 369,7	2 705,1	2 241,9	2462.5
بنوك خاصة	152,9	191,1	241,8	261,0	301.2
ودائع لأجل	1 649,8	1 761,0	1 991,0	2 228,9	2524.3
بنوك عمومية	1 584,5	1 671,5	1 870,3	2 079,0	2333.5
بنوك خاصة	65,3	89,5	120,7	149,9	190.8
ودائع الضمان (كفالات)	116,3	195,5	223,9	414,9	424.1
بنوك عمومية	85,6	162,9	185,1	311,1	323.1
بنوك خاصة	30,7	32,6	38,8	103,8	101.0
الحجم الإجمالي للموارد	3 516,5	4 517,3	5 161,8	5 146,7	5712.1
حصص البنوك العمومية	92,9 %	93,1 %	92,2 %	90,0 %	89,6 %
حصص البنوك الخاصة	7,1 %	6,9 %	7,8 %	10,0 %	10,4 %

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات 2008، 2009، 2010.

يتضح من الجدول أعلاه أن الودائع قد سجلت ارتفاعاً متزايداً خلال الفترة 2006-2010 بنسب متفاوتة باستثناء سنة 2009، بحيث قدرت نسبة الزيادة سنة 2007 بـ 28.46% أما سنة 2008 فقدرت الزيادة بـ 14.25% أما سنة 2009 فقد انخفضت الودائع بنسبة طفيفة: 0.293% ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الأزمة العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول، أما سنة 2010 فشهدت ارتفاعاً في الودائع بنسبة 11% كما نلاحظ أن الودائع ارتفعت خلال الفترة 2006-2010 بحوالي 62.5%. ويبين الجدول أيضاً أن الودائع تحت الطلب أكبر مقارنة بحجم الودائع لأجل وودائع الضمان حيث بلغت نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع 48.38% سنة 2010.

يلاحظ من الجدول أعلاه كذلك تراجع حصة البنوك العمومية من سنة إلى أخرى باستثناء سنة 2007 إلا أن هذه النسبة تبقى مرتفعة حيث قدرت سنة 2010 بـ 89.60% وهو ما يعكس هيمنة البنوك العمومية على السوق المصرفي رغم تواجد البنوك الخاصة منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90، إلا أن إفلاس بعضها أدى إلى زعزعة ثقة المتعاملين الاقتصاديين بها.

ثانيا- الودائع المصرفية وتغيرات الناتج المحلي الخام:

قصد التعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية وتطويرها خلال الزمن ودراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية بالناتج المحلي الخام PIB سندرس الميل المتوسط للودائع المصرفية، فهذا المؤشر يعكس قدرة وفاعلية المصارف في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي ونستطيع من تحليل هذا المؤشر أن نقيم أداء المصارف واستراتيجياتها في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام¹.

يتم استخدام الميل الحدي للإيداع المصرفي الذي يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق هذا المؤشر نستطيع المصارف التجارية أن تحدد مدى قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك مما يحتم عليها تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة والإستراتيجية المطبقة والتي بموجبها يتم تحفيز الطلب على الودائع المصرفية².

ويتم حساب تلك المؤشرات بالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (2-III) يبين علاقة تطور حجم الودائع المصرفية مع تطور الناتج المحلي

الخام الحقيقي خلال الفترة 2010/2006
الوحدة: مليار دج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الودائع	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5712.1
الناتج المحلي الخام الحقيقي	5567	5990	6363	6785	7008
الميل المتوسط لإجمالي الودائع*	%63.16	%75.41	%81.12	%75.85	%81.50
الميل الحدي للودائع**	1.51	2.36	1.72	-(0.03)	2.53

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر 2009 و2010، موقع وزارة المالية.

علما أن: إجمالي الودائع لسنة 2005 = 2 960, 6 و الناتج المحلي الخام لسنة 2005 = 5199

¹ - عبد اللطيف مصيطفي، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان يومي 29/30 ديسمبر 2004، ص 01.

² - حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف إستراتيجية تقنية الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق الطبعة الأولى، 2000، ص ص 144-149.

* - الميل المتوسط لإجمالي الودائع = إجمالي الودائع / الناتج المحلي الإجمالي

** - الميل الحدي للودائع = Δ الودائع / Δ الناتج المحلي العام.

يبين الجدول أن الميل المتوسط لإجمالي الودائع سجل ارتفاعا خلال السنوات 2007/2008 حيث ارتفع من 63.16% سنة 2006 إلى 81.12% سنة 2008، ليسجل انخفاضا طفيفا سنة 2009 بسبب انخفاض الودائع التي تسبب فيها انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة العالمية، حيث تراجعت نسبة الميل المتوسط سنة 2009 إلى 75.85% لتعاود الإرتفاع سنة 2010 إلى 81.50%، أما نتائج الميل الحدي للإيداعات المصرفية فقد سجلت معدل موجب خلال سنوات الدراسة بإستثناء سنة 2009 حيث تراجع إلى ما دون الصفر. هذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الخام تنجم عنها زيادة الودائع أي وجود علاقة طردية بينهما، إلا أننا نلاحظ وجود ميل حدي سالب سنة 2009 يقدر ب (-0.03) أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 كانت موجبة، أما الودائع فقد انخفضت ب 15.1% سنة 2009 وهذا يعني وجود علاقة عكسية بينهما، مما يعني أن درجة استجابة الودائع لتغيرات الناتج المحلي ضعيفة، وهذا ما يستدعي البنوك إلى الرفع من فعالية السياسات المتبعة حتى تستطيع تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي وتحفيز الطلب على الودائع المصرفية ولتحقيق ذلك لا بد من¹:

- وجود سياسة ادخارية واضحة من قبل البنوك.
- وجود سياسات مرنة تتناسب مع تطور النشاط الاقتصادي .
- تحفيز الودائع المصرفية عن طريق معدلات الفائدة .
- وجود خدمات متعددة لتحفيز الأفراد على الإيداع.

حتى تتحقق هذه الإجراءات يجب تحقيق كيانات مصرفية كبيرة تستجيب لمتطلبات العصر ولتوقعات زبائنها واستراتيجياتهم الادخارية، لذلك لا بد من وضع الأطر المناسبة لتحقيق الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية سعيا منها لرفع معدل الإيداع المصرفي الذي يستجيب لتغيرات الناتج المحلي الخام بسرعة وفي الاتجاه الموجب.

ثالثا- معامل المرونة الدخلية للودائع المصرفية:

ينصرف هذا المفهوم بصفة عامة إلى تحديد درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام الحقيقي لكونه احد مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعمّا إذا كانت هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة.

يعكس هذا المعيار درجة الحساسية أو الاستجابة النسبية للتغيرات في الودائع إلى التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الخام الحقيقي ومن ثم هذا المؤشر يُعد من المؤشرات المهمة التي توضح القدرة الادخارية للجهاز المصرفي على صعيد الاقتصاد الكلي، وكلما كانت قيمة المعامل أكبر من واحد دل ذلك على استجابة

¹ - عبد اللطيف مصبطنى، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص02.

التغيرات في الودائع إلى التغيرات في الناتج المحلي الخام الحقيقي، وعندما يكون اقل من الواحد يعكس ذلك ضعف حساسية التغيرات في الودائع للتغيرات الناجمة في الناتج المحلي الخام الحقيقي، ويكون معامل المرونة متكافئ عند الواحد الصحيح، ويتم حساب هذا المؤشر بالإعتماد على الجدول التالي علماً أن:

- إجمالي الودائع لسنة 2005 = 2 960, 6 و الناتج المحلي الخام لسنة 2005 = 5199
- المرونة الدخلية للودائع المصرفية = $(\Delta \text{الودائع} / \text{الودائع}) / (\Delta \text{الناتج المحلي الخام} / \text{الناتج المحلي الخام})$

الجدول رقم (3-III) يبين المرونة الدخلية للودائع خلال الفترة 2010/2006

الوحدة: مليار دج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الودائع	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5712.1
الناتج المحلي الخام الحقيقي	5567	5990	6363	6785	7008
المرونة الدخلية للودائع المصرفية	2.39	3.74	2.29	-(0.04)	3.10

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنتي 2009 و 2010، موقع وزارة المالية.

ما يمكن ملاحظته فيما يخص المرونة الدخلية، أن استجابة الودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي هي استجابة غير منتظمة لكنها معتبرة، فهي أكبر من الواحد وذلك في كل سنوات الدراسة باستثناء سنة 2009، حيث سجلنا مرونة وصلت إلى 2.39 و 2.29 سنتي 2006 و 2008 على التوالي وهذا يعني أن أي زيادة في الناتج المحلي الخام تتبعها زيادة في الودائع وهذا يعني وجود استجابة كبيرة ومعتبرة، كما سجلنا سنتي 2007 و 2010 نسبة مرونة مرتفعة قدرت بـ 3.74 و 3.10 على الترتيب وهذا يعكس الحساسية الكبيرة للودائع بسبب تغير الناتج المحلي الخام، إلا أننا سجلنا مرونة سالبة وضعيفة سنة 2009 بـ (0.03 -) مما يعني أن أي تغير في الناتج المحلي الخام يتبعه تغير في الاتجاه المعاكس بالنسبة للودائع أي هناك استجابة سالبة وضعيفة، وما يمكن استنتاجه هو عدم وجود اتجاه عام لحركة الودائع، وهذا الضعف وعدم الاستقرار دليل على ضعف ارتباط الودائع المصرفية بتغيرات الناتج المحلي الخام من جهة و ضعف دور المصارف في جذب المزيد من الودائع المحلية، فمن المفروض أن تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع المصارف، كما تعبر عن ضعف الأوعية الادخارية المطروحة من قبل النظام المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص .

ويعود ذلك إلى عدم إتباع البنوك للإستراتيجيات الحديثة في جذب الودائع ونقص الفروع والوكالات وعدم وجود مصادر التنويع للخدمات المصرفية وتطويرها وطرح منتجات جديدة تستجيب

ومتطلبات الاقتصاد العالمي الحديث، ونعتقد أن الحل لهذه المشاكل والعراقيل تكمن في تهيئة البيئة التشريعية لإقامة الاندماج المصرفي وهو السبيل الأنجع الذي استخدمته معظم الدول لتحقيق المزيد من الإدخارات.

رابعا- نصيب الفرد من الودائع المصرفية ومقارنته بنصيبه من الناتج المحلي الخام الحقيقي:

كلما زاد نصيب الفرد من الناتج الإجمالي كلما زاد نصيبه من الودائع المصرفية والعكس صحيح، والانخفاض يرجع إلى ضعف دور المصارف في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية لديها. ويشير في حالة انخفاضه رغم الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الاتجاه الاستهلاكي للأفراد، مما يعني أن هناك مجالا واسعا أمام المصارف لتحفيز الأفراد بمختلف طرق التحفيز¹.

والجدول الآتي يعبر عن نصيب الفرد من الودائع المصرفية ونصيبه من الناتج المحلي الخام الحقيقي:

الجدول (III-4) يبين نصيب الفرد من الودائع المصرفية ومقارنة بنصيبه من الناتج المحلي الخام

الوحدة: دج

الحقيقي خلال الفترة (2010/2006)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان ² (الوحدة: مليون ساكن)	33 481	34 096	34 591	35 268	35 950
نصيب الفرد من الودائع المصرفية	105029	132487	149223	145922	158890
نصيب الفرد من PIB	166273	175680	183949	192384	194937

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (III-3).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر في قيمة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وكذلك ارتفاع مستمر في نصيبه من الودائع بإستثناء سنة 2009 التي شهدت انخفاضا طفيفا بسبب انخفاض أسعار البترول الناجم عن الأزمة المالية العالمية كما نلاحظ عدم وجود انتظام بين التغير في نصيبه من الودائع ونصيبه من الناتج المحلي الخام الحقيقي، مما يدل على ضعف دور النظام المصرفي والمصارف في تعبئة وجذب الودائع المصرفية وتعبئة مدخرات الأفراد، وهذا ما يشير إلى ميل الأفراد للاستهلاك، كل هذا خلق مجالا كبيرا للمصارف لتعبئة وجذب المزيد من الودائع، وذلك عن طريق إتباع سياسة ائتمانية أكثر تحفيزية، وتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية... الخ.

¹ - عبد اللطيف مصيطفي، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 151.

² - موقع الديوان الوطني للإحصائيات.

المطلب الثاني: النشاط الائتماني للبنوك الجزائرية.

تعد القروض والتسهيلات المصرفية أهم التمويلات التي تقدمها البنوك التجارية لدعم التنمية الاقتصادية، وهذا لكونه مؤسسة وساطة مالية مهمته بأن تقرب بين القطاعات ذات الفائض (قطاعات الادخار) والقطاعات التي تحتاج إلى الأموال (قطاعات العجز).

وتجسد أهمية القروض والائتمان المقدم من النظام المصرفي بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص لإحداث التنمية وكيفية تعظيمه إداريا وبشكل لا يحدث أي ضغوط انكماشية أو تضخمية داخل الاقتصاد، ويقصد بالائتمان المصرفي صافي مطلوبات النظام المصرفي من القطاعات الاقتصادية المختلفة، والائتمان المصرفي نشاط اقتصادي في غاية الأهمية له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد وعليه يتوقف نموه وارتقاءه، والمتتبع للنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين له ذلك.

ولأهمية الائتمان الاقتصادية فإنه سيتم اعتماد عدد من المعايير التحليلية التقييمية لدور البنوك التجارية في القيام بدورها التمويلي وهذه المعايير والمؤشرات تعرف بمعايير ومؤشرات الجانب التمويلي والتي سيتم التطرق لها في النقاط القادمة.

أولا - هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2006/2010).

يعرف توزيع القروض تطوراً معتبراً حيث نمت القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 18.6% سنة 2008 مقابل 15.7% سنة 2007 وقد وصلت إلى 20% سنة 2009 لتصل سنة 2010 إلى 15.6%، ويمكن توضيح الزيادة في قيمة القروض في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-5) يبين هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2010/2006) الوحدة مليار دج.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
قروض للقطاع العام	848,4	989,3	1 202,2	1 485,9	1461.4
بنوك عمومية	847,3	987,3	1 200,3	1 484,9	1461.3
بنوك خاصة	1,1	2,0	1,9	1,0	0.1
قروض للقطاع الخاص	1 055,7	1 214,4	1 411,9	1 599,2	1805.3
بنوك عمومية	879,2	964,0	1 086,7	1 227,1	1374.5
بنوك خاصة	176,5	250,4	325,2	372,1	430.8
مجموع القروض الموزعة	1 904,1	2 203,7	2 614,1	3 085,1	3266.7
حصة البنوك العمومية	% 90.7	% 88.5	% 87.5	% 87.39	%86.8
حصة البنوك الخاصة	% 9.3	% 11.5	% 12.5	% 12.1	%13.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنتي: 2009 و2010.

يبين الجدول أن حجم القروض عرفت زيادة معتبرة من سنة 2006 إلى 2010 قدرت بـ 71.56% وسجل إجمالي القروض ارتفاعا بنسبة 5.88% بين سنتي 2009 و2010 بعد أن كانت النسبة 18.01% في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، أما حسب القطاعات فقد تم تسجيل نسبة ارتفاع بـ 72.25% في الفترة 2006-2010 بالنسبة للقطاع العام مقابل 71.50% بالنسبة للقطاع الخاص كما انخفضت نسبة ارتفاع القروض للقطاع العام بـ 1.6% سنة 2010 مقابل نسبة ارتفاع بـ 12.88% للقطاع الخاص، أما بالنسبة لنسبة المقرض الموجهة للقطاع العام فقد بلغت 44.73% سنة 2010 مقابل نسبة 55.27% بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص وهو ما يعكس توجه الدولة لتشجيع القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة.

كما يبين الجدول أعلاه استحواذ البنوك العمومية على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة حيث قدرت بـ 86.8% سنة 2010 بينما قدرت حصة البنوك الخاصة بـ 13.2% كما يلاحظ أن نسبة البنوك الخاصة في تزايد مستمر وهو ما يعكس جهودات الدولة في هذا المجال.

الجدول رقم (III-6) يبين طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة (2006-2010).
الوحدة مليار دج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
قروض قصيرة الأجل	915.7	1026.1	1189.4	1320.5	1311.0
بنوك عمومية	819.3	902.5	1025.8	1141.3	1045.4
بنوك خاصة	96.4	123.6	163.6	179.2	265.6
قروض طويلة ومتوسطة الأجل	9884	1177.6	1424.7	1764.6	1955.7
بنوك عمومية	907.2	1048.8	1261.2	1570.7	1790.4
بنوك خاصة	81.2	128.8	163.5	193.9	165.3
حجم القروض الممنوحة	1 904,1	2 203,7	2 614,1	3 085,1	3266.7
حصة القروض قصيرة الأجل	% 48.1	% 46.6	% 45.5	% 42.8	%40.1
حصة القروض طويلة ومتوسطة الأجل	% 51.9	% 53.4	% 54.5	% 57.2	%59.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنتي 2009 و2010.

يبين الجدول أعلاه تراجع القروض القصيرة الأجل وارتفاع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل وهو يعكس توجه الاقتصاد الجزائري الرامي إلى تشجيع وتخفيف الاستثمار الطويل الأجل.

ثانيا- الائتمان المصرفي وتغيرات الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010/2006):

يعد الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة إلا انه يعد أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالائتمان في حالة انكماشه يؤدي الى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية¹. لذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقاً مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية فالزيادة فيه تسبب تدفق قوى شرائية لا يقابلها سلع وخدمات بدرجات كافية في الأجل القصير فترتفع الأسعار ويقع الاقتصاد في حتمية تضخم تزداد حدته بزيادة التدفق الائتماني في حين يحصل الانكماش في الحالة المعاكسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من الأهمية المميزة لقيام البنوك بالوظيفة التمويلية على تحريك النشاط الاقتصادي وهذا عن طريق مشاركتها ومساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي (والذي تبينه المؤشرات

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 187.

التي سيتم تناولها في النقاط القادمة) وأنه كلما زاد تقديم الائتمان المصرفي زاد تبعاً له الناتج المحلي الإجمالي والجدول الموالي يوضح العلاقة بين تطور حجم الائتمان وتطور الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم (7-III) يبين علاقة تطور حجم الائتمان المصرفي مع تطور الناتج المحلي الخام

الوحدة: مليار دج

الحقيقي خلال الفترة 2010/2006

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
PIB مليار دج	5567	5990	6363	6785	7008
إجمالي القروض (الإئتمان) (مليار دج)	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7
الميل المتوسط للائتمان (%)	%34	%36	%41	%45	%46
الميل الحدي للائتمان	0.34	0.7	1.10	1.11	0.81
المرونة الدخلية للائتمان	0.99	3.25	2.99	1.72	1.73

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات 2008-2009-2010.

مع العلم أن: الناتج المحلي الخام لسنة 2005 = 5199 و إجمالي القروض لسنة 2005 = 1 778,91.

الميل المتوسط للائتمان = القروض / PIB ، الميل الحدي للائتمان = Δ الائتمان / Δ PIB.

المرونة الدخلية للائتمان = $(\Delta$ الائتمان / الائتمان) / $(\Delta$ الناتج المحلي الخام / الناتج المحلي الخام)

من الجدول نلاحظ أن مؤشر المرونة سنة 2006 يساوي 0.99 قريب جدا من الواحد وهذا هو المنطق أن يكون معامل المرونة مساوياً للواحد الصحيح بسبب تعادل الزيادة في مقدار الائتمان مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، لترتفع سنة 2007 إلى 3.25 وهذا ما يعني وجود ضغوط تضخمية حادة لتتخفف المرونة في السنوات الموالية لكن تبقى أكبر من الواحد، فارتفاع هذه القيمة عن الواحد يبين التوسع في الائتمان، ويلاحظ أن هذا التوسع لم يتناسب مع توسع مماثل في حجم النشاط الاقتصادي، مما يولد ضغوطاً تضخمية ويؤثر سلباً على معدلات النمو.

نلاحظ أن الميل المتوسط يتزايد من سنة إلى أخرى حيث ارتفع من 34% سنة 2006 ليبلغ 41% سنة 2008 ويصل سنة 2010 إلى 46%، أما الميل الحدي فهو موجب خلال كل سنوات الدراسة مما يعني أن الناتج المحلي الخام والائتمان يتغيران في نفس الاتجاه، نلاحظ بأن الأرقام مستقرة مما يبين التناسب الموجود بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي، وبالتالي فالسياسة الائتمانية للبنوك كانت تتسم بالمرونة في تمويل النشاط الاقتصادي.

ثالثاً- أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني:

يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد البنوك على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري، والمبدأ في هذا المعيار هو وجود علاقة ترابط طردية ودائمة وفقاً للعلاقة التلقائية بين الودائع والائتمان ويتم قياس

أهمية الودائع بالعلاقة التالية: **أهمية الودائع = الودائع المصرفية/القروض**

يشير الارتفاع في أهمية تغطية الودائع المصرفية للنشاط الائتماني إلى قدرة البنوك في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية مما يعكس التحسن المطلق في القدرة على جذب الودائع، أما الانخفاض فيعكس تدهور القدرة الإيداعية للمصارف التجارية بشكل متناسب والاتجاهات المصرفية الائتمانية والاستثمارية مما يعني لجوءها إلى السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع ومما لا شك فيه أن استمرار برامج التنمية الاقتصادية، والرغبة بمعدلات أكبر للنمو في غالبية الاقتصاديات تقتضي الرفع في معدل النمو في الائتمان المصرفي عموماً والائتمان طويل الأجل بشكل خاص، الأمر الذي يتطلب تنمية سريعة للودائع الادخارية من قبل المصارف التجارية مما يتطلب استراتيجيات شاملة من خلالها يتم تعبئة أكبر مقدار ممكن من تلك الودائع من خلال جذب المزيد من الأموال المتواجدة في الاقتصاد، وقد برهنت النظرية النقدية على أن جزءاً من الائتمان المصرفي الممنوح لتلك القطاعات يعود مرة أخرى إلى النظام المصرفي في شكل ودائع جديدة ويعتبر الائتمان أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار على الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه ففي حالة انكماشه يؤدي إلى الكساد، والإفراط فيه يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، لذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقاً مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي¹، ويمكن توضيح ذلك وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (8-III) يبين أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني (القروض)

الوحدة مليار دج

خلال الفترة (2006-2010)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي القروض (الإئتمان) (مليار دج)	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7
إجمالي الودائع (مليار دج)	3516.5	4517.3	5161.8	5146.7	5712.1
الودائع/القروض %	184.68%	204.98%	197.45%	166.82%	174.85%
ودائع تحت الطلب/القروض %	91.92	116.20	101.3	81.12	84.60%
ودائع لأجل/القروض %	86.64	79.91	76.16	72.24	77.27%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنة 2010/2009.

¹ - عبد اللطيف مصيطفي، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره ص: 03

نلاحظ من الجدول أن الودائع تغطي القروض خلال السنوات المدروسة بنسب تفوق 100% وهذا يتناسب مع الاتجاهات الائتمانية والاستثمارية للبنوك الجزائرية ويوحى بوجود سيولة إضافية يمكن من خلالها تمويل المزيد من الاستثمارات الائتمانية وهو ما يعكس رغبة السلطات الجزائرية في تحقيق التنمية الشاملة وفق المخطط الاقتصادي 2010-2014.

كما نلاحظ أيضا ارتفاع حجم الودائع الجارية في تغطية النشاط الائتمان والانخفاض المستمر للودائع لأجل، وهذا الأمر ليس في خدمة الاقتصاد إذ لا بد أن تكون نسبة الودائع لأجل مرتفعة في تغطية النشاط الائتماني فمثلاً لو حدثت موجة من السحوبات على الودائع الجارية فإن هذا يؤدي إلى انخفاض القروض الموجهة للاقتصاد ونكون أمام عجز في السيولة .

المطلب الثالث: الوعي المصرفي، الكثافة المصرفية والمنافسة بين البنوك الجزائرية.

إن انتشار فروع البنوك على امتداد الرقعة الجغرافية للبلد يكتسي أهمية اقتصادية كبيرة تتمثل باتساع فرص الحصول على موارد مالية معطلة وذلك بزيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد والتوسع في استخدامات البنوك التجارية لأموالها إضافة لما يساهم به انتشار فروع البنوك من تحقيق إيرادات لهذه المصارف عن طريق الخدمات المصرفية المقدمة لأكبر عدد من السكان و بالتالي زيادة المنافسة بين البنوك.

أولاً- كفاءة المصارف والمؤسسات المصرفية في جذب المدخرات (الوعي المصرفي):

يعرف الوعي المصرفي بأنه اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصدهم النقدية في المصارف واعتمادهم على الشيكات المصرفية في معاملاتهم الاقتصادية. ويرتبط الطلب على الودائع المصرفية بشكل إيجابي مع انتشار الوعي المصرفي، والعكس يؤدي إلى عملية الاكتناز¹، ولقياس كفاءة المصارف والمؤسسات المصرفية في جذب المدخرات، يلجأ الإقتصاديون والمحللون الماليون إلى مؤشر نسبة العملة المتداولة في خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي الودائع، فإذا كانت أقل من (1) فذلك مؤشر سليم على أن المصارف تمثل القناة الصحيحة التي تتم خلالها معظم المعاملات التجارية، كما تدل على قدرة المصارف في توظيف المدخرات المحلية لدى الأفراد.

وإذا كانت أكبر من (1)، فذلك مؤشر على انخفاض كفاءة البنوك في جذب المدخرات بين الأفراد والمؤسسات.

وإذا بحثنا ظاهرة الاكتناز نجدها متجذرة في الاقتصاد الجزائري، حيث قد سجل النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي مبلغ 1829.4 مليار دج سنة 2009، مما أدى إلى تآكل السيولة المصرفية وانخفاض الأموال

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص166.

المعروضة للإقراض على المستوى السوق النقدي، سجل تسرب النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي سنة 2010 بـ: 2098.6 مليار دج بنسبة 25.7% من M2 الكتلة النقدية وبنسبة 17.4% من الناتج الداخلي الخام¹.

ثانيا - انتشار المصارف:

تحدث الكثير من المصرفين عن مبدأ الانتشار، وهناك نماذج تناولت عملية الانتشار المصرفي بطريقة أو بأخرى، فمثلا : نموذج كاميرون Cameron الذي وضع نموذج عام 1967. حيث ينص على أنه لكل 10000 شخص فرع واحد مصرفي، مبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي حيث يتم قياس عدد الفروع ببساطة من خلال:

$$\text{الكثافة المصرفية} = (\text{عدد الفروع} / \text{عدد السكان}) \times 10.000$$

إذا كان يساوي (1) فهو العدد المثالي للتوزيع، وإذا كان أكبر من الواحد (1) فهناك انحراف موجب، بمعنى أن هناك إنتشار كبير للمصارف، قد يكون هذا الإنتشار أكبر من الحاجة إليه يشكل عبئا كبير من حيث التكلفة على المصارف، وبالتالي إنخفاض ربحية المصرف لذا يجب التقليل منه بإحداث عمليات اندماج بين البنوك.

أما إذا كان أقل من (1) فهناك انحراف سلبي بمعنى إنتشار المصارف حسب هذا النموذج غير كافية. وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم بحاجة إلى هذه الخدمة (وقد طور هذا النموذج إلى الأخذ بعدد السكان المنتجين فقط)²، والجدول التالي يوضح تطور الكثافة المصرفية خلال الفترة 2010-2006:

جدول رقم (9-III) يبين الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2006-2010).

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
عدد وكالات البنوك الخاصة	152	196	243	252	290
عدد وكالات البنوك العمومية	1023	1037	1058	1072	1077
عدد وكالات الجهاز المصرفي	1175	1233	1301	1324	1367
الكثافة المصرفية	0.3816	0.3649	0.3745	0.3745	0.3802
عدد السكان/عدد الفروع	26200	27400	26700	26700	26300
عدد السكان المنتجين/عدد الفروع	8030	8500	8300	7900	7900

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات من 2006 إلى 2010.

¹ - بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 131.

² - جميل سالم الزيدانين، أساسيات الجهاز المصرفي: المنظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 124.

من الجدول (9-III) نلاحظ بأن الكثافة المصرفية خلال هذه الفترة تتراوح بين 0.3 و0.4 وهذا يعني أن هناك فرع بنكي لأكثر من 26000 شخص أي أن هناك نقص في عدد وكالات الجهاز المصرفي، وهذا يعني أن الخدمات المصرفية لا تصل إلى شريحة كبيرة من الناس بسبب عدم تغلغل الجهاز المصرفي في مسامات الاقتصاد، وينتج عن هذا استخدام واسع للنقود الورقية مقابل عدم استخدام الصكوك بنسبة عالية، وبالمقارنة ببعض الدول العربية والأجنبية نجد أن هذه النسبة بلغت سنة 2009 بالبحرين 2.53 أي أنه هناك فرع بنكي لكل 3950 نسمة و هي الأولى عربياً¹ تليها لبنان ب 2.19 أي أن هناك فرع لكل 4566، ثم الإمارات ب 1.58 أي أن هناك فرع لكل 6330 نسمة كما سجلت المغرب كثافة ب 1.21 سنة 2010 بعد ما كانت سنة 2009 حوالي 1.12²، أي هناك فرع بنكي لكل 8200 نسمة بعدما كان فرع لكل 8900 نسمة في 2009.

و إذا أخذنا بعين الاعتبار السكان المنتجين فقط فإننا نجد أن هناك فرع لكل 8500 سنة 2008 لتحسن هذه النسبة وتصبح فرع لكل 7900 نسمة خلال سنتي 2009 و2010. نشير إلى أن مكاتب البريد لم تؤخذ بعين الاعتبار أثناء حساب الكثافة المصرفية، وهذا ما عكس النسبة الضعيفة للكثافة المصرفية.

ثالثاً- المنافسة والقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الجزائري:

يتميز السوق الجزائري بالوجود القوي للقطاع العام، وقد سمح بدخول القطاع الخاص ابتداءً من سنة 1990، وفي سنة 1999 أصبح النظام المصرفي يتكون من بنك الجزائر و17 مصرفاً تجارياً و10 مؤسسات مالية، وفي سنة 2010 أصبح الجهاز المصرفي يتكون من 20 بنكاً وستة مؤسسات مالية، إلا أن البنوك العمومية مازالت تهيمن على السوق المصرفي بنسبة وصلت سنة 2010 إلى ما يقارب 89%، وهي تسيطر على 89.60% من الودائع وتقدم 86.8% من القروض.

ولتنظيم المنافسة ما بين البنوك ألغى قانون النقد والقرض الاحتكار في النشاط البنكي وفتح القطاع المصرفي الجزائري للمنافسة، فحسب تعديل قانون الاستثمار في الجهاز المصرفي لعام 1994 رخص للمساهمين الخارجيين في رأس مال البنوك التجارية بسقف 49%.

ومن بين الآليات والعوامل التي من شأنها أن تعمل على زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الجزائري نذكر مايلي:

¹ - صندوق النقد العربي، التطورات النقدية والمصرفية في أسواق المال في الدول العربية، 2010، ص154.

² - بنك المغرب، تقرير حول الإشراف البنكي، 2010، ص37.

- 1- تأهيل الجهاز المصرفي وتحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته وإدخال التقنيات الحديثة في أداء الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى إرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد معايير موضوعية وتجارية في تعاملاتها مع ضمان استقلالية البنوك من المراقبة المباشرة للدولة.
- 2- التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية، وضرورة الربط ما بين خيار الصيرفة الشاملة وعملة النشاط المالي والمصرفي، ويتطلب ذلك العمل على عدة مستويات، سواء على مستوى الحكومة أو على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري.
- 3- الاستعداد والإعداد الجيد للدخول في التعامل مع المستحدثات المصرفية المتمثلة في المشتقات المالية والعقود المستقبلية، نظرا للمخاطر التي ستجر عن التعامل بها، والتي يمكن للبنوك الأجنبية مواجهتها بكفاءتها على عكس البنوك الجزائرية.
- 4- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي، وهذا بتفعيل صيغ الشراكة مع الأجانب (فنية، تقنية ومالية) للاستفادة من التقنيات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة والطرق التسييرية الناجحة ورؤوس الأموال اللازمة لتلبية احتياجات مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- 5- أن تراعي الحكومة الجزائرية عند تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية ضرورة التنمية المحلية ومتطلبات السياسة الاقتصادية وأن تدرج في جداول تعهداتها والتزاماتها في مفاوضاتها بشأن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة والموافقة على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) خاصة في شقها المالي والمصرفي، وذلك بتحديد عدد موردي الخدمات المسموح لهم بالنشاط المصرفي في الجزائر، وكذا تحديد شكل توريد الخدمة المصرفية وشروط الحصول على المعاملة الوطنية.
- 6- تنمية مهارات العاملين بالبنوك الجزائرية، وذلك بإعداد الإطارات المصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة من خلال نظم تدريبية متطورة وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجندات وتطوير الصناعة المصرفية والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية في هذا المجال، أو الاستعانة ببعض بيوت الخبرة العالمية أو البنوك الكبرى لتدريب الكوادر المصرفية على استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية بما في ذلك ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك الجزائرية التي تتعلق بالإبداع والابتكار ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.
- 7- مواكبة المعايير المصرفية الدولية، وذلك بتقوية القواعد الرأسمالية للبنوك الجزائرية، وهذا بالالتزام بمعايير بازل في هذا الإطار، وهو ما يستلزم على البنوك الجزائرية رفع رأسمالها وفقا لهذه المعايير، وإن تطلب الأمر القيام بعمليات الاندماج المصرفي لتقوية قاعدة رأس مال هذه البنوك والوقوف في وجه البنوك الأجنبية المنافسة لها.

8- وضع آليات للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية التي تواجهها البنوك الجزائرية، من أجل العمل على زيادة قدرة البنوك على الاستخدام الكفء لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها عند القيام بأعمالها، الأمر الذي يتطلب توفر نظام جيد للمعلومات وتحليلها لاتخاذ القرارات السليمة، بما في ذلك دور بنك الجزائر في مرحلة تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية والرقابية، خاصة في ظل تضارب السياسات المنتهجة من قبل البنوك الأجنبية.

9- تقوية آلية تحصيل الديون، وحل مشكلة القروض المتعثرة التي تعود بصورة رئيسية إلى الحكومة والقطاع العام، وضرورة وضع حد لتمويل البنوك العمومية للمؤسسات المفلسة، والانتهاء من عملية تطهير وإعادة رسملة البنوك العمومية.

10- تبني وتطوير المفهوم الحديث للتسويق المصرفي، حيث يعد هذا أمرا ملحا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية، وذلك بوضع إستراتيجية تتضمن تحديد الهدف أو الأهداف الإستراتيجية للبنوك، مع دراسة وتحليل العملاء الحاليين والمستهدفين والمنافسين والمزيج التسويقي، إلى جانب تحديد مجال التركيز بالنسبة للمنتجات والخدمات المصرفية المقدمة في السوق، حيث سيساهم هذا المفهوم في اكتساب قدرات تنافسية تمكن البنوك الجزائرية من زيادة مواردها.

المطلب الرابع: أنشطة مصرفية أخرى للبنوك الجزائرية.

بالإضافة إلى النشاط الإقراضي وجذب الودائع تقوم البنوك الجزائرية بخدمات أخرى نذكر منها:

أولا- عمليات التأجير التمويلي:

عرف المشرع الجزائري التأجير التمويلي في مادته الأولى والثانية من الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالتأجير التمويلي¹.

اعتمد نظام التأجير التمويلي في الجزائر كوسيلة من وسائل تمويل المؤسسات بداية من عام 1996، وهذا بصدور الأمر 96-09 المتعلق بالتأجير التمويلي، وهو الأمر الذي سمح بتوفير الإطار القانوني لممارسة نشاط التمويل التأجيري وتوضيح عملياته وتأهيلها، لتكون أداة للمساعدة في التنمية الاقتصادية والتنوع في النشاطات المصرفية التي تلبي حاجات الزبائن.

يمارس نشاط التمويل التأجيري في الجزائر عدد قليل من الشركات ومع قلتها فهي حديثة، حيث أنشأت أول شركة تأجير عام 1997، وهي الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات (SALEM)*، وهي فرع من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وهي شركة ذات أسهم معتمدة من طرف بنك الجزائر بقرار رقم 97-

¹ - الأمر 96-09- المؤرخ في 10/01/1996، المنشور في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 14/01/1996.

* - SALEM: La Société Algerienne de Lesing Mobilier.

03 المؤرخ في 1997/05/28، مقسمة بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (90%) والمجموعة القابضة للميكانيك (10%)، وانسحبت هذه الأخيرة في 1999/12/19 ليقى (CNMA) ** المساهم الوحيد ل (SALEM)، وبعد هذه الأخيرة رأّت شركات أخرى النور ومنها¹:

- شركة قرض الإيجار الجزائرية السعودية (ASL) والتي أنشأت بمساهمة كل من البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة عام 2001.

- الشركة العربية للإيجار المالي (ALC) *** وهي أول شركة خاصة متخصصة في التأجير التمويلي في الجزائر تأسست في 2001/10/10.

- الشركة المغاربية للقرض الإيجاري- الجزائر (MLA) **** وهي مؤسسة مالية متخصصة في التمويل بصيغة الاعتماد الإيجاري، اعتمدت من طرف مجلس النقد والقرض في 2006/10/18.

لقد شهد البنوك الجزائرية تطورا ملحوظا في نشاط الاعتماد الإيجاري خلال الفترة (2006-2010)، حيث قامت الشركات المعتمدة في الجزائر والمتخصصة في التمويل عن طريق القرض الإيجاري بتمويل بعض القطاعات والجدول الموالي يبين تطور نشاط الائتمان الإيجاري في الجزائر خلال الفترة (2006-2010).

جدول رقم (10-III) يبين تطور نشاط الائتمان الإيجاري في الجزائر خلال الفترة (2006-2010)

(الوحدة مليون دينار جزائري)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
حجم التمويل	13150	15500	17600	15790	11000

المصدر: تقرير صادر عن المديرية العامة للدراسات، تقارير بنك الجزائر لسنوات 2008، 2009، 2010.

من خلال الجدول رقم (10-III) نلاحظ بأن الائتمان الإيجاري في الجزائر عرف تطورا ملحوظا، فقد ارتفع من 13150 مليون دج سنة 2006 إلى 15500 مليون دج سنة 2007 ليتجاوز هذا الرقم 17 مليار د.ج حيث بلغ 17600 مليون د.ج سنة 2008، وهو دليل على اهتمام البنوك بهذا النوع من التمويل خاصة في ظل البرامج الحكومية التي أطلقتها بغرض استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كما نلاحظ انخفاض القروض الإيجارية في السنتين الأخيرتين من الدراسة ويعود ذلك لقلة موارد المؤسسات المالية.

** - CNMA: Caisse Nationale de Mutulité Agricole.

¹ - رحيم حسين، مناصرة رشيد، الصيرفة المتخصصة كمدخل لإصلاح النظام المصرفي في الجزائر، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم بجامعة ورقلة يومي 11-12 مارس 2008، ص7.

*** ALC: Arab Leasing Corporation.

**** MLA : Maghreb Leasing Algérie.

ثانيا- الاهتمام بالقرض العقاري:

كان القرض العقاري إلى غاية 1999 يرتكز على مؤسسة واحدة وهي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، إلا أنه منذ سنة 2000، ظهر أن الائتمان العقاري يمثل قطعة كبيرة من سوق الائتمان من خلال:

- 1- زيادة عدد المؤسسات المتدخلة في السوق.
 - 2- الإدماج التدريجي للائتمان البنكي في الآلية المؤسسية لمساعدة ودعم الإسكان.
 - 3- انخفاض أسعار الفائدة للعملاء (وهي أقل نسبة فوائد وتدنت إلى 6.75%)¹ مع فوائد تفضيلية للمدخرين.
 - 4- الشروع في عمليات توريق القروض العقارية بعد صدور القانون 06-05² المتعلق بتوريق القروض الرهنية الذي سعى إلى تدعيم دور البنوك الجزائرية سواء من ناحية التمويل بتوفير المزيد من السيولة أو مساعدتها على تحقيق المعدلات المستهدفة لكفاية رأس المال وفقا لمعايير لجنة بازل الدولية، كما يهدف إلى تنشيط سوق الأوراق المالية، كون أن هذا النشاط يخدم طرفين هما البنوك والأسواق المالية.
- وقد انتقلت القروض الرهنية من 94 مليار د.ج نهاية 2006 إلى 109 مليار د.ج نهاية 2007، أي بزيادة قدرها 16% لترتفع إلى 125 مليار دينار سنة 2008 وتستمر في الارتفاع لتبلغ سنة 2009 حوالي 149.4 مليار دينار أي بزيادة قدرها 19.5%، لتبلغ 171.1 مليار دينار³ نهاية 2010 أي بزيادة قدرها 14.5%. حجم القروض العقارية الممنوحة بلغت في نهاية 2010 مستوى 171 مليار د.ج، أي ما يعادل 5.2% من مجموع القروض الممنوحة بعد ما كانت سنة 2006 تقدر ب 5% من مجموع القروض المستحقة⁴، و قد كان هذا موازاة مع قيام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك في تطبيق صيغة جديدة للقروض العقارية تتمثل في تقديم قروض رهنية على أساس قيمة ضمان⁵.

¹ - س. يوسف، بنك الإسكان منح قروضا تجاوزت مليار دينار جزائري، جريدة الخبر اليومي، العدد 4796، الصادر في 2006/08/31، ص6.

² - قانون رقم 06-05 المؤرخ في 2006/02/20، المتضمن توريق القروض الرهنية، الجريدة الرسمية، العدد الخامس عشر، الصادر بتاريخ 2006/03/12.

³ - بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص76.

⁴ - عبد الرحمان بوخالفة، المعالم الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري ومحاوّر تطويره وتحديثه، مرجع سبق ذكره، ص4.

⁵ - م. بوزامة، تسهيلات للحصول على قرض عقاري، جريدة الخبر اليومي، العدد 4692، الصادر في 2006/05/02، ص6.

ثالثا- نشاط التأمين المصرفي في البنوك الجزائرية:

التأمين المصرفي يستخدم للتعبير عن بيع منتجات تأمينية عن طريق وساطة بنكية، حيث تقوم البنوك بدور الموزع المسوق للخدمات التأمينية لصالح شركات التأمين¹.

1- مزايا ممارسة التأمين المصرفي من طرف البنوك الجزائرية:

إن دخول البنوك الجزائرية إلى جانب شركات التأمين لتقديم بعض الخدمات التأمينية له مزايا تستفيد منها هذه البنوك نوجزها فيما يلي²:

- يستفيد البنك من التنوع في خدماته، خاصة في ظل تدني عواد العمل المصرفي التقليدي.
- زيادة حصة البنك من السوق واستقطاب العملاء من خلال عرض منتجات أكثر تنوعا.
- تحسين القدرات التنافسية للبنوك في سوق الخدمات المالية واكتسابها مهارات جديدة.
- تطوير صيرفة التجزئة التي أصبحت تستقطب معظم البنوك.

2- واقع قطاع التأمين في الجزائر:

يعد قطاع التأمين من أهم القطاعات المالية في الجزائر بعد البنوك، وفيما يخص العلاقة بين الجهاز المصرفي (البنوك) وقطاع التأمين في الجزائر، فيحضر التشريع على غير وحدات القطاع المصرفي القيام بالخدمات والأعمال المصرفية، كما يحضر على البنوك التجارية ممارسة أنشطة التأمين، وهذا ما أشار إليه قانون النقد والقرض في مادتيه: 110، 114، وبالرغم من هذا الفصل الواضح بين مهام ووظائف كل من البنوك وشركات التأمين إلا أننا نجد بعض الترابط بينهما، ويتجلى ذلك من خلال مساهمة البنوك التجارية في رأس مال بعض شركات التأمين كاستثمار لهذه البنوك مثل: مساهمة كل من القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، البنك الخارجي الجزائري (BEA) والبنك الوطني الجزائري (BNA) في رأس مال الشركة الجزائر لضمان الصادرات، المساهمة المشتركة للبنوك العمومية والدولة في رأس مال شركة ضمان القروض العقارية وهذا لتقديم الضمانات للبنوك لمنح قروض عقارية، وفي الجانب الآخر مساهمة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في رأس مال البنك العربي للتعاون بنسبة 5%، وهو بنك خاص³.

¹ - Romain Durand, la Bancassurance Dans Le Monde une réalité très contrastée, newsletter, technique SCOR, N° 10. février 2003, p1

² - الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت، الجزء الثاني، منشورات الحلبي، لبنان، 2002، ص ص 457-458.

³ - مداني أحمد، دور المصرف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص 190.

3- التأمين المصرفي وواقعه في الجزائر:

بالنظر إلى الوضع الحالي والتطورات التي عرفتها السوق العالمية، وسعيًا من السلطات لتأمين وتنظيم موارد شركات التأمين، خاصة المورد البشري منها تمت مراجعة قانون التأمينات رقم 95/07 من خلال القانون 06/04 المؤرخ في 20/02/2006، وبالتالي تم تدعيم العلاقة بين قطاع التأمين والبنوك، وبدأ التوجه نحو البنك التأميني، ويتجلى هذا في الاتفاقية المبرمة ما بين صندوق التوفير والاحتياط-بنك والشركة الوطنية للتأمين SAA¹، وهي الاتفاقية الخاصة بتأمين التعويض عن القروض الجماعية لفائدة زبائن البنك، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تأمين عملاء البنك الذين تحصلوا على قروض في حالة الوفاء أو العجز التام والدائم، حيث يقوم البنك باكتتاب العقود التأمينية لصالح طالبي القرض في شبائكه البنكية مقابل عمولات عن كل قسط تأميني يكتب، كما يمكن للبنك أن يشارك في نتيجة الاستغلال الخاصة بالمنتج وفق لنظام محدد مسبقاً.

تعد تجربة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والشركة الوطنية للتأمين تجربة متواضعة في ممارسة التأمين المصرفي، تعبر عن مستوى من التعاون يشمل فقط التأمين ضد أخطار متعلقة بإشكالية تحصيل القروض للبنك، كما يعد العقد التأميني في هذه الحالة ضرورة للحصول على القرض البنكي، ومازالت الأرضية القانونية غير واضحة فيما يتعلق بإمكانية توسيع وتطوير أنشطة التأمين المصرفي على باقي البنوك الجزائرية، ويضاف إلى هذا غياب انفتاح على المنافسة الأجنبية والتي من شأنها إثراء الساحة المالية الجزائرية بمنتجات وخدمات وأساليب حديثة ومتطورة، وهذا بالنظر إلى الفوائد التي تتحقق للبنوك من وراء ممارستها لهذا النوع من الأنشطة، خاصة في ظل ما تفرضه التطورات المصرفية للتحويل نحو ما يسمى بالصيرفة الشاملة.

رابعاً- الانفتاح على الصيرفة الإسلامية:

من المعالم البارزة في المشهد المصرفي الجزائري انفتاحه المبكر على الصيرفة الإسلامية، بتأسيس بنك البركة الجزائري المختلط برأسمال جزائري مع مجموعة البركة في سبتمبر 1991، وهو أيضا بهذه الصفة أول بنك جزائري مختلط، ويعتبر بنك البركة الجزائري الأول بالنسبة للبنوك الخاصة من حيث حجم الأصول. ولقد تعزز هذا الانفتاح بمنح الاعتماد لبنك السلام الإماراتي برأسمال قدره 7200 مليون د.ج في 10 سبتمبر 2008. وهذا ما يجعل الساحة المصرفية تتضمن 02 من أصل 20 مصرف عامل أي نسبة 10% من عدد المصارف.

¹ - بريش عبد القادر، هو محمد، أفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية، دراسة حالة صندوق التوفير والاحتياط والشركة الوطنية للتأمين، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التحديات الراهنة، المنظم يومي 11 و 12 مارس 2008 بجامعة ورقلة، ص16.

المبحث الثالث: معايير وتدبير الاندماج المصرفي في الجزائر

يعتبر الاندماج المصرفي من التحولات العالمية التي مست وأثرت في نفس الوقت على البنوك، ولمواجهة وتفادي أية عراقيل تمس سير البنوك خاصة في مجال تقديم الخدمات عند الأخذ بهذا النهج لابد من اتخاذ وتبني مجموعة من المعايير والتدابير وذلك قصد تعظيم المكاسب من عملية الاندماج المصرفي.

المطلب الأول: دوافع ومبررات الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية

رغبة البنوك الجزائرية وحاجتها للاندماج من ورائه العديد من الدوافع والمبررات، حيث تعود في مجملها إلى دعم القدرة التنافسية للبنوك في ظل ما تتيحه البيئة المصرفية العالمية من تحديات وفرص، وهذا بالنظر إلى هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي ونقاط الضعف والتهديدات التي تواجهه، وهنا يصبح المبرر واضح لعملية الاندماج وذلك قصد تكوين كيانات مصرفية كبيرة تستطيع الصمود في وجه المنافسة، هذا بالإضافة إلى بعض الدوافع والمبررات الأخرى.

أولاً- موقع الجزائر من الاندماج المصرفي¹:

على الرغم من التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية في ظل التحولات التي تعرفها البيئة المصرفية العالمية من منافسة دولية وتدني رؤوس أموالها وفي الوقت الذي تتجه فيه معظم دول العالم نحو الاندماج المصرفي كضرورة لمواجهة هذه التحديات إلا أن الجزائر لم تشهد أي حالة اندماج إلى غاية اليوم، فلماذا لم يطبق الاندماج المصرفي في الجزائر؟ و على أي أساس يرفض؟

الجزائر لم يحدث أي اندماج مصرفي بها، و لعل السبب يعود في ذلك لطبيعة النظام والتشريع المصرفي في الجزائر الذي لم يسمح بقيام عمليات الاندماج سواء بين البنوك العمومية فيما بينها، أو بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة الوطنية سواء كانت وطنية أو أجنبية، حيث أن التشريع الجزائري كان يسمح فقط للأجانب تملك 49 % فقط من أسهم البنوك الجزائرية، وهو ما اعتبر عائقاً أمام المستثمرين الأجانب، الأمر الذي كان وراء تعثر الشراكة و فتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري CPA، حيث فشل مشروع التوأمة والخصوصية الجزئية لهذا البنك بعدما أشرف بنك الإخوة "الازار" الفرنسي بإجراء تقييم لـ CPA إلا أن بنك "سوسيتي جينيرال" تراجع عن الأمر وطالب بتملك أكثر من 49 % من هذا البنك.

ولعل القرار المتخذ من طرف وزارة المالية في جوان 2005² والقاضي بالسماح للبنوك الأجنبية تملك أكثر من 51 % من رأس المال البنوك الجزائرية المقترحة للخصوصية والشراكة وهي كل من: القرض الشعبي

¹ - بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص 195.

² - عبد الرحمن بن خالفة، رئيس جمعية البنوك، جريدة الشروق اليومي، عدد 1416 ليوم الاثنين 17 جوان 2005.

الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من شأنه أن يساهم في انطلاق عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر سواء تعلق الأمر في شكل حوصصة جزئية أو شراكة مع بنوك أجنبية، أو فيما بين البنوك الجزائرية.

يرى بعض الاختصاصيين أن أساس رفض الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية يعود إلى الخوف من فقدان المراكز (المسؤوليات على مستوى البنوك) مع أن معظم مسؤولي البنوك من ذلك الصنف الذي يريد أن يحافظ على الختم، وأن هذه البنوك تستخدم مصالح خاصة.

ثانيا - دوافع البنوك الجزائرية إلى الاندماج:

توجد العديد من الدوافع التي تصبح مبررا لدى البنوك الجزائرية في عملية إحداث اندماج مصرفي نوجزها فيما يأتي:

1- صغر حجم المصارف الوطنية القائمة وتواضع هيكلها التمويلية وحجم أعمالها:

حيث لم يزد إجمالي أصول البنوك الجزائرية مجمعة عن 8, 102.372 مليون دولار¹ سنة 2009 في حين بلغ في الإمارات العربية 414,159.8 أما في السعودية فقد بلغ 365,402.1 وفي مصر 202,333.0 وهو ما يعني ضعف قدرتها التنافسية عند مقارنتها بأصول البنوك الأجنبية فحسب النشرة المتخصصة في قطاع المال والأعمال "أفريكان بانكار" الصادرة في فرنسا وبريطانيا والتي صنفت أهم 90 بنكا في منطقة المغرب العربي²، جاءت خمس مؤسسات مصرفية جزائرية ضمن المراتب العشر الأولى من هذا التصنيف، رغم تراجعها من حيث أرقام الأعمال، ووفقا للتصنيف السنوي لعام 2011 تصدر البنك المغربي للتجارة "وفا" قائمة أهم وأكبر البنوك في منطقة المغرب العربي، بحصيلة سنوية بلغ 36.747 مليون دولار، ثم جاء البنك الخارجي الجزائري الذي يعتبر أهم البنوك الممثلة لمجمع سوناطراك، من حيث التعاملات المالية الخاصة بها بحصيلة سنوية بلغت 30.037 مليون دولار، ثم جاء بنكين مغربيين في الرتبة الثالثة والرابعة، يتبعها بنك لبي "الجمهورية بنك" بحصيلة بلغت 13.154 مليون دولار، أما ثاني بنك جزائري من حيث الأهمية فهو البنك الوطني الجزائري بـ 17.315 مليون دولار، ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحصيلة إجمالية سنوية بلغت 11.626 مليون دولار، ثم القرض الشعبي الجزائري بـ 11.054 مليون دولار، فالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

¹ - صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، ص 379.

² - حفيظ صوابلي، خمسة بنوك جزائرية ضمن المراتب العشر الأولى في منطقة المغرب العربي، من على الموقع الإلكتروني: <http://www.elkhabar.com/ar/economie/260376.html>، أطلع عليه بتاريخ: 2011/07/28.

2- الحاجة إلى قيام البنوك الجزائرية بدور أكثر على الساحة الوطنية والإقليمية:

خاصة في ضوء تبني مجموعة من الإصلاحات المالية والمصرفية (التي كان أهمها في عام 1990)، وكذا الحاجة إلى تفعيل دور النظام المصرفي في تمويل التنمية في الجزائر، حيث ان البنوك الجزائرية أصبحت لا تستجيب لمتطلبات تمويل التنمية خاصة في ظل غياب مجال للتمويل في إطار السوق المالي (البورصة)، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في الشبكة المصرفية القائمة وأحجامها وذلك لتوفير التمويل اللازم لتمويل قطاعات النشاط الاقتصادي في الوقت الذي تعجز فيه هذه البنوك نتيجة لتراجع أرباحها وتدني قاعدتها الرأسمالية عن توفير التمويل

3- دافع تنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الجزائرية:

بهدف تحقيق مستوى من الربحية والعمل على استقرارها، حيث أن البنوك الجزائرية تعمل على تقديم عدد ضئيل من الخدمات لعملائها والتي لا تضاهي تلك المقدمة في بعض البنوك الأجنبية أو بنوك دول الجوار، حيث نجد أن بنوك كبرى في الدول المتقدمة تعمل على تقديم حزمة شاملة ومتكاملة ومتنوعة من الخدمات لعملائها وهذا ما يعظم أرباحها ويعمل على إدارة ومواجهة المخاطر المصرفية في حين أن البنوك الجزائرية عاجزة عن تقديم خدمات على الأقل ترقى إلى مستوى التنافسية، ومنه فالأمر يحتاج إلى الاندماج مع بنوك متقدمة حتى تستفيد من تجربة هذه الأخيرة في إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية إلى عملائها

4- المساهمة في دعم السوق المالي وتنشيطه:

وذلك بالقيام بأعمال الوساطة المالية و الترويج للمشروعات والإشراف على إدارة صناديق الاستثمار التي من شأنها ان تعمل على تحسين وضع السوق المالي في الجزائر، كما أن الأمر يستدعي في هذه الحالة بالإضافة إلى إحداث اندماج مابين البنوك الجزائري نفسها أو بينها وبنن بنوك أجنبية إحداث تكامل وتنسيق بين السوق المالي ومؤسسات التنمية الأخرى.

5- خلق وحدات مصرفية قوية وفاعلة:

والتي من شأنها أن تساهم في تطوير القطاع المصرفي وتحسين إنتاجيته وتخفيض تكاليف الوساطة فيه، وكون أن البنوك الجزائرية لا زالت لم ترقى إلى هذه المستوى خاصة فيما تعلق بجانب تكاليف إنتاج الخدمات المصرفية وهذا مرده إلى غياب المنافسة واحتكار الدولة لهذا القطاع، ومنه الحاجة إلى إحداث كيانات مصرفية من خلال تلك البنوك حتى تستفيد من وفورات الحجم وتعمل على تحسين أدائها.

6- ضعف رساميل البنوك الجزائرية وعدم مواكبتها للمعايير العالمية:

رؤوس أموال البنوك الجزائرية ضعيفة كما أنها غير مستوفية بعض المعايير العالمية في مجال كفاية رأس المال، وهذا ما يستدعي من البنوك الجزائرية التكتل والتحالف حتى تعظم من رساميلها وتضمن لنفسها البقاء والاستمرارية وهذا بالنظر إلى دور وأهمية عنصر رأس المال في البنوك.

7- الحاجة إلى توسيع نطاق العمل المصرفي:

إما على المستوى الوطني وذلك حتى تتحسن الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه البنوك وتحقق هذه الأخيرة جودة الخدمات المصرفية أو على المستوى الإقليمي خاصة في ظل ما يتيح التحرير المالي والمصرفي من تحسين في مجمل الخدمات نتيجة لاندماج الخبرات الإدارية والمصرفية بين الوحدات المندمجة وتطوير أداء العنصر البشري لهذه البنوك.

8- زيادة القدرة على مواجهة تحديات المنافسة:

يعتبر الاندماج المصرفي من متطلبات تطور النشاط المصرفي، حيث يتمكن البنك من خلاله من التكيف والتفاعل مع العولمة وتحدياتها، فالاندماج ضرورة وحتمية لتزايد وتعزيز القدرة التنافسية، فتلجأ البنوك إلى اقتصاديات الحجم للوصول إلى حجم مناسب وزيادة الكفاءة مع تقليص للتكاليف والأعباء سعياً وراء تعظيم الربح.

المطلب الثاني: شروط وظوابط ومتطلبات نجاح وتعزيز الاندماج المصرفي في الجزائر

يتوقف نجاح عملية الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية على العديد من العناصر الحاكمة تشكل في المجموع شروط، ضوابط، ومتطلبات لهذه العملية والتي نوجزها في مايلي:

أولاً- الشروط الفنية الخاصة للاندماج البنوك:

إن الاعتبارات والشروط الفنية تقترن أهميتها بوجود كفاءات وخبرات لإدارة عملية الاندماج ومن أهم هذه الاعتبارات مايلي:

1. تقييم الأداء والوضع المالي للبنك وتحديد نقاط الضعف، حيث أن البنك الراغب في زيادة حجم أعماله من خلال الاندماج مع بنك آخر أو أكثر، لابد أن يقيم نفسه جيداً من حيث الوضع المالي والأداء وخصوصاً خلال السنوات الأخيرة، من حيث نقاط قوته وظروف السوق التي يعمل بها وكذلك ظروف السوق المتوقعة.

2. إعادة دراسة الهياكل التنظيمية وإنشاء هيكل تنظيمي موحد قادر على استيعاب احتياجات النمو في العنصر البشري وفتح الهياكل لكي تستوعب الإطارات البشرية والقيادات القادرة على دفع عجلة التنمية بالبنوك.

3. الاستثمار في البرامج ونظم الحاسب الآلي الحديثة بما يساعد في ربط البنوك المندجة وفروعها وتحسين جودة العملية المصرفية.

4. تحديد سعر واقعي لشراء البنك المندمج وتكوين فريق إداري متميز من طرفي عملية الاندماج للإشراف على عملية الاندماج و متابعتها.

وفي ضوء التحليل الفني والعلمي للبنوك المراد دمجها وكذا معرفة الوضع المالي وتقييم أداء البنك المزمع دمجها مع البنك الدامج، يتم تحديد سعر واقعي لشراء البنك المندمج ويجب عند تقييم السعر الواقعي لشراء أسهم البنك المندمج أن يؤخذ بعين الاعتبار هدف البنك على أساس التقييم الحذر بالنسبة للإيرادات المستقبلية المتوقعة مخصوصة بمعدل تكلفة رأس المال والذي يجب أن يعكس المخاطر المستقبلية، وكذلك يجب أن يؤخذ في الحسبان التكاليف الناتجة عن الاندماج مثل إغلاق بعض الفروع أو تكلفة تطوير وتحسين بعض الفروع القائمة أو تزويد بعض الفروع بوسائل تكنولوجية حديثة، وكذلك تكلفة تدريب وتكوين الموظفين لرفع كفاءتهم وخصوصا إذا كان البنك الجديد يهدف إلى تقديم خدمات جديدة، كذلك تكلفة تصحيح هيكل الأجور بين البنكين الدامج والمندمج.

كما يجب على البنوك الراغبة في الدمج تكوين فريق عمل من الإدارة والمساهمين مع الاستعانة بالخبراء والاستشاريين الماليين ذوي الخبرة في مجال البنوك خصوصا موضوعات تقييم ودمج البنوك، وذلك لتقييم الأسواق الجديدة المحتملة بالنسبة للبنك الجديد، وكذلك جميع الأمور المتعلقة بعملية الاندماج مثل المنافسة وحجم السوق، هذا بالإضافة إلى دراسة الظروف الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تؤثر على عملية الاندماج.

إن إتباع الخطوات السابقة بدقة يعني أن قرار الاندماج سيتم اتخاذه في حالة ما إذا كانت المزايا أكبر من التكاليف، وبعد اتخاذ قرار الاندماج فإن الخطوة التالية هي خلق أو تكوين فريق إداري متميز من إدارة البنكين الدامج والمندمج، ويناط بهذا الفريق المتابعة والإشراف على الخطوات التنفيذية في سبيل تحقيق عملية الاندماج الفعلي ليصبح البنكان بنكا واحدا.

5. **العنصر البشري:** يعتبر هذا العنصر من أهم عوامل نجاح الاندماج حيث لا يجب أن يؤثر الاندماج على العنصر البشري بل يجب الاهتمام بتطوير الكوادر البشرية في البنوك المندجة وتكوينها، حيث أن الاندماج الناتج يحقق المعادلة التالية $(2+2=5)$ ، حيث يتحقق من الاندماج توفير قيمة مضافة جديدة تتحقق في حالة تدعيم و تبادل الخبرات من العنصر البشري من خلال الكيان الجديد المندمج.

6. توحيد السياسات الائتمانية والاستثمارية بين البنوك المندجة وتوحيد الأسس والمفاهيم بينها وإعداد الإدارات المركزية القادرة على قيادة محفظة الكيان الجديد المندمج.

7. خلق قنوات اتصال بين موظفي البنك والعملاء للتعريف بالغرض من الدمج والنتائج المترتبة عليه ، لأن أمر الاندماج يحتاج إلى أن يوضح الموظفين للعملاء الغرض من الاندماج وهو تقوية الوضع التنافسي وتحسين العمليات المصرفية وزيادة رأس المال لكي تستطيع البنوك الصمود في وجه المنافسة القادمة من الخارج خاصة بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.

ثانيا- ضوابط نجاح الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية:

لكي تتم عملية الاندماج بين البنوك الجزائرية بنجاح يجب توفر بعض الضوابط ومراعاة بعض الاعتبارات نذكرها في ما يلي:

1- توافر المعلومات والشفافية لدى البنوك الجزائرية التي ترغب في الاندماج، بما يسمح بمعرفة كافة البيانات التفصيلية عن كل بنك من هذه البنوك، وهذا من جانب المركز المالي، حجم الودائع، حجم القروض، وانواعها، درجة المخاطرة، ودرجة كفاية المخصصات المعمول بها لمواجهة الديون المشكوك فيها، بالإضلفة إلى البيانات التفصيلية عن حجم العمالة وتخصصاتها ومهارتها.

2- أن يسبق الاندماج دراسة كافية من طرف البنوك الجزائرية التي ترغب في الاندماج توضح كافة النتائج التي تتوقعها هذه البنوك من عملية الاندماج، ولكي تتحقق هذه النتائج يجب على بنك الجزائر أن يقوم بتقييم هذه الدراسات وان يتحقق من سلامتها ودقة النتائج التي توصلت إليها، وتحديد إجراءات الاندماج ومتابعة هذه الإجراءات والإشراف عليها والتعرف على آثارها.

3- دراسة التجارب الدولية الرائدة في الاندماج المصرفي، ومعرفة الدروس المستفادة منها وإمكانية البنوك الجزائرية التي ترغب في تطبيقها.

4- أن تسبق عملية الاندماج المصرفي في الجزائر عمليات إعادة هيكلة مالية وإدارية للبنوك الجزائرية المرشحة للاندماج، فالبنوك التي تعاني من اختلالات جوهرية لا تندمج، فهي تؤثر سلبا على البنوك الأخرى المندمجة معها.

5- أن تكون عملية الاندماج مسبقة بعملية خصصة، وذلك بهدف إصلاح البنوك الجزائرية وحل مشكلة القروض المصرفية المتعثرة في محافظ البنوك الجزائرية العمومية، والمساهمة في تحسين المراكز المالية لها، وتطوير نظم وأساليب العمل فيها، مع وضع ضوابط أخرى للخصصة ووضع ضوابط على ملكية الطرف الأجنبي في رأس مال البنوك الجزائرية لمنع تأثيرها على إدارة هذه الأخيرة قبل وبعد الاندماج

6- أن لا تلجأ البنوك الجزائرية إلى الاندماج الإجمالي إلا في أضيق الحدود حيث تكون هناك ضرورة ملحة لذلك، وان يحدث هذا الاندماج في الجزائر في ظروف عادية، وإذا كان هذا الاندماج إجباري مابين

البنوك الجزائرية يجب أن يكون بناء على دراسات علمية من طرف خبراء من بنك الجزائر، توضح بأن الاندماج هو السبيل الوحيد لتقوية الجهاز المصرفي الجزائري.

ثالثا- متطلبات الاندماج المصرفي بين البنوك الجزائرية:

تتصل هذه المتطلبات بثلاثة جوانب رئيسية هي:

1- المتطلبات الاقتصادية: تتمثل هذه المتطلبات في العناصر التالية:

أ- اقتصاديات الحجم: حيث يجب أن يتمتع أي بنك جزائري بعد عملية الاندماج بحجم أفضل ويصبح أكثر تأثيرا في السوق المصرفية الجزائرية.

ب- اقتصاديات السعة: وذلك بزيادة البنوك الجزائرية الراغبة في عملية الاندماج القدرة الاستيعابية وان تكون للبنك الجديد القدرة على الدخول إلى مجالات ذات طبيعة خاصة.

ج- اقتصاديات النطاق: أن يكون البنك الناجم عن عملية اندماج البنوك الجزائرية مع بعضها البعض أو مع بنك أجنبي أكثر قدرة على تغطية إقليم معين، وكذلك له القدرة على الانتشار وتغطية الأنشطة المختلفة.

2- المتطلبات المحاسبية:

تتمثل هذه المتطلبات في العناصر التالية:

أ - الافصاح: حيث يجب أن تتوفر البنوك الجزائرية الراغبة في الاندماج على قدر من الافصاح المالي والمصرفي، وليس فقط للمساهمين بل للجمهور كذلك حتى تقل الشائعات التي تدمر هذه البنوك قبل عملية إندماجها.

ب- الشفافية: لكي تنجح عملية الاندماج ما بين البنوك الجزائرية يجب ان تتوفر هذه البنوك على اعلى درجات الشفافية، خاصة ما تعلق منها باهداف عملية الاندماج والأهداف التي ترجوها البنوك الجزائرية من ورائها.

ج- العلانية: ان تكون عملية الاندماج ما بين البنوك الجزائرية في العلن، ولا يتم إخفاء شئ وذلك حتى تتضح الأمور للجمهور والمساهمين.

3- المتطلبات الإدارية:

تحتاج عملية الاندماج ما بين البنوك الجزائرية إلى بعض المتطلبات الإدارية منها:

أ- حسن التخطيط لعملية الاندماج من طرف البنوك الجزائرية الراغبة في العملية، وإعدادها لمواعيد زمنية بمثابة برامج والتقييد بها عند اتجاهها نحو الاندماج.

- ب- إعداد البنوك الجزائرية التي ترغب في الاندماج هيكل تنظيمي مرن ومفتوح قادر على استيعاب كافة العاملين وإشباع طموحاتهم الوظيفية.
- ج- ان توفر البنوك الزائرية المقبلة على الاندماج عناصر التحفيز للعاملين
- د- أن يكون هناك تنسيق بين وحدات البنك الدامج
- هـ- حسن المتابعة والرقابة من طرف البنوك الجزائرية المندمجة لمعالجة أوجه القصور في العملية وتفادي الآثار السلبية الناجمة عن عملية الاندماج
- وكل هذه المتطلبات تتمثل في مجملها مؤكداً تحتاج إليها عملية اندماج البنوك الجزائرية، وقد لا يكون هذا النجاح مؤكداً إلا إذا كان مرفوقاً ببعض الضوابط.

المطلب الثالث: إستراتيجيات تحضير البنوك الجزائرية للاندماج المصرفي

أولاً- تبني مفهوم البنوك الشاملة (اتجاه البنوك الجزائرية نحو الشمولية):

فيما يتعلق بتطبيق الصيرفة الشاملة بالبنوك الجزائرية، نجد التشريع المصرفي الجزائري سواء من خلال قانون النقد والقرض أو من خلال الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، مازال يضع حدوداً فاصلة بين ممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ووظائف المؤسسات المالية من غير البنوك التجارية، والتي يسمح لها بممارسة وتقديم الخدمات الاستثمارية، وإن كانت هذه الأخيرة مازالت جد متواضعة على غرار نشاط التمويل التأجيري، والاستثمارات المالية، والخدمات المالية الاستثمارية الأخرى.

من جانب آخر نجد أن قانون النقد والقرض 90-10 منح للبنوك التجارية صفة البنوك الشاملة، وهذا من خلال المادة 110 و 116 اللتان تفتحان للبنوك التجارية مزاولة العديد من الأعمال المصرفية التي تدخل في إطار ممارسات البنك الشامل، إلا أن الملاحظ على عمل هذه البنوك اقتصرها على ممارسة الصيرفة التقليدية المعتمدة بشكل أساسي على قبول الودائع ومنح القروض في مقابل إهمال شبه كلي لما هو متاح من نشاطات مصرفية يمكن ممارستها في ظل صبغة البنك الشامل.

كما نسجل بالإضافة إلى ذلك الفصل الواضح بين نشاطات البنوك التجارية والمؤسسات المالية، بسبب ضعف التعامل بالأدوات المالية الاستثمارية الطويلة الأجل وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف سوق الأوراق المالية، مما يقيد روح الإبداع والتطوير للنشاط المصرفي على المستوى المحلي ويحرم بالتالي إمكانية الاستفادة مما يتيح تنوع النشاط المصرفي والمالي الممارس من طرف مؤسسات مصرفية أو مالية على حد سواء.

و أيا كان الأمر نعتقد أنه من المفيد جدا:

- أن يتم التحول على أسس علمية مدروسة وتدرجيا على أن تعكس خصوصية الظروف التنموية التي يمر بها اقتصاد ما من ناحية، وخبرة وتجارب الدول التي سبقت في هذا المضمار من ناحية أخرى، كما يجب ألا نتجاهل التحول في الاقتصاد العالمي والسياسة الاقتصادية العالمية وما خلفته من أوضاع وتحديات جديدة للبنوك الوطنية خاصة في الدول النامية من ناحية ثالثة.
- يجب أن تتوافر الإدارة المصرفية الذكية القادرة على التفاعل مع الاعتبارات التي قد تبدو متعارضة أحيانا.
- على الدولة أن تؤمن بأهمية دور هذه البنوك وأن تهيئ المناخ المناسب الذي تستطيع أن تعمل في ظلّه على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، ويتحقق ذلك من خلال إصدار التشريعات واللوائح والنظم، توفير الدعم المالي والمعنوي، نشر الوعي بها، تقديم الاستشارة والنصيحة... الخ.
- أصبحت البنوك تتحرك باتجاه النظم المصرفية الشاملة والتي تمكنها من ممارسة نشاطها في أسواق كانت من قبل محظورة عليها، كما أن الأخذ بمبدأ التخصص في فلسفة العمل المصرفي أدى إلى محدودية أنشطة البنوك وبالتالي التأثير على مبيعاتها ومن ثم على نتائجها وقدراتها التنافسية.
- لذا يستوجب على البنوك الجزائرية الأخذ بهذا الاتجاه إذا أرادت اكتساب ميزات تنافسية تمكنها من الاحتفاظ بحصتها السوقية ومنافسة البنوك الأجنبية وبالتالي زيادة ربحيتها.

ثانيا- ضرورة إعادة رسملة البنوك:

اعتمدت السلطات العمومية مجددا خيار التطهير وإعادة رسملة البنوك، بهدف السماح لها بالتقيد بالالتزامات فيما يخص القروض، ولا سيما تلك الموجهة للشركات الكبرى وتمويل مشاريع سوناطراك، فضلا عن السماح برفع رأسمالها، وقد تقرر تخصيص 100 مليار دينار على ثلاث مراحل أو ما يفوق 1.6 مليار دولار، إلى جانب عمليات التطهير التي مست محافظ البنوك من القروض غير مضمونة الدفع.

كشفت قوانين المالية 2008 والتكميلي 2008 و2009 عن رصد مبالغ مالية وأغلقة برسم عمليات إعادة رسملة البنوك العمومية، حيث تقرر تخصيص ما قيمته 50 مليار دينار، أو ما يعادل 810 مليون دولار في قانون مالية 2009، فيما رصدت السلطات العمومية ميزانية تصل إلى 40 مليار دينار أو ما يعادل 648 مليون دولار في قانون المالية التكميلي 2008 لذات العملية¹.

ويتزامن هذا القرار مع إعطاء البنوك العمومية خاصة البنوك الثلاثة الرئيسية "البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري" موافقة لضمان تمويل عدد من المشاريع الكبرى لسوناطراك في مجال البتروكيماويات بقيمة إجمالية تصل 10 مليار دولار، ونظرا لمحدودية موارد البنوك مقارنة

¹ - <http://www.2algeria.com/vb3/t19642.html> - consulte le. 2010/12/16

ب هذه القيمة، رغم أنها تتمتع بفوائض في السيولة، بلغت 1400 مليار دينار، فإن السلطات العمومية ارتأت تدعيم مواردها ورأس مالها الاجتماعي لضمان عدم تجاوز قواعد الحذر المعتمدة في مجال الإقراض ومختلف النسب المعتمدة على غرار نسب "كوك" ونسب القدرة على الدفع والسيولة والتي تمنع أي بنك من تجاوز قيمة الإقراض لمعامل واحد نسبة 25% من رأسمال البنك.

ثالثا- تطهير محافظ البنوك من القروض المتعثرة:

بالرغم من استفادة البنوك العمومية من عمليات تطهير للمحافظ، تبقى مسألة القروض غير مضمونة الدفع للقطاع العمومي مطروحة، رغم أن نسبة القطاع الخاص في ارتفاع أكبر، وقد كلفت عمليات التطهير وإعادة الرملة خلال العشريتين الماضيتين ما قيمته 2500 مليار دينار أو ما يفوق 40 مليار دولار، دون أن تسوى وضعية البنوك أو تفعل عملية الإصلاح البنكي، بل دون أن تسوى مشكلة التعامل مع القروض غير مضمونة الدفع، فالمؤسسات العمومية لا تزال تعاني من مكشوف بنكي لدى البنوك العمومية يتجاوز 150 مليار دينار، ناهيك عن مشاكل أخرى أثرت سلبا على مردودية هذه البنوك.

ويتضح أن ملف الإصلاح البنكي والمصرفي عموما لا يزال حبيس اعتبارات غير موضوعية وقرارات سياسية غير واضحة المعالم، إذ رغم تسجيل أكثر من 1400 مليار دينار فوائض سيولة، والارتفاع المستمر للقروض الموجهة للاقتصاد التي فاقت 2200 مليار دينار، فإن البنوك لا تزال تخضع لنفس المقاربة وللوصاية السياسية، ويتضح ذلك في مردودية البنوك، فمردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة وهي أجنبية في الغالب أعلى منذ 2005 من البنوك العمومية، حيث قدرت عام 2007 بالنسبة للبنوك الخاصة بـ 28.01% مقابل 22.73% للبنوك العمومية التي استفادت خلال الفترة ذاتها من التطهير، ويرتقب أن تكون هذه السنة أكبر أيضا لدى البنوك الخاصة رغم عمليات إعادة الرملة، ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر عائد الأصول لدى البنوك العمومية والخاصة، مما يطرح مشكل تسيير الموارد والقروض لدى القطاعين الخاص والعام، فمع ازدياد قيمة القروض الممنوحة من قبل البنوك العمومية، يتضح بأن جزء معتبر منها يوضع في خزانة قروض الاستيراد غير المنتج.

واستنادا إلى الأرقام المقدمة من قبل بنك الجزائر يلاحظ بأن المنظومة البنكية والمصرفية الجزائرية لم يطرأ عليها تغير جوهري من حيث الهيكل والبنية ولا حتى الفعالية في التسيير الذي يظل خاضعا للوصاية السياسية وتوجهاتها المتناقضة. إذ حتى وإن كانت تتشكل من أكثر من 25 بنكا ومؤسسة مصرفية، فإن البنوك العمومية تستحوذ لوحدها على أكثر من 91% من المحافظ وحصص السوق، مقابل قرابة 9% للبنوك الخاصة الأجنبية، فيما اختفت من الوجود البنوك الخاصة ذات الرأسمال الوطني كلية، أما من حيث سياسة القروض، وفي الوقت الذي اعتمدت فيه الجزائر عقود نجاعة في مجال التسيير وإعلانها عن تقييد

البنوك النشطة بكافة تدابير الحذر على غرار نسب الملائمة أو القدرة على الوفاء والتسديد وتحديد سقف يمنع تقديم البنوك لنسبة تفوق 8% إلى 11% من قيمة رأسمالها وأصولها، فإن البنوك العمومية لا تزال تعاني من قيمة الديون غير مضمونة الدفع ومن سوء تسيير وبطء كبير في تجسيد الإصلاحات الفعلية سواء تعلق الأمر بأنظمة الدفع أو المعاملات المصرفية، يضاف إلى ذلك مخاوف مسيري البنوك من تبعات تجريم تسيير القروض، مما يطرح تساؤلات حول جدية الإصلاحات المعلنة منذ أكثر من عشرية.

كما بلغت قيمة المستحقات غير مضمونة الدفع في الجزائر للبنوك العمومية مستوى 100 مليار دينار، وهي مرشحة للارتفاع أكثر في المستقبل والتي تمثل ما نسبته 10% إلى 15% من مجموع المحافظ المالية التي تقدر بـ 900 مليار دينار، ويرجع تراكم هذه المستحقات إلى هشاشة المؤسسات الاقتصادية الوطنية التي تبقى كفاءتها المالية ضعيفة ومحدودة مقارنة بالقروض التي تحصل عليها من البنوك، كما صرح رئيس الحكومة سابقا "عبد العزيز بلخادم" أنّ ضمان الاستقرار المالي للبنوك الجزائرية يتم من خلال التوقف عن التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية العاجزة.

رابعا- الاتجاه نحو خوصصة البنوك:

لا خلاف بين الأكاديميين والممارسين والسياسيين على حد سواء، حول ضرورة تحقيق الكفاءة في البنوك الجزائرية بغرض إدماجها في الحركة الاقتصادية العالمية، إنما الخلاف يكمن حول آلية تحقيق تلك الكفاءة المنشودة وفي هذا الصدد نشير أن آراء هؤلاء انقسمت إلى ثلاثة آراء:

- أصحاب الرأي الأول: يوصون بعدم التخلي عن القطاع المصرفي باعتباره عصب الاقتصاد الوطني، بل يجب تأهيله وتمكينه من الاعتماد على نفسه وتحملية المسؤولية الكاملة في حالة فشله، ومبررهم في ذلك أن فشل هذا القطاع ناتج عن تدخل الدولة المباشر في إدارته وفي نشاطه، ولذلك فإن الحل حسبهم لا يكمن في خوصصة القطاع وإنما إعطائه الاستقلالية الكاملة في اتخاذ قراراته.

- أصحاب الرأي الثاني: يرى أصحاب هذا الرأي أن خوصصة البنوك العمومية - على الأقل جزء منها - ضرورة اقتصادية لامناص منها إذا ما أريد للجزائر مسايرة الاقتصاد العالمي والانضمام بقوة إلى منظمة التجارة العالمية.

- أصحاب الرأي الثالث: يحاول هؤلاء الدمج بين الرأيين السابقين، بمعنى الحفاظ على جزء من القطاع العام - أو ما يسمى بالقطاع الإستراتيجي - و خوصصة القطاعات التنافسية الأخرى خاصة التي أثبتت فشلها، وحسب هذا الرأي فإن الدولة تحتفظ بنسبة كبيرة من رأسمالها في حالة عرضها للخوصصة، وهذا تفاديا لبعض الآثار السلبية المحتملة على الاقتصاد الوطني في حالة هيمنة القطاع الخاص عليها.

كثيرا ما ارتبط الحديث عن الاندماج المصرفي بعمليات الخصخصة كونها نواتج وافرازات العولمة المالية من جهة، وأحد أهم التصحيحات الهيكلية من جهة أخرى، وغالبا ما تعرض الباحثين لجدوى تسبيق أحدهما عن الآخر فنلاحظ غالبا أن الاقتصاديات المتطورة تعرف تزامناً لكلتا الظاهرتين بفعل طبيعة هياكلها وسيادة الإقتصاد الحر (الخاص)، في حين الدول النامية الأمر بها يختلف:

فإذا كنا بصدد عمليات الدمج بفعل قرارات السلطة النقدية والمصرفية، لتحسين وضع الكيان المندمج في إطار أكبر وأكفأ، فهي في هذه الحال تتم بين بنوك عامة للدولة، أما في حالة الاندماج بين البنوك الخاصة يرى البعض أنه لا بد أن يتم بين بنوك مخصصة وعليه لا بد من تسبق عمليات خصخصة الجهاز المصرفي حتى وإن اتسمت البنوك الكبيرة بالكفاءة العالية، أما المصارف الصغيرة التي يصعب عليها الوقوف أمام اشتداد حجم المنافسة خاصة مع بروز الفروع الأجنبية التي تنشأ بفعل حرية الاستثمار وتحرير التشريعات المالية وتجارة الخدمات، يتطلب تقاربها عمليات الخصخصة، لأن الاندماج لا يمثل مجرد تجميع كيانات مصرفية جامدة، كما يرى بعض الآخر من الاقتصاديين أنه لا يجب الربط بين هذين الأسلوبين، كونهما لا يجتمعان سوى أنهما نواتج للعولمة وليس شرطا أن نسبق الاندماج المصرفي على الخصخصة أو العكس، بل الأفضل اندماجها لتهيئتها وإعدادها كي تكون أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة وعليه يرى هذا الرأي أنه يمكن الاندماج بين البنوك الخاصة أو بين هذه الأخيرة وفروع أجنبية، أو أن يتم الاندماج بين البنوك العامة .

أما إذا كنا بصدد اندماج بين بنوك عمومية وأخرى خاصة فهذا لا يمكن تحقيقه بفعل اختلاف طبيعة كل مصرف، ومنه فإن عمليات الاندماج مثلها مثل الخصخصة عمليات أو تصحيحات هيكلية لتحديث النظم المصرفية حتى تتمكن من مواكبة تطورات القطاع المالي وبذلك فإنه إذا تعلق الأمر بالاندماج بين مصارف عمومية فقط أو خاصة فقط فالإشكال لا يطرح بين أفضلية تسبيق الاندماج أو الخصخصة أما إذا أردنا الجمع بين بنكين من طبيعتين مختلفتين (عام، خاص) هذا يستوجب الخصخصة لذلك فإن الخصخصة والاندماج سبل لإعادة هيكلة النظام المصرفي ولا يمكن بأي شكل أن تتعارض لأنها تسير إلى نفس الهدف.

طالب صندوق النقد الدولي من السلطات الجزائرية بضرورة تشجيع مسار خصوصية القطاع المصرفي لضمان تسيير تجاري محكم للمصارف، وفي سنة 1997 اتخذ قرار بخصوصية بنك التنمية المحلية الذي كان ولا يزال يسجل نتائج سلبية، إلا أن عراقيل التطهير والرسكلة وكثرة الديون المشكوك فيها حالت دون إتمام عملية خصوصيته لحد الآن، كما تم اتخاذ قرار بفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري والتي عرفت تجربة فاشلة سنة 2001 بعد مفاوضات متقدمة مع الشركة العامة سوسيتي جنرال الفرنسية والتي أبدت استعدادها في أخذ حصة لا تقل عن 50% من رأس مال المصرف على أن يشمل ذلك الشبكة القائمة بأكملها، وفي 15

ديسمبر 2002 تم إعادة إحياء المشروع إذ كلف مصرف الإخوان لازار الفرنسي بتأطير عملية فتح رأس مال البنك، من خلال قيامه بدراسة جدوى وتدقيق محاسبي، فضلا عن إيجاد متعاملين مهتمين بالمشروع الذي يفضي إلى حوصصة 49% من رأسماله كأول إجراء من نوعه في الجزائر، وعملية الخوصصة هذه متوقفة لحد الآن وذلك بسبب صعوبة عملية تطهير محفظة هذا البنك وهناك تفكير من السلطات المالية بإعادة بعثها من جديد، ويجب التنويه إلى مشكلة الديون المشكوك فيها والمقدرة ما بين 250 إلى 300 مليار دج، خاصة مع تعرضه لمشاكل ملفات القروض المصغرة في إطار دعم تشغيل الشباب.

كما شكل إعلان بنك الجزائر في 27 سبتمبر 2006 من خلال بيان صادر عنه في أعقاب اجتماع مجلس القرض والنقد، السماح برفع رأسمال القرض الشعبي الجزائري للمرة الثالثة في ظرف سنوات قليلة، حيث يقدر رأسمال البنك العمومي حاليا ب: 32.9 مليار دينار، أول خطوة موضوعية لخوصصة البنك؛ إذ أن رفع رأسمال البنك من بين متطلبات تحفيز المؤسسات المالية والمصرفية؛ إذ أنه من بين الملاحظات التي تثيرها البنوك الكبرى صغر حجم البنوك الجزائرية عموما، وعليه فإن رأسمال البنك يقدر حاليا بقرابة 407 مليون دولار، وهي قيمة تجعل من البنك يصنف من بين البنوك المتوسطة عالميا، ولكن يعد من بين البنوك الكبيرة في المنطقة وهذا عامل سيضاف في الحساب بالنسبة لمن يقدم عروضاً، إلى جانب حجم شبكة الوكالات؛ حيث يتوفر البنك الجزائري على أكثر من 128 وكالة، بالإضافة إلى وضعية محافظه المالية وتركيبية القروض¹.

كما استبعد وزير المالية كريم جودي فتح رأسمال أي من البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية في الوقت الحالي، مؤكدا أنه من السابق لأوانه الحديث عن البدء في الخوصصة ما لم يتم تحديد آثار أزمة القروض الرهنية على العالم وأكد الوزير على أنه من السابق لأوانه الحديث عن تاريخ استئناف مسار خوصصة بنك القرض الشعبي الجزائري أو طرح بنك آخر للخوصصة ما دامت السوق العالمية في أزمة، مضيفاً إنه على ضوء دراسة نتائج وآثار الأزمة سيتم تحديد كيفية استئناف مسار خوصصة البنوك².

¹-www.albayan.co.ae/albayan . consulté le 28/04/2011.

²-http://elanin.com/vb/showthread.php?t=6058 consulte le 28/04/2011

المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات الاندماج المصرفي بالنسبة للبنوك الجزائرية وتحدياته

أولاً- إيجابيات الاندماج المصرفي بالنسبة للبنوك الجزائرية:

لا شك أن الاندماج المصرفي سيؤدي إلى مجموعة من الآثار الايجابية إذا ما تمت هذه العملية بنجاح، ومن بين هذه الآثار:

1- زيادة قاعدة رأس مال البنوك:

حيث من الممكن ان تزيد القاعدة الراسمالية للبنوك الجزائرية المندمجة مما يؤدي الى كفاية ومثانة المركز المالي لهذه البنوك، وهو ما يعطي لها قدرا أكبر على المخاطرة، كما يمكنها من الترويج للمشروعات، وتتمكن هذه البنوك من ادارة عملياتها بنجاح، كما ان زيادة قاعدة راس مال البنوك الجزائرية بعد اندماجها يترتب عليه استفاء هذه البنوك متطلبات المعايير الدولية المتعلقة بملاءة راس المال، وتجنب الهزات المالية وبالتالي نقل الثغرات المصرفية.

2- تحسين التكنولوجيا والكوادر والخدمات المصرفية:

فاندماج البنوك الجزائرية سيترتب عنه ارتفاع قدرة هذه البنوك، على الاستثمار في الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات المصرفية والاستحواد على الادارة الفعالة والكفاءة على التعامل مع متغيرات الصناعة المالية والمصرفية كما يمكن البنوك من بناء انماط ادارية جديدة قادرة على استعاب التكنولوجيا المالية والمصرفية، وهو ما سيؤدي الى ارتفاع جودة وكفاءة الاداء، كما ان اندماج البنوك الجزائرية سيتيح له الحصول على التكنولوجيا المصرفية والمالية والتي تعتبر من اهم وسائل زيادة القدرة التنافسية، حيث تمكنها هذه التكنولوجيا من زيادة عدد خدماتها المصرفية المقدمة وتنويعها ورفع مستوى جودتها مع خفض تكلفتها وذلك استجابة لمتطلبات عملائها.

3- اعادة هيكلة البنوك الجزائرية بعد اندماجها:

ان الاندماج المصرفي سيؤدي إلى اعادة تنظيم البنوك الجزائرية وادارتها وذلك باعادة تسعير المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه البنوك لتتوافق مع ما يدركه العميل من قيمة تقدم له من طرف البنك الجديد الناتج عن عملية الاندماج، كما يمكن الاندماج المصرفي البنوك الجزائرية من اعادة تصميم هيكل تكاليفها، وفي كل الحالات تؤدي عملية الاندماج الى تحسين البنوك الجزائرية لما تقدمه وليس المحافظة على مستواها الحالي.

4- تعظيم ربحية البنوك الجزائرية ومواكبتها للمعايير العالمية:

سيساعد الاندماج المصرفي البنوك الجزائرية على خلق مجالات واسعة لخفض التكاليف وزيادة الرادات ومن ثم ارتفاع هامش الربحية، ويتحقق هذا من خلال توحيد الادارة الرئيسية للبنوك المندمجة، وكذلك استخدام ارباح وخسائر احد البنوك المندمجة في تحقيق وفورات ضريبية، وتوسع البنك الجديد في الخدمات التي يقدمها وجذبه للمزيد من الفرص التسويقية، وهو ما يؤدي في الاخير الى زيادة حصة البنوك المندمجة في السوق المصرفي الجزائري دون اللجوء الى خفض أرباحها، كما قد يترتب على عملية الاندماج المصرفي قيام البنوك الجزائرية بمواكبة المعايير العالمية في المجال المالي والمصرفي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإفصاح المالي وتحقيق معدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية، كما يمكن الاندماج البنوك الجزائرية من إدخال الأدوات المالية الحديثة والتعامل في أدوات إدارة المخاطر المالية والمصرفية وهذا ما يعزز الثقة في البنوك الجزائرية.

5- زيادة القيمة السوقية لأسهم البنوك المندمجة:

ما هو مرتقب ما بعد اندماج البنوك الجزائرية، ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة لهذه البنوك في الأسواق المالية بعد استحابة السوق المالي لهذا الإجراء وهو الأمر الذي سيعظم من قيمة استثمارات المساهمين في هذه البنوك.

ثانيا- الآثار السلبية التي ستجتم عن اندماج البنوك الجزائرية:

مثلا يترتب على الاندماج المصرفي ايجابيات بالنسبة للبنوك الجزائرية، يمكن ان تترتب عليه مجموعة من الآثار السلبية نذكرها في ما يلي :

1- زيادة البيروقراطية في القطاع المصرفي التي قد تواجه بعض عملاء البنوك الجزائرية عند اقتنائهم للخدمات المصرفية و ذلك بسبب طول خطوط المسؤولية وهو ما يؤدي الى زيادة تكلفة الأعمال.

2- يمكن ان يتمخض عن اندماج البنوك الجزائرية عدم عناية هذه الاخيرة ببعض عملائها نتيجة لزيادة وكبر حجمها، وهو ما يؤدي الى انخفاض حجم اعمال هذه البنوك.

3- بسبب اخفاء المعلومات والبيانات وتظليلها يمكن ان يؤدي الاندماج يمكن ان يؤدي الاندماج بالبنوك الجزائرية إلى زيادة المخاطر زيادة المخاطر، وهو ما يؤدي الى زيادة الاخطاء والانحرافات وصعوبة تداركها وتصحيحها في الوقت الملائم .

4- قد يترتب عن عملية اندماج البنوك الجزائرية تركيز في الصناعة المصرفية الى درجة الحد من الخيارات المتاحة امام عملائها وارتفاع معدلات الرسوم المصرفية نتيجة لهذا التركيز، كما قد ينجم عن هذا الاندماج

5- قد يترتب عن هذا لاندماج اوضاع احتكارية، وهو ما يقلل من المنافسة بين البنوك، وهذا كذلك يجد من الخيارات والبدائل المطروحة امام عملاء هذه البنوك، وكذلك يمكن أن يقلل الدافع على التطوير.

- 6- نظرا لضعف انتشار البنوك الجزائرية وكون أنه يمكن أن ينتج عن عملية اندماج هذه البنوك غلق بعض الفروع في منطقة ما سيؤدي هذا إلى حرمان بعض عملائها في تلك المنطقة من خدماتها، وهذا ما يؤثر سلبا على رضا هؤلاء العملاء على الخدمات المصرفية المقدمة لهم خارج منطقة إقامتهم.
- 7- نظرا لعدم وجود نظرية عامة للإندماج المصرفي قد يصعب على البنوك الجزائرية الرغبة في عملية الاندماج معرفة نتيجة هذه العملية مسبقا.
- 8- إن زيادة الفروع المصرفية في الجزائر يعمل على استيعاب الطاقة البشرية (التقليل من البطالة) في حين أنه عندما تتم عملية الاندماج ما بين البنوك الجزائرية سيزداد عليها مشاكل كارتفاع البطالة وكذا تكاليف إعادة هيكلة العمالة.
- نشير إلى أن هذه الآثار السلبية التي ستنتج عن عملية اندماج البنوك الجزائرية يمكن أن تظهر في الأجل القصير وتتناقص وتختفي في الاجلين المتوسط والطويل وهذه مع تحقيق البنوك الجزائرية للإيجابيات السالفة الذكر.

ثالثا- تحديات الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية

- يمكن أن تواجه عملية الاندماج المصرفي في الجزائر العديد من التحديات والتي تشكل في مجموعها نقاط ضعف في البنوك المندمجة، وتؤثر على الأداء المصرفي وآداء العاملين بهذه البنوك، وهذه التحديات نوجزها في مايلي:
- 1- اختلاف نظام اللوائح ونظم العمل، حيث يوجد لكل بنك عامل في القطاع المصرفي فسي الجزائر مجموعة من اللوائح التنظيمية الخاصة به وهي تختلف عن بنك آخر يرغب في الاندماج معه.
 - 2- اختلاف نظام الاجور والمرتبات والمكافآت بين البنوك الجزائرية.
 - 3- اختلاف ثقافة العمل لدى اطارات البنوك الجزائرية وذلك راجع لتفاوت خبراتهم ومهاراتهم المصرفية.
 - 4- اختلاف اللغة والمصطلحات، وهذا تحدي لا ينطبق على البنوك المحلية، بل إذا كان بنك اجنبي يرغب في عملية الاندماج مع بنك جزائري.

خلاصة الفصل:

الاندماج المصرفي ظاهرة العصر من خلال أهميته الكبيرة ومدى تأثيره على القدرة التنافسية للبنوك، إلا أنه لا يزال مغيب ولم يظهر للوجود في الجزائر لعدد من الأسباب ربما لأن البنوك العمومية تسيطر على معظم تمويل النشاطات إذ تتحصل على 90% من الموارد وتقدم 95% من القروض بينما البنوك الخاصة لم ترق بعد للمستوى المطلوب إما لأنها تقوم بعملية التمويل في النشاطات ذات الربح السريع ومن ثم لا تحتاج إلى منافسة كبيرة، وهذا لا يتفق مع ظاهرة العولمة الاقتصادية عامة والعولمة المالية بصفة خاصة، أو لأنها تريد منافسة البنوك الأخرى ولكنها لا تقدر على ذلك لقلة مواردها المالية وتخلف المستوى الفني والتكنولوجي وغياب التنظيم الإداري السليم، لكن بالرغم من هذا نقول أن بلد كـالجزائر لا يزال في المرحلة الابتدائية وهي مرحلة الإصلاحات التي ابتدأها الاستقلال إلى اليوم مسائرة منه لتطورات العولمة، ونرى بأنه لا معنى للاندماج إلا وإن حصل فهو مجرد محاكاة وتقليد لكن الأجدر هو بناء جهاز مصرفي حقيقي وقوي في إطار منظم تنشط فيه مختلف البنوك، وبعد ذلك يأتي اندماج البنوك للرفع أكثر من مستوى المنافسة والكفاءة.

الخاتمة:

كان للتطورات العالمية تأثيرا بالغ الأهمية على البنوك، مما دفع بها إلى مساندة هذه التطورات وذلك من خلال عمليات الاندماج المصرفي، حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد أبرز مظاهر الاستعداد لعالم ما بعد العوامة المالية، إن الاندماج المصرفي بشكل عام هو اتحاد مصرفي بين بنكين أو أكثر وتكاملهما من ناحية الخدمات والإدارة، الذي يمكن أن يكون على عدة أشكال: اندماج، دمج، واستحواذ كما أن فكرة الاندماج كانت وليدة التغيرات المصرفية في وقت أصبحت فيه بعض البنوك مقبلة على الإفلاس والتصفية . من الأسباب والدوافع التي دعت للقيام بالاندماج المصرفي، الاتجاه الاقتصادي العالمي الذي أصبح يتطلب قيام الكيانات الاقتصادية الكبيرة في كافة المجالات والأنشطة، وتحتاج هذه الأخيرة إلى المصارف الكبيرة بهدف توفير الخدمات الحديثة بسرعة وفعالية وبتكلفة منخفضة، وبالتالي أصبح الاندماج المصرفي بما له من مزايا ومساوئ البديل عن الإفلاس والتصفية وكأسلوب متاح أمام البنوك لتعظيم رأسمالها وتخفيض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وهي منفردة الحجم، ناهيك عن استفادتها من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير وتحديث خدماتها المصرفية بالاستفادة من التكنولوجيا المصرفية، كما يمكن أن ينجر عنها زيادة البطالة نسبيا وظهور بعض أنواع الاحتكارات المصرفية، أن عملية الاندماج المصرفي تتم عبر مراحل مع مراعاة التدرج في القيام بها .

ما يحدث في الوقت الحاضر من موجة الاندماجات المصرفية يؤكد تزايد الاستعداد لمواجهة تحديات العوامة المالية المصرفية التي لا يبقى معها سوى القوي، وهذا لمسناه في تحليلنا لتجارب الدول، التي تستمر في تطبيقه ليس بدافع الرغبة فحسب، بل وعيا منها بنتائجه الإيجابية، كالتضاء على الطاقات المصرفية العاطلة.

وفي الأخير أصبح الاندماج المصرفي تلك الحركة الواسعة مع الطرف الآخر لإحداث وضع تنافسي أفضل مما كان عليه، وليست حركة لابتلاع الطرف الآخر.

نتائج البحث:

من خلال الفرضيات التي جاءت في البحث نستطيع التوصل إلى النتائج التالية :

1. الاندماج المصرفي صورة حتمية للانفتاح الكامل للأسواق المصرفية أمام المنافسة وأحد الحلول للتعامل مع التكتلات المالية العالمية والكيانات المصرفية العملاقة.
2. هناك جملة من الأسباب الإستراتيجية التي تقف وراء حالات الاندماج في مقدمتها زيادة القدرة التنافسية وتقوية التناغم بين الوحدتين المندجتين أو استجابة للتطورات الحاصلة في السوق العالمية.

3. كانت اتفاقيات بازل (1) و (2) من الأسباب العملية التي تقف وراء اتجاه البنوك إلى الاندماج، وأصل الفكرة في هذه الاتفاقيات تحديد رأس المال بالنسبة للبنوك المختلفة على قواعد أكثر اقتصادية، بما يتفق والإجراءات لتحديد درجات المخاطرة والعمل على تشجيع البنوك على زيادة اختصاصها حتى تصل إلى الهدف النهائي المتمثل بزيادة دور الأسواق في مجال الرقابة على البنوك.
4. لقد كان لأزمة الرهن العقاري دور كبير في اندماج العديد من البنوك وكان أغلبها ذو طابع قسري.
5. إحداث المزيد من الاندماجات المصرفية يمكن من تكوين بنوك قوية قادرة على المنافسة والاستمرار في ظل التنافس العالمي .
6. ساهمت التشريعات والقوانين التي اعتمدها بعض البلدان العربية في تحفيز البنوك على الاندماج وزيادة القدرة التنافسية إذ لعبت التشريعات دوراً هاماً في إزالة القيود والحواجز التي كانت تحول دون إصلاح الجهاز المصرفي في الدول العربية مما شجع عملية الاندماج.
7. حدوث بعض عمليات الاندماج في الدول العربية، لكنها عمليات متواضعة ليست في مستوى الطموحات العربية، حيث يجب أن تكون متسارعة خاصة في ظل التحفيز التي وضعتها بعض السلطات النقدية العربية لتشجيع هذه العملية.
8. اندماج البنوك الجزائرية فيما بينها سوف يزيد من حدة الاحتكار والتركز ويقلل من الكثافة المصرفية .
9. اندماج البنوك الجزائرية مع البنوك الأجنبية سيساعدها على إكتساب التقنية وإيجاد مصادر خارجية للتمويل، ويضمن لها التسويق الخارجي، كما أنه يسمح للبنوك الأجنبية بإكتساب شبكة واسعة تمكنها من التغلغل السريع في السوق المصرفي الجزائري، ومن مزايا هذا الاندماج أنه لا يساهم في التقليل من الكثافة المصرفية المتدنية في الجزائر.
10. اندماج البنوك في ما بينها يحقق وفرة اقتصادية تتمثل في زيادة معدلات النمو وزيادة الكفاءة الإنتاجية، زيادة الأرباح وتوسيع قاعدة الودائع بما يحقق التنافس الدولي عن طريق التكنولوجيات المتجددة والموارد البشرية المؤهلة، وهذا ما كان ليتحقق في كل بنك منفرد.
11. التوسع في فتح أسواق جديدة للإيرادات وتهيئة الظروف لتنويع الخدمات المصرفية مما يؤدي إلى تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي .
12. الاندماج المصرفي يعظم منفعة الاقتصاد كما وكيفا، وذلك لوجود أصول البنك تحت سيطرة ومراقبة مجموعة مديرين قادرين على حسن استخدامها.
13. لا يزال الاندماج المصرفي القوة الدافعة في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية .
14. بالاندماج يتم التخلص من الأنشطة الأقل أهمية والأثقل عبئا .

15. المنافسة تفرض الاندماج المصرفي وهذا الأخير يخفض من حدتها .
16. يزيد الاندماج من احتكار البنوك الكبرى للأسواق المصرفية العالمية .
17. النظرة البعيدة للدول المتقدمة ساهمت بشكل كبير في تكوين التكتلات المصرفية استعدادا لمواجهة آثار العولمة .
18. تعتبر الجزائر إحدى الدول العربية التي لم تطبق مشروع الاندماج المصرفي.
19. إن الاندماج المصرفي وخاصة فيما بين البنوك الصغيرة يهيئ الفرصة لتحقيق وفورات الحجم المتعلقة بالتوسع بالاعتماد على التقدم التكنولوجي في عمليات البنك واستقطاب أفضل الكفاءات وزيادة الثقة الإثتمانية في التعامل مع المؤسسات المالية وغيرها .
20. الاندماج يؤدي إلى التوسع في فتح أسواق جديدة وخلق مصادر جديدة للإيرادات وتهيئة الظروف لتنوع الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى تعزيز موقع البنك في السوق المصرفي ودعم نشاطه وزيادة حجم الودائع وتنوع مصادره.
21. الاندماج يؤدي لخفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية وتحسين كفاءة المسيرين والإطارات المصرفية مما يؤدي إلى التنوع والإبداع المستمر في الخدمات البنكية.
22. الاندماج يزيد القدرة على المنافسة العالمية في إطار تحرير الخدمات المصرفية.

المقترحات:

1. يجب أن يتم إعداد دراسة جدوى شاملة لمشروع الدمج تشتمل أساساً على مقومات نجاح المشروع وإيجابياته على الأشخاص من ذوى العلاقة بالبنوك المندجة من مساهمين وعملاء وعاملين.
2. يجب الابتعاد عن الطرق الارتجالية العشوائية التي تعتمد القرار السلطوي والتركيز على الطرق العملية والعلمية الرشيدة التي تمتاز بالشفافية والعلانية والوضوح.
3. تدعيم حوصصة البنوك في الجزائر تحت ضوابط صارمة تحددها السلطات المعنية المتمثلة في بنك الجزائر.
4. ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة رأس مال البنوك الخاصة وزيادة حجم أصولها، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الاندماج المصرفي.
5. وضع قاعدة قانونية تبين مختلف الإجراءات التي تسبق عملية الدمج وكذا المعلومات والبيانات اللازمة لهذه العملية.
6. ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية ليقوم بدوره الفاعل في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والمالية والرقابة على الجهاز المصرفي لاسيما البنوك الخاصة.

7. لابد من الإسراع في إحداث اندماجات خاصة مع بنوك مغاربية وعربية لتكوين بنوك قوية قادرة على منافسة التكتلات المصرفية التي تنشأ في الدول المتقدمة في كل الجوانب ولتعزيز تواجدها في الساحة العالمية .

8. ضرورة تعزيز أهداف الاندماج المصرفي الأساسية ومبرراته الصحيحة.

9. ضرورة توسيع العلاقات مع الدول المتقدمة للتمكن من الانتفاع بتجارب الاندماج خاصة في الجانب التقني .

10. يعد الدمج بمختلف أشكاله إحدى الوسائل الرئيسية لإيجاد كيانات مصرفية عملاقة قادرة على امتصاص الصدمات من خلال تحقيق الانتشار الجغرافي للبنك وتنويع خدماته، وعدم تركزها في نشاط واحد، مما يخفف من حدة تركيز المخاطر ويزيد من متانة البنك، واستيعاب الأزمات الطارئة الحادثة من نشاط معين أو حتى سوق محدد بذاته، وتوفير امكانيات أكثر لاستحداث وتطوير أساليب للوقاية أو حتى تطبيق القائم منها على نطاق واسع وشامل.

الآفاق:

رغم ما تطرقنا إليه من خلال البحث إلا أنه يبقى الباب مفتوحا وذلك بأخذ نفس الموضوع من عدة جوانب، فهذا الموضوع لم يلقى الاهتمام بالرغم من أهمية الكبيرة، مثله مثل المواضيع المتعلقة بالجهاز المصرفي. لذا سطرنا الآفاق التالية، والتي يمكن من خلالها أن تكون مواضيع تفتح مجالا واسعا للدراسة:

1. دور الاندماج المصرفي في زيادة الفعالية والكفاءة لدى البنوك.
2. دور الاندماج المصرفي في إعادة هيكلة المنظومة المصرفية و الرفع من تنافسية البنوك الجزائرية.
3. المنظومة المصرفية الجزائرية واختيار النموذج الملائم للإندماج.
4. الاندماج المصرفي كخيار لتفادي التعثر المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

I-الكتب:

- 1- احمد محمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة 1997.
- 2- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 3- جميل سالم الزيدانين، أساسيات الجهاز المصرفي: المنظور العملي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
- 4- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف إستراتيجية تقنية الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للطباعة الأولى، 2000.
- 5- الدسوقي حامد أبو زيد، إدارة البنوك، الجزء الثاني، جامعة القاهرة، مصر، 1994.
- 6- رنا ادور سعيد قصير، تقويم اداء المصارف العراقية المشاركة مع المصارف الأجنبية في عملية المشاركة وبعدها، معهد المحاسبين القانونيين، 2007.
- 7- سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سورية، 2008.
- 8- سامي أحمد مراد، تفعيل التسويق المصرفي لمواجهة آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات "الجاتس"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2007.
- 9- ستاد نيچنكو، الأزمة النقدية في النظام الرأسمالي : أصلها وتطورها، ترجمة محمد عبد العزيز، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1979.
- 10- سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، 1999.
- 11- صلاح الدين حسن السيسي، الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة، دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
- 12- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 13- طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2004 .
- 14- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.

- 15- عاطف السيد، الجات والعالم الثالث دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة، الإسكندرية، 1999.
- 16- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:237.
- 17- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية(مصر)، 2003.
- 18- العفوري عبد الواحد، العولمة والجات، التحديات والفرص، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
- 19- فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 1999.
- 20- لعشب محفوظ، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.
- 21- محسن احمد الخضيرى، الاندماج المصرفي، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2007.
- 22- محمد أحمد عبد العظيم الشيمي، دور السياسات المصرفية في إدارة الأزمات، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2006.
- 23- محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981.
- 24- محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.
- 25- محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الإئتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000.
- 26- محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية، فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة أمين شفير، الجزائر ، المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1995.
- 27- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني : الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
- 28- مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 29- منير ابراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 1997.
- 30- المعجم الوسيط، الجزء الأول، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1960.

II-المجلات والجرائد:

- 1- اتحاد المصارف العربية، عمليات الدمج و الاستحواذ في المنطقة هل بدأ عصر المصارف العربية العملاقة، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 217، مجلد 19، كانون الثاني، 1999.
- 2- إدارة البحوث والترجمة، التجربة المصرية في الدمج المصرفي، النشرة الإقتصادية لبنك الاسكندرية، المجلد 37، 2005.
- 3- أسامة أمين الخولي، العرب والعملة، سلسلة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 1998.
- 4- الاقتصاد المعاصر، إنتشار ثقافة الإندماج والوحدات المصرفية الكبيرة، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 58، آذار، 2003 .
- 5- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع 2005.
- 6- إيمان كوزي، العملة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التنمية والتمويل، العدد الأول، المجلد 41، مارس 2007، ص 19.
- 7- بركان زهية، الاندماج المصرفي بين العملة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 02 الصادر في ماي 2005 - الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر - 2005.
- 8- بنك مصر، عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي، أوراق بنك مصر البحثية، العدد الخامس، 1999.
- 9- بهيج ابو غانم، المصارف في مرحلة الدمج، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 232، أوت، 1999.
- 10- تطور مفهوم الملاءة المصرفية، مجلة الاقتصاد و الأعمال، جوان 2001، عدد خاص.
- 11- جيرالد هاوسلر، عملة التمويل، مجلة التمويل والتنمية، العدد الصادر في مارس 2002
- 12- حسن عبيد، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، أوراق اقتصادية، جامعة القاهرة، العدد 20، نوفمبر 2002.
- 13- دونالد ماشيسون، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل والتنمية، FMI، المجلد 36، العدد الثالث، جوان 1999.
- 14- سيم كاراكاداج و مايكل تايلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد الرابع، ديسمبر 2000.

- 15- عدنان الهندي، الدمج و الاستحواذ في القطاع المصرفي العربي، المبررات والمكاسب والاتجاهات، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 226، المجلد 19، 1999.
- 16- عزت عبد الحليم، أسباب العولمة المصرفية، مجلة إتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 236، المجلد 20، أوت 2000.
- 17- عصام مصطفى، دمج البنوك يعيد الهيكلة ويواجه اختلال التوزيع، مجلة البورصة المصرية، 2004/10/4.
- 18- مجلة الأهرام الاقتصادية، ملحق خاص للأهرام الاقتصادي، القانون رقم 88 لسنة 2003 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، العدد 1799. 30 جوان 2003 .
- 19- محسن أحمد الحضيبي، مفهوم العولمة المصرفية، مجلة إتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 222، المجلد 19، حزيران 1999.
- 20- محمد صفوت قابل، البنوك الإسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، 2002..
- 21- مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة الجهاز المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان 2010.
- 22- ناجي التوني، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد التاسع والعشرون، ماي 2004.
- 23- نايف علي عبير، مجلة المستقبل العربي، صادر عن مركز دراسات الوطن العربي، بيروت، 1997.
- 24- نشرة رابطة المصارف العراقية الخاصة، رابطة المصارف العراقية، العدد 4، 2008.
- 25- هالة حلمي السعد، اندماج البنوك الدوافع والاثار، سلسلة اوراق بحثية، جامعة القاهرة، عدد 22، مارس 2000
- 26- هايزو هوابج، س. كال واجيد، الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002.
- 27- هيكله الاتفاقيه الجديدة للملاءة المصرفية، مجلة الاقتصاد والأعمال، جانفي 2002، عدد 259.
- 28- عبد المطلب عبد الحميد، تحديث آلية الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد 21، العدد الثاني، 2003.
- 29- يومية الخبر، تصريح وزير المالية مراد مدلسي، الأحد 25 سبتمبر 2005.

- 30- س. يوسف، بنك الإسكان منح قروضا تجاوزت مليار دينار جزائري، جريدة الخبر اليومي، العدد 4796، الصادر في 2006/08/31..
- 31- عبد الرحمن بن خالفة، رئيس جمعية البنوك، جريدة الشروق اليومي، عدد 1416 ليوم الاثنين 17 جوان 2005.
- 32- م. بوزامة، تسهيلات للحصول على قرض عقاري، جريدة الخبر اليومي، العدد 4692، الصادر في 2006/05/02.

III- الأطروحات والرسائل:

- 1- بريس عبد القادر، التحرير التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.
- 2- بن حليلة هوارية، واقع وآفاق المؤسسة المصرفية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية جامعة بن خلدون تيارت، الجزائر، 2007.
- 3- بوغزالة محمد عبد الكريم، آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على القطاع المالي بالجزائر في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- 4- جاسم عيدان براك المعموري، الاندماج المصرفي ودوره في تحسين كفاءة الأداء - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
- 5- دوة محمد، الأزمات المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005
- 6- سامية نزالي، التأهيل المصرفي للخصوصية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005
- 7- صادق جعفر غياض الجيزاني، الاندماج المصرفي في البلدان العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة المستنصرية، 2009.
- 8- الصافي وليد أحمد، سوق الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، 1997
- 9- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، دراسة تحليلية لظاهرتي الاندماج و الاستحواذ الاقتصاديتين مع التركيز على القطاع المصرفي، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005.

- 10- علي بوعمامة، اندماج وخصخصة البنوك، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.
- 11- فضل علي ناجي، الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم لدمج البنوك اليمنية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006.
- 12- فلاح حسن ثويني، دراسة لنشاط المصارف التجارية في العراق للمدة 1975-1995، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1998.
- 13- كمال ديب، النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- 14- اللوشي محمد، الأخطار المصرفية، القروض البنكية، تقييم خطورتها والتحكم فيها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- 15- محمد زكريا عبد الواحد، تقويم الأداء المستقبلي للجهاز المصرفي المصري في ظل اتفاقية الجات، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002.
- 16- مداني أحمد، دور المصرف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2007.
- 17- هبة محمود الطنطاوي الباز، التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي وإستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة عين شمس القاهرة، 2003.
- 18- وصاف عتيقة، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وآثارها على القطاع المالي في الاقتصادات العربية بالتركيز على حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2003.

IV- الملتيقيات:

- 1- اتحاد المصارف العربية، اندماج وتملك البنوك، التطورات العالمية والنتائج، ندوة اتحاد المصارف العربية، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الإندماج و الاستحواذ، بيروت، 2000.
- 2- بريش عبد القادر، حمو محمد، أفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية، دراسة حالة صندوق التوفير والاحتياط والشركة الوطنية للتأمين، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التحديات الراهنة، المنظم يومي 11 و 12 مارس 2008 بجامعة ورقلة.

- 3- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، 29-30/10-2004، تلمسان، الجزائر.
- 4- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة الشلف، أيام 14-15 ديسمبر 2004.
- 5- الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت، الجزء الثاني، منشورات الحلبي، لبنان، 2002.
- 6- رحيم حسين، مناصرية رشيد، الصيرفة المتخصصة كمدخل لإصلاح النظام المصرفي في الجزائر، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم بجامعة ورقلة يومي 11-12 مارس 2008.
- 7- زايري بلقاسم، الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، 25-26 نوفمبر 2005، جامعة شلف.
- 8- سامي بن ابراهيم السويلم، الأزمة المالية رؤية إسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، 25-26 نوفمبر 2005، جامعة الشلف.
- 9- عبد الرحمان بوحالفة، المعالم الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري ومحاور تطويره وتحديثه، مداخلة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنظم يومي 11 و12 مارس 2008، بجامعة ورقلة.
- 10- عبد اللطيف مصيطفى & سليمان بلعور، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004. .
- 11- عبد اللطيف مصيطفى، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان يومي 29/30 ديسمبر 2004.
- 12- عبد المنعم محمد الطيب محمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004.
- 13- عبد النبي إسماعيل الطوحي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات النقدية والمالية، مؤتمر اقتصاد الأعمال في ظل عالم متغير، عمان، 2003.

- 14- فريد يايسي، دراسة ميدانية حول توزيع الوكالات البنكية في ولاية بجاية، مجمع النصوص الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية، المنظم بجامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.
- 15- كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية، المنظم بجامعة الشلف خلال الفترة 15 ديسمبر 2004، مجمع النصوص العلمية للملتقى.
- 16- محمد شريف أمان، الدينار و الجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال، بحوث الندوة العربية حول السياسات الاقتصادية بالجزائر، مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع، نوفمبر 1999.
- 17- مطاي عبد القادر، الطيب ياسين، الاندماج المصرفي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر. 2008.

V- القوانين و الأوامر:

- 1- الأمر 96-09 المؤرخ في 10/01/1996، المنشور في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 14/01/1996.
- 2- الأمر 01/01 المؤرخ في 27/02/2001 الجريدة الرسمية العدد 14.
- 3- الأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 يتعلق بالنقد و القرض الجريدة الرسمية .
- 4- الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 - الجريدة الرسمية رقم 50 .
- 5- قانون رقم 06-05 المؤرخ في 20/02/2006، المتضمن توريق القروض الرهنية، الجريدة الرسمية، العدد الخامس عشر، الصادر بتاريخ 12/03/2006.

VI- التقارير

- 1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2003.
- 2- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010.
- 3- صندوق النقد العربي، التطورات النقدية والمصرفية في أسواق المال في الدول العربية، 2010.

VII- المواقع الالكترونية

- 1- اندرو مكاتي، شائعات الاندماج تحيط بالبنوك الألمانية، من على الموقع: www.albayan.com/albayan/2004/04/09/eqt.ht، أطلع عليه بتاريخ 22/03/2009.
- 2- حسن حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي، من على الموقع الالكتروني: www.darlmashora.com/download.ashx.docid=505K، أطلع عليه بتاريخ: 12/05/2010.

3- حفيظ صواليلي، خمسة بنوك جزائرية ضمن المراتب العشر الأولى في منطقة المغرب العربي، من على الموقع الإلكتروني: <http://www.elkhabar.com/ar/economie/260376.html>، أطلع عليه بتاريخ: 2011/07/28.

4- عبد الرحمن إسماعيل، الاندماجات العالمية، قليل من المزايا، كثير من الفشل، من على الموقع www.onislam.net/arabic/nama/news/94226-2000-03-12-11-31-00.html، أطلع عليه بتاريخ 2010/07/20.

5- عبد الله شحاتة، الأزمات المالية، مقال أطلع عليه على الموقع الإلكتروني: <http://www.pidegypt.org/arabic/azma.doc>، أطلع عليه بتاريخ: 2009/10/20.

6- عبد الوهاب بوكروح، الحكومة تمنح بنك الجزائر صلاحيات لمراقبة البنوك الأجنبية، اطلع عليه على الموقع: <http://alroya.com/node/96254> بتاريخ: 2011/01/05

7- غـازي الصـوراني عـلى الموقع <http://www.pflp.ps/savenews.php?id=1278&type=Aklam> أطلع عليه في: 2008/10/17.

8- لبنى سعيد، البنوك في حالة انتعاش أم في غرفة الإنعاش، مقالة منشورة على الموقع: <http://www.islamonline.net/arabic/dowalia/namaa>، أطلع عليه بتاريخ: 2008/05/18.

9- مدحت الخراشي، اندماج المصارف العربية هو الخيار الاستراتيجي، <http://www.siironline.org/ala/bwab/edar-%20eqtesad-27/250.htm>، اطلع عليه على الموقع التالي بتاريخ: 2010/06/10.

10- مؤسسة النقد العربي السعودي، ورقة عمل عن تطوير القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020، وزارة التخطيط، الرياض (19-23)، أكتوبر، 2002 (www.sama.gov.sa).

11- موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz.

12- الجزائر تستبعد البدء في خصخصة البنوك بسبب أزمة القروض العقاري من على الموقع: <http://elanin.com/vb/showthread.php?t=6058> أطلع عليه بتاريخ 2010/07/20.

13- <http://www.2algeria.com/vb3/t19642.html> - consulte le. 2010/12/16

14- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3F108773-ED93-4A1A-B70C-FB841A19215E.htm> 2008/10/2

15- www.albayan.co.ae/albayan . consulté le 28/04/2011.

16- WWW.ALBADR.ORG/VB/SHOWTHREAD.PHP,T=524.

I- Les livres :

1. Abdelkrim Naas, **Le système bancaire algérien,La nouvelle réglementation algérienne**,algerie , 2004.
2. Abderrahmane Benhkalfa - Facteurs de blocage et moteurs du changement dans le secteur bancaire- Ouvrage collectif encadré par Abdelatif Ben Achenhou, édition alpha, 2004.
3. Armand DESERVIGNAY, **le risque de crédit, nouveaux enjeux bancaires**, édition dunod, Paris, 2001.
4. Dominique Plihon , **Les enjeux de la globalisation financière**, Casbah , Alger, 1997.
5. Jaques spindler, **contrôle des activités bancaire et risques financières**, édition economica,paris, 1998 .
6. Martin P. et Hélène R., **Globalization and emerginq markets**, CPRE DP 3378, London, 2002.
7. Patric T . Downes,David Martson and Inci Otker ," **Mapping Financial Sector Vulnerability in non-Crisis Country**" IMF Discussion Paper 1999.
8. Philippe D'ARVISENET, Jean pierre PETIT, **économie internationale, la place des banques**,édition, France, 1999.
9. Romain Durand, la Bancassurance Dans Le Monde une réalité très contrastée, newsletter, technique SCOR,N° 10.février 2003.

II- Les rapports :

- 1- Banque d'algerie, rapport 2010, Evolution économiques et monétaire en algerie, juillet 2011.
- 2- Banque centrale européenne, rapport annuelle, 2001.
- 3- Banque du maghreb, rapport sur la supervision bancaire,2010.